وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

التجارة البحرية في العهد الموحدي

6-7هـ/12- 13م

مذكّرة مقدّمة للحصول على شهادة الماستر في تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط .

إعداد:

- سومية فلاح.
- عبلة نويري.

إشراف:

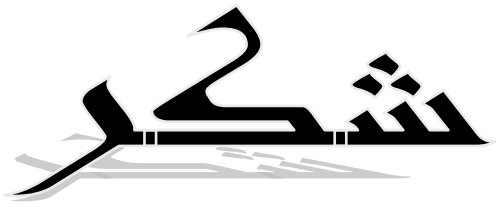
د. العمري عبد النور.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
د.ف.الزهراء مالكي.	محاضرة أ.	رئيسا.
د. عبد النور العمري.	محاضر أ.	مشرفا ومقررا.
أ.بغداد سحيرى.	مساعد أ.	عضوا مناقشا.

السنة الجامعية:1439-1440.هـ/2018-2019.م


بسم الله الرحمن الرحيم



نشكر الله العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة في أداء هذا العمل ، راجين منه أن يتقبله خالصا وأن يفتح لنا به طريق إلى الجنة.

أتقدم بالشكر الجزيل:

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف **"العمري عبد النور"** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيّمة ونصائحه، طيلة إعدادنا لهذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم التاريخ بكلية العلوم الإنسانية - جامعة يحي فارس بالمدية على توجيهنا وتعليمنا طيلة مشوارنا الجامعي.

بدون أن ننسى عمال مكتبة كليتنا بالجامعة، وأيضا عمال مكتبة بلدية تابلاط الذين وفروا لنا جل الظروف المناسبة لإتمام هذا العمل الوجيز.

إهداء

إلى أجمل من في الوجود ...إلى من تخجل كلماتي حين تذكرها ....إلى من تستحي عباراتي حين اشكرها...إلى من غمرتني بحبها وكرمها، وشجعتني طيلة مشواري الدراسي.....:**أمي الغالية** حفظها الله وأطال عمرها

إلى أغلى كنز في حياتي ، إلى تاج راسي و اعتزازي وفخري ...إلى من شجعني على إكمال مشواري الدراسي، إلى من تعجز الكلمات عن البوح بمقدار حبي له....**أبي الغالي** ،حفظه الله وأطال عمره

إلى من يسري في عروقهم دمي .....إلى من عشت معهم أجمل الأيام إخوتي . نوال،صليحة ،فوزية ،فـ.الزهراء،محمد،علي،وأخر العنقود مريومة،وفقهم الله لكل خير

إلى زوجات إخوتي أحلام ،حنان إلى أزواج أخواتي رشيد ، حكيم ، إسماعيل،رابح ، فيصل وفقهم الله في كل خير .

إلى حفدة عائلة فلاح وائل،دنيا ، سيد علي ، ملاك ،أريج ، مريم تسنيم ، هبة الرحمن ،رهف، محمد ومحمد العوفي وإسراء الذين اعطوا لحياتي معنى، أطال الله في أعمارهم و أدامهم الله لنا ولا انسى بذكر عائلة فلاح و درار.

إلى رمز الوفاء وعنوان الإخلاص رفيقة دربي إلى من قاسمتني مذكرتي صديقتي وحبيبتي عبلة .

إلى من عشت برفقتهن أجمل اللحظات قاسموني حلوة الحياة و مرها صديقاتي :

ياسمين ،وداد ،شهيرة، ،سامية ،صبرينة .نسرين ، نعيمة .

سومية

إهداء

إلى الّذي كلّله الله بتاج الهيبة والوقار، إلى الّذي تعب من أجلي ليل نهار، إلى الّذي لطالما انتظر نجاحي أيّما انتظار، إلى الّذي أحمل اسمه بكل اعتزاز و افتخار، إلى أبي رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه،أهدي هذا العمل راجية من الله أن يجعله في ميزان حسناته.

إلى نبع الحب و الحنان،إلى التي غمرتني بالعطف و المحبة و الأمان، إلى سرّ وجودي في الحياة، إلى رفيقة حياتي الّتي ضحت من أجلي دون أن تكلّ أو تملّ، إلى الشمعة الّتي أضاءت دربي،إلى أمي حبيبة قلبي .

إلى سندي الثاني في الحياة، إلى أعز ما أملك في الوجود، إخوتي وأخواتي كل باسمه.

إلى أختي توأم روحي، و نور عيوني، وبيت أسراري، خديجة.

إلى البراعم الصغار،إلى نجوم البراءة، مريم،هارون،سارة،ملاك،محمد،هاجر،ندى،أسماء وأيوب.

إلى من أخذن نصيبا من ذكرياتي حلوها و مرّها،إلى صديقات العمر اللاّتي لا تحلو الحياة دونهنّ، رفيدة، كنزة، غنية،نجية،لطيفة، شميرة، العلجة،سميلة،عبير.

إلى من شاركتني في إعداد هذه المذكرة زميلتي و صديقتي سومية .

إلى جميع أساتذتي الّذين رافقوني طيلة مشواري العلمي من الابتدائية إلى الجامعة.

إلى جميع الزملاء و الزميلات منقسم التاريخ،جامعة الدكتور يحي فارس-المدية.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل.

عولة

الرمز	العبارة
ت	توفي
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعليق
ج	الجزء
د ب	دون بلد
د ت	دون تاريخ
د ط	دون طبعة
ص	الصفحة
ط	الطبعة
ع	العدد
م	الميلادي
مج	المجلد
هـ	الهجري

مقدمة

تعتبر التجارة عصب الحياة الاقتصادية، وإحدى القطاعات الرئيسية الممارسة عند مختلف المجتمعات وفي أي فترة من الفترات، فهي المرآة العاكسة للإنتاج الزراعي والصناعي في إقليم ما، وهي بذلك تعدّ من العوامل المساعدة على تطور الحياة الاقتصادية ورقيها، وتحديد نوعية العلاقات بين مختلف الدول والأقاليم.

كانت التجارة في الغرب الإسلامي من أكثر الأنشطة رواجا، خاصة وأن العديد من العوامل ساعدت في ذلك، فمن جهة ساهم الموقع الاستراتيجي الهام للمنطقة، والذي يمتد على سواحل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي في توفير اتصال بحري واسع النطاق مع الكثير من الأقطار، ومن جهة أخرى فتوفر المغرب والأندلس على مقومات اقتصادية وتجارية من تنوع في الثروات الطبيعية والمعدنية وكذا تنوع في الصناعات، ساعد في تنشيط حركة الصادر والوارد في البلاد عبر مختلف الطرق التجارية الّتي تربط المغرب والأندلس بباقي الأقطار.

إن أزهى فترات التجارة عبر تاريخ المغرب والأندلس الوسيط الفترة الموحدية، حيث استطاع الموحدون أن يتفوقوا أيمّا تفوق، خاصة في مجال التجارة البحرية، فقد تظافرت مجموعة من العوامل أدت ببلوغ النشاط التجاري أوجه في ظل توحيد الموحدين للعدوتين المغربية والأندلسية، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تنشيط المجال البحري، فنشطت مختلف الخطوط الرابطة بين المغرب الإسلامي والضفة المقابلة له من جهة البحر المتوسط، واكتظت الموانئ المغربية والأندلسية بمختلف السلع الصادرة والواردة منها وإليها، ممّا فتح المجال للموحدين لإقامة علاقات تجارية مع مختلف الدول.

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في الكشف عن جانب هام من جوانب تاريخ المغرب والأندلس والّذي يتعلق بالجانب الاقتصادي المرتكز على التجارة البحرية في العهد الموحدي وما عرفته من تطورات، وذلك من خلال إبراز دور التجارة البحرية في ازدهار الاقتصاد الموحدي على المستويين الداخلي والخارجي، وكذا تبيان أهم المسالك البحرية والموانئ ودورها في تنشيط التجارة في عهد الموحدين، بالإضافة إلى التعرف على العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين الموحدين وبقية الدول الأخرى،

وغرضنا ليس التعرف على التجارة الخارجية فقط وما عقدته من معاهدات تجارية، بقدر ما تهدف إلى إبراز الدور الّذي أسهمت به التجارة البحرية في إقامة روابط حضارية بين المغرب الإسلامي ودول حوض البحر المتوسط .

2- أسباب اختيار الموضوع:

دفعتنا بعض الأسباب لاختيار هذا الموضوع بالذات، منها الذاتية والمتمثلة في:

- الرغبة والميول للموضوع باعتباره موضوعا جديرا للدراسة.
- الابتعاد عن المواضيع السياسية والعسكرية الّتي أفاضت الكتب بتناولها والرغبة في دراسة موضوع اقتصادي غير متداول بكثرة.

وأسباب موضوعية تتمثل في:

- قلة الدراسات الّتي تناولت النشاط التجاري البحري عموما، وبالأخص في العهد الموحدي، ممّا دفع بنا إلى محاولة إثراء بعض جوانب الموضوع.

-أهمية موضوعنا الّذي يحتاج إلى مزيد من الدراسة.

3- الإشكالية:

الإشكالية التي رأيناها مناسبة لموضوع دراستنا : إلى أيّ مدى ساهمت التجارة البحرية في ازدهار الاقتصاد الموحدي داخليا وخارجيا..؟وتندرج ضمنها مجموعة تساؤلات فرعية وهي:

- إلى أي مدى ساهم حوض البحر الأبيض المتوسط في توسيع مجال التبادل التجاري للموحدين؟.
- بما يفسر ازدهار التجارة البحرية في العهد الموحدي؟.
- مما تكون الأسطول التجاري الموحدي؟ وكيف كانت هيكلته المادية والبشرية؟.
- هل كانت هناك سفن حامية للأسطول التجاري الموحدي؟.
- ماهي أهم المسالك البحرية وأكثرها استعمالا في الفترة الموحدية؟ وهل كان الإبحار فيها يتم طول فصول السنة؟.
- ماهي أهم الموانئ الّتي عرفت نشاطا تجاريا كبيرا خلال عهد الموحدين؟.

- فيما تمثلت صادرات وواردات الموحدين البحرية ؟ وهل ارتكزت على أصناف معينة؟.

-كيف كانت تتم المعاملات التجارية؟ وماهي العملة المتداولة؟.

- ماهي أبرز عوائق التجارة البحرية ؟ وإلى أي مدى ساهمت القرصنة البحرية في تقليص حجم التبادل التجاري للموحدين؟.

- كيف كانت العلاقات التجارية للدولة الموحدية؟ و ماهي أبرز المعاهدات الّتي عقدتها ؟.
- هل استطاع الموحدون الحفاظ على تفوقهم التجاري البحري ؟ ولماذا؟.

4- الدراسات السابقة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على بعض الدراسات السابقة الّتي تناولت جوانب عن موضوعنا، متمثلة أساسا في كتاب "النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري"لعز الدين عمر أحمد موسى، والّذي أفرد فيه فصلا كاملا عن التجارة، بالإضافة إلى كتاب "النشاط البحري بالمغرب الإسلامي في عهدي المرابطين والموحدين" في جزئه الثاني لمزاري توفيق عبد الصمد، تطرق فيه إلى التجارة البحرية ومظاهرها في عهد الموحدين، إضافة لدراسات أخرى تناولت موضوعنا منها أطروحة دكتوراه بعنوان التجارة الخارجية للمغرب الأوسط في حوض البحر المتوسط (6-9هـ/12-15م)، من إعداد خديجة بورملة، جامعة أحمدبن بلة بوهران، سنة 2018/2017م وبالرغم من أهمية هذه الدراسة إلّا أنها ارتكزت على مجال جغرافي محدد وهو المغرب الأوسط، ومجال زمني واسع. كما كانت هناك دراسات أخرى عبارة عن مقالات، منها مقال بعنوان المغرب والبحر خلال العصر الوسيط للمؤلف الحسين بولقطيب.

وهذه الدراسات وإن لم تلم بكل جوانب بحثنا فقد أفادتنا كثيرا في مجال دراستنا.

5-المنهج المتبع:

بناءا على طبيعة بحثنا اعتمدنا على مجموعة من المناهج، في مقدمتها المنهج التاريخي الوصفي، من خلال جمع النصوص التاريخية من مختلف المصادر والمراجع وتتبع الأحداث التاريخية الواقعة في

الفترة محل الدراسة، و وصف الموقع الجغرافي وما يحتويه من تضاريس، ووصف السفن المستخدمة في النقل التجاري، بالإضافة إلى وصف المسالك البحرية والموانئ التجارية، والمنهج التحليلي من خلال عرض المعلومات وتفسيرها ومقارنتها ونقد النتائج، واستعنا كذلك بالمنهج الإحصائي في إحصاء عدد من المسالك البحرية والموانئ التجارية وكذلك العملات المستخدمة في مجال التجارة البحرية خلال العهد الموحدي.

6-محتوى الموضوع:

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا، اعتمدنا على خطة بحث مكونة من مقدمة، ومبحث تمهيدي بعنوان لمحة عن الدولة الموحدية وثلاث مباحث وخاتمة، حيث تناولنا في المبحث التمهيدي ثلاث عناصر، تمثلت في الإطار السياسي لدولة الموحدين، ثم الإطار الجغرافي، ذكرنا فيه الموقع والتضاريس و المناخ، وأخيرا العوامل التي ساهمت في ازدهار التجارة بداية بعامل الأمن والاستقرار السياسي،ثم عامل تنوع الثروات الطبيعية، إلى جانب أهم الصناعات والحرف التي اهتم بها الموحدون.

أمّا المبحث الأول الذي عنوناه بالنقل البحري عند الموحدين، تضمن ثلاثة أجزاء، تناولنا في الجزء الأول الهيكلة المادية، التي قسمناها إلى ثلاث عناصر، ذكرنا فيه الصناعة البحرية ومواصفات السفن وأنواع السفن، إلى جانب الهيكلة البشرية الذي تضمنت طاقم السفينة التجارية، وفي الجزء الثاني تطرقنا لأهم الطرق والمسالك البحرية في عهد الموحدين بين المغرب وباقي الأقاليم الأخرى، إضافة إلى أوقات الإبحار، أمّا الجزء الثالث خصصناه لأهم الموانئ الموحدية ونشاطها التجاري.

في المبحث الثاني المعنون بالتبادل التجاري وأساليبه، عرجنا فيه إلى ثلاث نقاط أساسية، حيث ذكرنا أوّلا أهم صادرات وواردات الموحدين البحرية مع مختلف الأقطار، لننتقل بعد ذلك إلى نظم التعامل التجاري عند الموحدين بداية بالعقود البحرية التي تضمنت القراض والشركة البحرية ونظام الكراء وغيرها، ثم نظام التعامل في الموانئ، ثم العملة الموحدية، إضافة إلى المؤسسات التجارية المتمثلة في الفنادق والقناصل ودورها في النشاط التجاري، وأخيرا تطرقنا إلى العوائق والصعوبات الّتي واجهت التجارة البحرية الموحدية.

أمّا المبحث الثالث والأخير فتناولنا فيه علاقات الموحدين التجارية، حيث قسمناه إلى ثلاث عناصر، تطرقنا في العنصر الأول إلى العلاقات التجارية بين المغرب والأندلس، والعنصر الثاني خصصناه للعلاقات التجارية الموحدية مع المشرق الإسلامي، أمّا العنصر الأخير فتطرقنا إلى علاقات الموحدين التجارية مع الدول الأوروبية (المدن الإيطالية، صقلية، الممالك النصرانية بالأندلس)، إضافة إلى أسباب تراجع التجارة البحرية في عهد الموحدين.

ختمنا بحثنا بخاتمة، تضمنت استنتاجات عامة توصلنا إليها في نهاية دراستنا هذه، كما أثرينا بحثنا بمجموعة من الملاحق، عبارة عن خرائط وصور للتوضيح أكثر، إضافة إلى قائمة البيبليوغرافيا تتضمن المصادر والمراجع المعتمدة في البحث، ثم أتبعناها بفهرس الموضوعات.

7- عرض المصادر والمراجع:

أ- المصادر:

استعنا خلال دراستنا لموضوع التجارة البحرية في العهد الموحدي على مجموعة من المصادر، في مقدمتها المصادر الجغرافية وكتب الرحلة التّي احتوت على كم هائل من المعلومات المتعلقة بموضوعنا، خاصة فيما يخص التعريف بالمدن والنشاطات الاقتصادية الممارسة في إقليم ما، ويمكن تصنيفها على الشكل الآتي:

-كتب الرحلات والجغرافيا:

-رحلة ابن جبير،لابن جبير الأندلسي(ت 614هـ/1217م)، تعتبر هذه الرحلة مصدر ثمين، حيث احتوت على معلومات هامة متعلقة بالمراكب وأصحابها وركابها وأوصافها ،ومواسم الإبحار، وقياس المسافات ، والصعوبات التي تعرضت إليها الرحلات البحرية، وما يزيدها أهمية أنها كانت رحلة بحرية تحمل أوصافا دقيقة، وقد استفدنا منها كثيرا في الجانب المتعلق ببحثنا.

- كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، لمحمّد الشريف الإدريسي(ت 560هـ/1164م)، يعدّ من أهم المصادر الجغرافية الّتي عاصرت دولة الموحدين، وهو عبارة عن وصف لأقاليم الكرة الأرضية، ومن ضمنها المغرب والأندلس، إذ يقدم لنا أوصافا دقيقة للمدن المغربية والأندلسية وما شهدته من

إنتاج زراعي وصناعي ونشاط تجاري، وقد أفادنا كثيرا في إثراء بحثنا لما يحتويه من غزارة في المادة العلمية، و مايؤاخذ عليه أنه لم يتناول الجانب التجاري بقدر ما تحدث عن الصناعة والزراعة.

- كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، لمؤلف مغربي مجهول(من القرن 6هـ/12م)، يكتسي هذا المصدر أهمية بالغة كون مؤلفه معاصر لدولة الموحدين، وقد استفدنا منه كثيرا، خاصة معلوماته المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية بالمغرب والأندلس خلال القرن 6هـ، وما يسجل ضده أنه بالرغم من غزارة مادته العلمية إلّا أنّه لا يتحدث عن التجارة البحرية.

- كتاب المغرب في ذكر إفريقية والمغرب، لأبي عبيد الله البكري(ت 487هـ/1094م)، مصدر جغرافي هام خلال القرن 5هـ، وهو جزء من مؤلفه الضخم المسالك والممالك، ويحتوي هذا المصدر على معلومات مهمة قلّما نجدها في مصادر أخرى، خاصة فيما يتعلق بالمسالك البحرية والموانئ المغربية والأندلسية و أوصافه الدقيقة للمسافات بين المدن، وقد أفادنا كثيرا في هذا الجانب.

- كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، لمحمّد عبد المنعم الحميري(ت750هـ/1349م)، هو معجم جغرافي هام، تضمن تعريفات للمدن المغربية والأندلسية والمشرقية والأوروبية، وأهم الموانئ التجارية، ضم معلومات تخص الجانب الاقتصادي، كما اعتمدنا على مؤلف آخر له ، وهو كتاب صفة جزيرة الأندلس، فيه معلومات مهمة حول موضوعنا، وقد أثريا هذين الكتابين بحثنا كثيرا.

-كتب التاريخ العام:

- كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، لعبد الرحمن ابن خلدون(ت808هـ/1405م)، يعدّ من أهم المصادر التاريخية، حيث يتضمن أجزاء تتمحور حول الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلاد المغرب، وقد اعتمدنا في دراستنا على الجزء الأول أو ما يسمى بالمقدمة، حيث يورد ابن خلدون معلومات قيمة عن جغرافية بلاد المغرب وإشارات عن الأسطول الموحدي والعملة الموحدية، بالإضافة إلى الجزء السادس الذي احتوى على معلومات تخص الجانب التجاري للموحدين من مواصفات السفن وأحجامها، والعملة وغيرها.

- كتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب، لعبد الواحد المراكشي(ت625هـ/1228م)، وهو كتاب ألفه في الربع الأول من القرن7هـ/13م، ويعدّ من أهم المصادر المتعلقة بتاريخ الدولة الموحدية، نظرا لاتصاله بولاتها وخلفائها ومعرفته التامة بواقعهم الحضاري من أوضاع سياسية واجتماعية وعسكرية، كما لا يخلو الكتاب من إشارات هامة عن الجانب الاقتصادي، خاصة ما يتعلق بالإنتاج الزراعي والصناعي، والنشاط التجاري، كما اعتمدنا على كتاب آخر له، وهو كتاب وثائق المرابطين والموحدين، والذي حققه حسين مؤنس، وطبع بمكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، إذ يتناول الكتاب معلومات ذات أهمية عن التجارة الخارجية للموحدين، وعلاقات الموحدين بالمدن الإيطالية كجنوة وبيزة ومرسيليا، ونظم التعاملات التجارية، كما تضمن معلومات عن دور الفنادق والقناصل في التبادل التجاري، وأهمية العملة الموحدية في رقي الاقتصاد الموحدي داخليا وخارجيا.

- كتاب البيان المغرب في ذكر إفريقية والمغرب، لابن عذاري المراكشي(حي سنة 712هـ/1312م)، من أهم مصادر تاريخ المغرب الإسلامي، فهو يؤرخ لفترة تمتد من الفتح الإسلامي إلى بداية القرن 8هـ/14م، وهو يضم خمسة أجراء، وقد اعتمدنا نحن على الجزء الأول والثاني، وبالأخص الجزء الخامس المتعلق بالموحدين، حيث يعطينا معلومات هامة ودقيقة عن الموحدين من الناحية السياسية والعسكرية، وبعض الإشارات عن الجانب الاقتصادي، فيما يخص أنواع السلع الصادرة والواردة، وما يؤاخذ عليه أنّه لم يتناول الجانب التجاري مثلما تناول الجوانب الأخرى.

- كتاب الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، لأبي الحسن علي ابن أبي زرع الفاسي(كان حيا سنة 726هـ/1326)، عني هذا الكتاب بالتأريخ لمدينة فاس، وكذا الدويلات القائمة في المنطقة بداية من القرن 2هـ إلى غاية القرن 8هـ، جانب فائدته في التاريخ السياسي للمغرب، إلّا أن له أهمية في الجانب الاقتصادي، بالأخص الجانب الزراعي والصناعي، إضافة إلى استخدامه المنهج الإحصائي في إحصاء الصناعات والمصانع والمرافق التجارية الأخرى، كما يورد لنا معلومات عن دور الصناعة وأنواع السفن المستخدمة في النقل البحري في عهد الموحدين، وبالتالي فقد تناول جانب مهم من بحثنا.

- كتاب المن بالإمامة، لعبد الملك ابن صاحب الصلاة(ت594هـ/1198م)، وجاء الكتاب في ثلاثة أسفار، والكتاب الذي بين أيدينا هو السفر الثاني، من تحقيق عبد الهادي التازي، في طبعته الثالثة سنة 1987، من المصادر المهمة في التاريخ السياسي لبلاد المغرب، حيث عالج فيه الكاتب فترة مهمة من تاريخ الموحدين، والممتدة من سنة 554هـ حتى سنة659هـ، وقد استفدنا منه كثيرا.

- كتاب جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، لعلي الجزنائي(كان حيا سنة 766هـ/1365م)، من أهم المصادر التي اعتمدت عليها، وقد أفادني بأوصافه الدقيقة ومعلوماته حول صناعة السفن، والازدهار الاقتصادي الّذي شهدته مدينة فاس على عهد الموحدين.

-كتب الفقه والنوازل:

- كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، لأبي العباس يحي الونشريسي(ت914هـ/1508م)، وهو موسوعة تاريخية هامة، تناول فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المغرب والأندلس، حيث يستفاد منه في كثير من القضايا المتعلقة بالمعاملات التجارية، سيما نظام الشركة البحرية، وأكرية السفن، والخصومات الواقعة بين أصحاب المراكب والتجار، ومخاطر التجارة البحرية كأهوال البحر، وغيرها .
- كتاب فتاوى ابن رشد، لأبي الوليد المالكي ابن رشد(ت520هـ/1126هـ)، وهو مؤلف يضم مجموعة من النوازل والفتاوى الخاصة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، وخصوصا الأساليب المستخدمة بين التجار كالقراض والشركات البحرية.

ب- **المراجع:**

بالرغم من النقص الكبير في المادة العلمية التي تخص موضوع التجارة البحرية عموما، والتجارة البحرية في عهد الموحدين خصوصا، إلّا أنّ هناك بعض المراجع سلطت الضوء على بعض جوانب موضوعنا، ومن هذه الكتب نذكر:

– النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري، لعز الدين أحمد موسى، وهو من المراجع المهمة التي استخدمناها في البحث، حيث تناول في كتابه الأنشطة الاقتصادية في مرحلة نهاية المرابطين وفترة الموحدين حتى هزيمة العقاب سنة 609هـ/1212م، حيث أفرد فصلا كاملا عن التجارة، وقد ساعدنا كثيرا في دراسة النشاط التجاري الخارجي للموحدين.

بالإضافة إلى كتابه الموحدون في الغرب الإسلامي نظمهم وتنظيماتهم، الذي عالج الفترة الموحدية، حيث استسقى معلوماته من مصادر متنوعة وقيمة، كالمن بالإمامة، وروض القرطاس، والبيان المغرب... وقد قسم كتابه إلى سبعة فصول، متناولا فيها مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومن بينها التجارة، حيث أورد معلومات عن الأسطول الموحدي وأنواع السفن، ودور الصناعة ، والازدهار التجاري في عهد الموحدين.

–الحضارة الاسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، لحسن علي حسن، يعتبر من أهم المراجع التي تحدثت التاريخ الحضاري لدولتي المرابطين والموحدين، وقد أفادنا بمعلوماته الغزيرة حول الأوضاع الاقتصادية في العهد الموحدي، بما فيها الأوضاع التجارية.

–دراسات في تاريخ الملاحة البحرية وعلوم البحار، لعبد السلام الجعماطي، طبع هذا الكتاب بدار الكتب العلمية ببيروت، سنة 2012، وقد ضم العديد من المعلومات القيمة، لا سيما تلك المتعلقة بالأسطول التجاري، وأنواع السفن وأوقات الابحار في عهد الموحدين.

–المغرب في العصر الوسيط(الدولة –المدينة– الاقتصاد)، لمحمّد زنيبر، تضمن العديد من المعلومات حول التجارة البحرية الموحدية، حيث أفرد فصلا كاملا تحدث فيه عن مظاهر الاقتصاد المغربي، متناولا فيه بعض موانئ التجارة المغربية، وأساليب التعامل التجاري.

– رسائل موحدية جديدة، لأحمد العزاوي، بجزئيه الأول والثاني، وهو كتاب قام بطبعه كلية العلوم والآداب بالمغرب، ضم العديد من المعلومات الهامة حول التبادل التجاري الخارجي للموحدين وعلاقاتهم مع الدول الأوروبية، وأهم المعاهدات التي أبرمت بين الطرفين، والنشاط القرصني الكبير التي قامت به المدن الأوروبية في حوض البحر المتوسط، وقد استفدنا منه كثيرا في هذا الجانب.

– إلى جانب الرسائل و المذكرات التي تناولت الموضوع مثل أطروحة دكتوراه في تاريخ الحضارة الإسلامية لغربي بغداد من جامعة أحمد بن بلة ، سنة 2014-2015، المندرجة تحت عنوان العلاقات التجارية للدولة الموحدية.

– بالإضافة إلى أطروحة لنيل شهادة دكتورة علوم في التاريخ الوسيط ، بعنوان التجارة الخارجية للمغرب الأوسط في حوض البحر المتوسط (6-9هـ/12-15م). لخديجة بورملة بجامعة احمد نوقشت سنة 2017-2018، وقد أفادتنا في الجانب المتعلقة بعلاقات الموحدين التجارية.

8- صعوبات الدراسة:

وخلال إعدادنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات، نجملها فيما يلي:

– قلة المادة التاريخية بسبب إحجام المؤرخين في الخوض في المجال التجاري، فغياب المادة المصدرية أدّى بنا إلى جمع شتات المعلومات من مختلف المصادر التي تناولت تاريخ الموحدين بصفة عامة والتاريخ الاقتصادي بصفة خاصة.

– صعوبة فهم بعض المصطلحات والتسميات، نظرا لكوننا ندرس فترة زمنية بعيدة، فالكثير من الأشياء تغيرت تسميتها مع الوقت، ممّا جعلنا في كل مرة نلجأ إلى القواميس والمعاجم، إضافة إلى عدم وضوح الخط في بعض المصادر، ممّا سبب لنا مشقة في انتقاء المعلومات.

– عدم قدرتنا على الحصول على بعض المصادر والمراجع المهمة، والتي كانت ستثري بحثنا.

ومن الناحية المنهجية، فإنّ إحداث نوع من التوازن بين المباحث تطلب منّا الكثير من الجهد والوقت، نظرا لقلة المعلومات في بعض المباحث

1- لمحة عامة عن الدولة الموحدية.
1-1- الإطار السياسي لدولة الموحدين.
1-2- الإطار الجغرافي.
1-3- عوامل ازدهار التجارة الموحدية.

1- لمحة عامة عن الدولة الموحدية.

1-1الإطار السياسي لدولة الموحدين

قامت الدولة الموحدية بعد دولة المرابطين[1]، نشأت في الأوّل بالمغرب مرتكزة على فكرة دينية قائمة على التوحيد والعصمة، ونشر عقائد الأشعرية، وحمل الناس على مبدأ الظاهرية[2]، كما قامت على عصبية قبلية تمثلت في قبيلة مصمودة، حيث دعا المهدي إلى أمره في قومه من المصامدة بجبال درن، وكان أصل دعوته نفي التجسيم الذي آل إليه مذهب أهل المغرب باعتمادهم ترك التأويل في المتشابه في الشريعة، وصرّح بتكفير من أبى ذلك، فسمّى دعوته بدعوة التوحيد ودعوة أتباعه بالموحدين.[3] وبالإجمال فإن الموحدين أرادوا نشر حضارة ثلاثية الطابع أو النهج متمثلة في (العظمة، الدين، التجديد).[4]

أدرك الموحدون حالة الضعف التي آل إليها العالم الإسلامي، فالدولتين العباسية بالعراق والفاطمية بمصر بلغتا طور الهرم المزمن الذي لا قيام بعده، ودولة المرابطين كانت كافرة مجسمة في نظر المهدي بن تومرت[5] الذي عرف أن علاج هذه الحالة لا يكون في تأسيس إمارة أو مملكة،

1 ينتسب المرابطون إلى قبيلة لمتونة إحدى بطون صنهاجة، وهي من أعظم قبائل البربر وإليها ينتمي عدد كبير من القبائل أشهرها مسوفة ومزاتة ومداسة وجدالة وغيرها، انظر: عبد المنعم محمود حسين حمدي، التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، د ط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997، ص37.

2 أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، د.ط، دار النهضة، بيروت، د ت، ص104.

3 عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيّام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج6، مرا: سهيل زكار، د ط، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ،2000، ص359.

4 محمد المنوني، حضارة الموحدين، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1998، ص13.

5 المهدي بن تومرت: ولد سنة485هـ/1092م من قبيلة أرغان، والتي عربت إلى هرغة، كان ذو طموح سياسي كبير، انظر: عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تح: حسين مؤنس، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د ت ط، ص 69.

بل إنشاء خلافة إسلامية تضم العالم الإسلامي بكامل حدوده، زعامتها الدولة الموحدية.[1]

يعتبر محمّد بن تومرت مؤسس الدعوة الموحدية، وهو ينتمي إلى قبيلة هرغة[2] القاطنة ببلاد السوس، ولقّب نفسه بالمهدي المنتظر والإمام المعصوم[3]، تمّت مبايعته في رمضان سنة (515هـ/1121م) في السوس بالمغرب الأقصى[4]، ويذكر البيدق أن مبايعة المغاربة للمعصوم تمّت تحت شجرة الخروب في تينملل[5]، وأول من بايعه عبد المؤمن بن علي[6]، ولم يكن للمهدي أن يشهد نجاح ثورته على المرابطين وخلافتهم على المغرب، إلّا أن ذلك تمّ على يد خليفته الأول عبد المؤمن بن علي، وذلك بدخوله مراكش[7] فاتحا سنة (541هـ/1147م) واتخذها عاصمة لدولته الجديدة.

1 محمّد المنوني، المرجع السابق، ص 11.

2 هرغة: هي قبيلة الإمام المهدي، وهنتانة وتينملل هم الذين بايعوه مع هرغة بالإجارة والحماية، أنظر: ابن خلدون، المصدر السابق، ص 359.

3 أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص 104.

4 مؤلف مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تح: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، ط 1، مكتبة الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1979، ص87.

5 تينملل: جبال بالمغرب، بها قرى ومزارع، يسكنها البربر بين أولها ومراكش، انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، مج 2، د ط، دار صادر، بيروت، د ت ط، ص 226

6 أبو بكر الصنهاجي البيدق، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، د ط، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1971، ص34.

7 مراكش: مدينة من أعظم مدن المغرب، تقع في البرّ الأعظم بينها وبين البحر عشرة أيام، وهي في وسط بلاد البربر، كثيرة الجنان والبساتين، ويأتيها من الأرزاق من كلّ الأقطار، انظر: زكريا بن محمّد بن محمود القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، د ط، دار صادر، بيروت، د ت ط، ص 103.

لم يمض ربع قرن حتى امتدت الدولة الموحدية من طرابلس شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن الصحراء الإفريقية جنوبا إلى جبال الشارات[1] في الأندلس شمالا، ففاقت بذلك سابقاتها من دول المغرب خلال العصر الوسيط عظمة ونفوذا.[2]

نصبّ الموحدون أنفسهم حكاما على بلاد المغرب سنة (541هـ/1147) بعد سقوط مراكش، ولم يكن قد انتهى بعد تاريخ المرابطين، وبذلك تحقق للبلاد مرحلة نحو التحرر من الوصاية المشرقية ليبدأ عهد الموحدين مع قدوم عبد المؤمن بن علي[3] سنة (526هـ/1132م) حتى كارثة العقاب[4] سنة (609هـ/1212م)، لتضع هذه المرحلة المغرب في قمة المجالات رغم التهديد والتخريب الذي قام به بنو غانيّة[5] في البلاد.[6]

هدفت دولة الموحدين إلى تحقيق وحدة إسلامية شاملة، وهذا يظهر من خلال كتابات مؤرخيهم، حيث بدأ الخليفة الأول عبد المؤمن بن علي (524هـ-558هـ1130م-1163م) عملياته العسكرية في المغرب والأندلس، إذ كانت لهذه القوة أن ترنو شمالا عبر المضيق نحو

---

1 جبل الشارات: يمتدّ في وسط الأندلس ويقسّمها نصفين شمالي وجنوبي، وهو يمتدّ من شرقي بلاد الأندلس إلى غربيها، انظر: عماد الدين اسماعيل أبو الفداء، تقويم البلدان، د ط، دار صادر، بيروت، د ت، ص 189.

2 عز الدين عمر أحمد موسى، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، ط 1، دار الشرق، الرباط، 1983م، ص 75.

3 عبد المؤمن بن علي: بن علوي بن يعلى بن مروان بن نصر بن عامر بن الأمير ابن موسى، كنيته أبو محمّد، لقبّ بأمير المؤمنين، انظر: مؤلف مجهول ، المصدر السابق، ص 142.

4 العقاب: دارت هذه المعركة بين الموحدين بقيادة محمد الناصر الموحدي، وبين الجيش المسيحي الاسباني بقيادة ألفونسو الثامن بموضع يعرف بالعقاب، وفي المصادر الاسبانية ب la navas de tolosa، وتعني الوديان الفسيحة، وانتهت بانتصار الاسبان، انظر: أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في ذكر ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، د ط، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1972، ص ص 238- 239.

5 بنو غانيّة: منسوبون إلى أمّهم الغانية أي من غانة، وكانت عند المرابطين أن ينسبوا كل ابن إلى أمّه، أبوهم علي المسوفي من كبار رجال يوسف بن تاشفين، انظر: عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 151.

6 جورج مارسيه، بلاد المغرب و علاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، تر: محمّد عبد الصمد هيكل، د ط، مطبعة الأفكار، الإسكندرية، 1999، ص 288.

الأندلس وشرقا عبر المغرب الكبير، ليتّم لها توحيد المغرب الإسلامي[1]، فقد أمر الخليفة عبد المؤمن بمسح جميع أراضي مملكته من حدود الصحراء إلى جبال سيرا مونيا (جبال الشارات) في إسبانيا، ومن الأطلسي إلى الحدود المصرية[2]، فغدت دولة الموحدين أعظم ممّا كانت عليه دولة المرابطين.

2-1 الإطار الجغرافي:

بسط الموحدون نفوذهم على جغرافي واسعة ضمّ المغرب الإسلامي وجزء كبير من الأندلس،حيث امتدت حدودها جنوبا من الصحراء الكبرى، وغربا المحيط الأطلنطي(الاطلسي)، ومن الشرق صحراء ليبيا التي تفصلها عن مصر، وشمالا البحر المتوسط وفيما وراء المضيق شبه الجزيرة الأيبيرية، فقد امتلك الموحدون جميع الأراضي التي كان يطلق عليها اسم الأندلس، و قواعدها الآهلة المنيعة إشبيلية[3] وقرطبة[4] وغرناطة ومالقة والمرية، فكانت منطقة الوادي الكبير بأيديهم[5].

1 السيد عبد العزيز سالم وأحمد مختار العبادي، تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1969، ص 248.

2 يوسف أشباخ، تاريخ الأندلس في عصري المرابطين والموحدين، ج 2، تر: وتع: محمّد عبد الله عنان، د ط، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص 238.

3 إشبيلية: مدينة جليلة بالأندلس، بينها وبين قرطبة ثلاثة أيام، وهي مدينة قديمة أزلية، وأصل تسميتها إشباني وتعني المدينة المنبسطة، انظر: ياقوت الحموي، المصدر السابق، مج 1، ص 196؛ أبو العباد أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج 5، د ط، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1915، ص 225.

4 قرطبة: مدينة بالأندلس وقاعدتها وأم مدائنها، كانت مستقر خلافة الأمويين، وتشتهر بأسواقها وصناعاتها، وهي في ذاتها خمس مدن يتلو بعضها بعضا، وهي على سفح جبل العروس، انظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، ط 2، مكتبة لبنان، بيروت، 1984، ص 456؛ أبو العباس بن محمّد بن أحمد المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج 1، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1988 ص ص 455، 459.

5 يوسف أشباخ، المرجع السابق، ص 49.

نجح الموحدون في جمع شتات المغرب والأندلس تحت راية واحدة، وإنشاء دولة قوية وصلت حدودها من طرابلس شرقا إلى مشارف المحيط الأطلسي غربا، ومن جبال الشارات في الأندلس شمالا إلى ما يعرف اليوم بالسينغال[1]، وفي ذلك يقول صاحب الاستبصار: " وكلمة التوحيد والهداية متصلة من طرابلس إلى مدينة غانة وكوكو[2]"،كما يشير محمد مبارك الميلي إلى مدى نفوذ سلطان الموحدين، حيث يذكر " أنّ الخليفة عبد المؤمن وبنيه تمكنوا من تأسيس مملكة مترامية الأطراف بلغت حتى الأندلس، وكانت مملكته تنتهي شرقا إلى التراب المصري شرقي طرابلس، وغربا إلى البحر المحيط، وجنوبا إلى الصحراء، وشمالا إلى البحر الأبيض المتوسط وتجاوزه إلى الأندلس فشمل الجزائر الشرقية إلى أشبونة[3]."

ونظرا للمجال الجغرافي الواسع الذي امتلكته الدولة الموحدية سنتطرق إلى دراسة جغرافية كل من المغرب والأندلس (انظر خريطة تضاريس المغرب والأندلس)، والتي تشتمل على مقومات طبيعية ساهمت في التأثير على التجارة البحرية أساسها الموقع الطبيعي والتضاريس، وأخيرا المناخ.

1-1-2 الموقع الطبيعي:

أ- **المغرب:** اختلف المؤرخون والجغرافيون في تحديد مدلول المغرب وموقعه الجغرافي، فقد ذكر ابن خلدون: " أن لفظة المغرب في أصله وضع اسم إضافي يدل على مكان من الأمكنة بإضافته إلى جهة المشرق، كذلك بإضافته إلى جهة المغرب".[4] أمّا اصطلاحا فاختلف مدلول المغرب لدى

1 عز الدين عمر أحمد موسى، المرجع السابق، ص52.

2 مؤلف مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، نش وتع: سعد زغلول عبد الحميد، د ط، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986، ص 111.

3 محمد مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 2، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ت، ص 304.

4 ابن خلدون، المصدر السابق، ص 128.

المؤرخين المسلمين، فالمقدسي يجعل حدود بلاد المغرب من مصر إلي السوس الأقصى وجزيرة صقلية والأندلس[1].

خلال القرن الثالث اتسع مفهوم المغرب ليشمل الأندلس، وفي ذلك يقول ابن حوقل: "وأمّا الأندلس فهي تتصل بالبرّ الأصغر من جهة جليقية[2] وإفرنجة وهي من جهة المغرب.. "[3]، ويؤيده ابن عذاري المراكشي بقوله: " الأندلس من بلاد المغرب، وهي داخلة فيه لاتصالها به"[4]، في حين يذكر ابن الأثير أن مصطلح المغرب ارتبط بعصر الفتنة بين علي رضي الله عنه و معاوية بن أبي سفيان، حيث استعمل اللفظ للدلالة على الجزء الغربي من العالم الإسلامي والذي كان يشمل مصر والشام، ويشير إلى ذلك بقوله: " أن عليا أثناء استعداده لحرب معاوية في الشام خاطب رجاله في الكوفة قائلا: تجهزوا إلى عدّوكم من أهل المغرب".[5]

يطلق مصطلح المغرب على البلاد الممتدة من حدود مصر حتى الأطلسي، فالمغرب قبل الفتح الإسلامي اقتصر على ولاية إفريقية[6] (تونس)، وفي العصور الإسلامية ازداد مفهومه ليشمل

1 شمس الدين أبو عبد الله محمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط 2، دار صادر ، بيروت، د ت، ص 216.

2 جليقية: الجلالقة من ولد يافث بن نوح عليه السلام، وبلدهم جليقية، تلي الغرب وتنحرف إلى الجوف، انظر: الحميري، المصدر السابق، ص 169.

3 أبو القاسم ابن حوقل النصيبي، صورة الأرض، د ط، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، د ت، ص 65.

4 أبو العباس أحمد بن محمّد ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج1، تح: ج. س. كولان وليفي بروفنسال، ط 3، دار الثقافة، بيروت، 1983، ص 6.

5 أبو الحسن علي بن محمد الشيباني ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 3، ط 1، د د ن، القاهرة، د ت ، ص 235.

6 إفريقية: من بلاد المغرب وعند أهل العلم يدّل على القيروان، وأمّا أهل السير فيجعلونه إقليما مستقلّا وله حدود، وإفريقية أوسط بلاد المغرب، انظر: محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، ط 1، مطبعة الدولة التونسية، تونس، 1686، ص ص15- 16؛ الحموي، المصدر السابق، مج 1، ص 228.

إقليم برقة[1] وطرابلس، وإفريقية والمغربين الأوسط والأقصى[2]، إلاّ أن الجزنائي يذكر أن برقة ومصر ليست ضمنه بقوله: "المغرب جزيرة أحاطت به البحار من جهاتها الثلاث، وأمّا العرف الجاري لهذا العهد بين سكان الأقاليم فلا يدخل فيه إقليم مصر ولا برقة، وإنما يختص بطرابلس[3] وما وراءها من جهة المغرب[4].

ورغم التقسيمات التي أسلفنا ذكرها، إلّا أن جمهرة المؤرخين اتفقوا على تحديد موقع المغرب من الأراضي الممتدة من غرب مصر إلى المحيط الأطلسي،فهناك المغرب الإفريقي والمغرب الأندلسي، وعلى هذا الأساس كانت الإسكندرية[5] الحد الفاصل بين المغرب والمشرق، ولهذا عرفت باسم (باب المغرب)، لأنها معبر لجميع المغاربة القادمين من المغرب أو العائدين إليها برّا وبحرا،وبهذا نجد أنّ مدلول المغرب خلال العصور الوسطى كان مفهوما أوسع، ليتقلص لاحقا بعد خروج الأندلس منه ليصبح قاصرا على شمال إفريقيا أو بالمغرب العربي الذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي

1 برقة: بفتح أوّله والقاف، اسم لصقع كبير،يتشكل على مدن وقرى بين الإسكندرية وإفريقية، واسم مدينتها أنطابلس وتفسيرها الخمس مدن، انظر: الحموي، المصدر السابق، مج 1، ص 388؛ الحميري، المصدر السابق، ص 91.

2 حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ط 1، مكتبة الأسرة، د ب، 1992، ص 23.

3 طرابلس: بفتح أوّله وبعد الألف باء موحدة مضمومة ولام أيضا مضمومة، وسين مهملة، ويقال أطرابلس، معناها بالإغريقية ثلاث مدن، وتسمّى أيضا مدينة أياس، انظر: الحموي، المصدر السابق، ج 3، ص 25؛ مؤلف جهول، الاستبصار، ص110.

4 علي الجزنائي، جنى زهرة الأس في بناء مدينة فاس، تح: عبد الوهاب ابن منصور، ط 2، مطبعة الملكية، الرباط، 1411هـ/1991م، ص 133.

5 الإسكندرية: مدينة عظيمة من ديار مصر، بناها الإسكندر بن فيلبش فنسبت إليه، وهي على ساحل البحر الملح، انظر: الحميري، المصدر السابق، ص 54.

المغرب الأدنى[1] والمغرب الأوسط[2]، والمغرب الأقصى[3]. وبذلك فالمغرب هو المنطقة التي يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وجنوبا الصحراء الكبرى، وشرقا طرابلس، وغربا المحيط الأطلسي.

إن المغرب بهذا الموقع يشكّل وحدة جغرافية متماسكة، فهو عبارة عن جزيرة جبلية شاسعة تمتد من الشرق إلى الغرب بحوالي أربعة آلاف ميل، يحيط بها البحر المتوسط شمالا، والمحيط الأطلسي غربا، وتحدّها من الشمال سلسلة جبال الريف التي تمتد من الأطلسي غربا إلى تلمسان شرقا، وأمّا في الجنوب فهناك سلسلة جبال الأطلس التي تمتدّ من المغرب الأقصى[4] إلى المغرب الأدنى[5].

يمتلك المغرب الإسلامي موقع استراتيجي هام، وفي ذلك يقول صاحب مفاخر البربر: "إنّ المغرب جزيرة أحاطت بها البحار من كل جهة، فحدّها من الشمال البحر الرومي (البحر المتوسط)، وهو بحر الإسكندرية، وهو المتفرع من الزقاق من جزيرة طريف[6]، وحدّها من الغرب البحر المحيط ، فصار المغرب كالجزيرة .."[7]. كما يعتبر المغرب وحدة جغرافية وانثولوجية مستقلّة

---

1 المغرب الأدنى: ويسمّى إفريقية، ويشمل تونس وبعض الأجزاء الشرقية من الجزائر، وعاصمته القيروان أيام الأغالبة، والمهدية أيام الفاطميين،ثمّ مدينة تونس فيما بعد وحتى اليوم، انظر:عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، تاريخ المغرب والأندلس، د ط، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ،1984، ص 12.

2 المغرب الأوسط: يشمل بلاد الجزائر، ويمتد من تاهرت حتى وادي ملوية وجبال تازة غربا ، وقاعدته تلمسان، انظر: المرجع نفسه، ص ص12-13؛ أبو الفداء، المصدر السابق، ص 132.

3 أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص ص10-11؛ أبو خالد الناصري، الإستقصا لأخبار المغرب الأقصى، ج 1، د ط، مكتبة نبراس الصفا، د ب، د ت ، ص 32.

4 المغرب الأقصى: هو من ساحل البحر المحيط إلى تلمسان شرقا، ومن سبتة ثم إلى سجلماسة وما في سمتها شمالا وجنوبا، انظر: أبو الفداء، المصدر السابق، ص 132.

5 أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص ص11- 12.

6 جزيرة طريف: على البحر الشامي،في أول المجاز المسمّى بالزقاق، ويتصل غربيها ببحر الظلمة، وهي مدينة صغيرة عليها سور تراب، ويشقها نهر صغير، ومنها إلى الجزيرة الخضراء ثمانية عشر ميلا، انظر: الحميري، المصدر السابق، ص 392.

7 مؤلف مجهول، مفاخر البربر، تح: عبد القادر بوباية، ط 1، دار أبي رقراق، الرباط، 2005، ص185.

عن بقية القارة الإفريقية، ويرجع ذلك إلى الصحراء الكبرى الّتي فصلت الشمال الإفريقي عن بقية القارة، وكذلك إلى امتداد جبال الأطلس من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق[1].

ب- الأندلس:

الأندلس مصطلح جغرافي كان يدّل حتى نهاية العصور الوسطى على شبه جزيرة أيبيريا أي إسبانيا والبرتغال الحديثين[2]. والأندلس هي الأخرى زخرت بموقع جغرافي استراتيجي هام أكسبها مكانة كبيرة بين مختلف البلدان والأقطار ، وقد تعددت أوصاف الأندلس لدى المؤرخين والجغرافيين، فعبد الواحد المراكشي يضبط حدود الأندلس من البحر الأبيض المتوسط جنوبا إلى المحيط الأطلسي شمالا وغربا، وشرقا جبل هيكل الزهرة[3]، وذلك بقوله: "فحدّها الجنوبي منتهى الخليج الرومي الخارج من بحر مانطس، وهو البحر الرومي، ممّا يقابل طنجة في موضع يسمّى بالزقاق، وهذا الخليج ملتقى البحرين، وحدّاها الشمالي والغربي البحر الأعظم، وهو بحر أوقيانس المعروف ببحر الظلمات، وحدّها الشرقي الجبل هيكل الزهرة"[4].

أمّا ابن حوقل فيذكر "أن الأندلس فهي جزيرة تتصل بالبرّ الأصغر من جهة جليقية وإفرنجة وهي من جهة المغرب، ويحيط بها الخليج المذكور من مغربها، والبحر محيط من بعض شمالها

1 عبد المحسن طه رمضان، تاريخ المغرب والأندلس منذ الفتح حتى سقوط غرناطة، د ط، دار الفكر، عمّان، الأردن، 2011، ص 16.

2 ج. س. كولان، الأندلس، تر: دائرة المعارف الإسلامية، ط 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1980، ص 57.

3 هيكل الزهرة: هو حد الأندلس من جهة الشرق والشمال، وهو في طرف جبل البرت من بحر الزقاق، انظر: أبو الفداء، المصدر السابق، ص 183.

4 عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمّد سعيد العريان، د ط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د ب، د ت، ص 531.

وشرقها، وحدّها من نحو بلد جليقية على كورة شنترين[1] إلى لشبونة[2]، وإلى نواحي جبل العيون وما لديه من النواحي إلى جزيرة جبل طارق إلى مالقة والمرية"[3]، وجاء في نفح الطيب أن الأندلس جزيرة مثلثة معتمدة على ثلاثة أركان[4]، ويرد ذلك أيضا عند ابن عذاري بقوله: "أما صفة الأندلس فهي جزيرة مركنة، ذات ثلاث أركان، قريبة من شكل المثلث، الركن الواحد منها عند صنم قادس، والركن الثاني في بلاد جليقية، وهو مقابل جزيرة برطانية، حيث الصنم المشبّه بصنم قادس، والركن الثالث بناحية الشرق بين مدينة أربونة[5] ومدينة برذيل[6]، حيث هو قرب المحيط الغربي من البحر المتوسط الشامي..

فالأندلس كلها محدقة بالبحر، والبحر المحيط الغربي والبحر المتوسط القبلي، فحدّ الأندلس من الشرق والغرب وبعض الجوف البحر المحيط ومنها في بعض القبلة والشرق البحر المتوسط".[7]

تقابل الأندلس بلاد المغرب وبينهما بحر الزقاق، واتساعه بينهما عند سبتة نحو ثمانية عشر ميلا، وجزيرة الأندلس على شكل مثلث، ركن جنوبي غربي وهناك جزيرة قادس وفم بحر الزقاق، وركن شرقي بين طركونة وهي شمال الركن،وبين برشلونة، وهي في جنوبيه وبالقرب منه بلنسية

1 شنترين: بالأندلس مدينة معدودة في كور باجة، وهي على جبل عال، ولها من جهة القبلة حافة عظيمة ولا سور لها، وبأسفلها ربض على طول النهر، انظر: الحميري، المصدر السابق، ص 346.

2 لشبونة: أو أشبونة، هي مدينة بالأندلس متصلة بشنترين، قريبة من البحر، يوجد بساحلها العنبر الفائق، انظر: الحموي، المصدر السابق، مج 1، ص 194.

3 المرية: بالأندلس، مدينة محدثة أمر ببنائها أمير المؤمنين الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمّد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، انظر: الحميري، المصدر السابق، ص 538.

4 المقري، المصدر السابق، ج 1، ص 127.

5 أربونة: هي أقصى ثغور المسلمين شرق الأندلس، تقابل البحر المتوسط، وثغورها ممّا يلي البلاد الإفرنجية، خرجت عن أيدي المسلمين سنة ثلاثين وستمائة. انظر: الحميري، المصدر السابق، ص 24.

6 برذيل: في بلاد جليقية، وإقليم برذيل أشرف أقاليم تلك الناحية، وهو كثير الكروم والفاكهة والحبوب، وهو مدينة كبيرة مبنية بالكلس والزمر، ويوجد بها العنبر، انظر: الحميري، المصدر نفسه، ص 90.

7 ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ج 2، ص 1.

وطرطوشة[1]، والركن الثالث شمالي ميلة إلى الغرب على البحر المحيط [2]، كما يذكر ذلك القلقشندي: "تقع (الأندلس) مقابل برّ العدوة من بلاد المغرب وبينهما بحر الزقاق كما تصل الأندلس بالقارة الأوروبية سلسلة جبال البرانس (البرت)[3]، التي تتخللها ممرّات ومضايق تصل بينهما"، وهذه الجبال جعلت شبه الجزيرة الأيبيرية في شبه عزلة عن أوروبا،وتحيط بإسبانيا مياه البحر المتوسط والمحيط الأطلسي من الشرق والغرب والجنوب[4].

يعتبر جبل طارق حلقة الوصل بين المغرب والأندلس، ويقع هذا الجبل في أقصى جنوب إسبانيا، وكان يسمّى بالجبل المجوّف ،وأطلق عليه المسلمون اسم الصخرة أو جبل الفتح وفرضة المجاز[5]، كما أن وقوع الأندلس في الطرف الغربي من حوض البحر المتوسط مع وجود شاطئ كبير على المحيط الأطلسي يفسّر الكثير من الأحداث في تاريخها، ويفصلها عن باقي أوروبا حاجز جبال البرانس (Prenes)، ولا يفصلها عن إفريقية سوى مضيق جبل طارق الّذي يحدّه من الشمال والجنوب رأسا طريف وسبتة، وكان من نتائج ذلك أنها أصبحت ذات طابع جزري عزلها طويلا عن مؤثرات ما وراء جبال البرانس، بينما بقيت مفتوحة منذ أقدم العصور على المؤثرات الشرقية من جهة البحر الأبيض المتوسط[6].

1 طرطوشة: تقع في سفح جبل، ولها سور حصين، وبها أسواق وعمارات، وإنشاء المراكب الكبار من خشب جبالها، وبجبالها خشب الصنوبر، بينها وبين البحر الشامي عشرون ميلا، انظر: الحميري، المصدر السابق، ص 311.

2 أبو الفداء، المصدر السابق، ص 194.

3 جبل البرت: أو البرتات أو البرانس، هو الفاصل بين جزيرة الأندلس والأرض الكبيرة أي أوروبا، والأندلس من جميع جهاتها قد أحاطت بها البحار، ولم يبقى لها سوى هذا المدخل، وامتداد هذا الجبل من البحر المحيط إلى بحر الروم أربعة مراحل، انظر: أبو الفداء، المصدر نفسه، ص 191.

4 ج. س. كولان، المرجع السابق، ص 61.

5 عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، المرجع السابق، ص 24؛ أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص ص 98- 99.

6 ج. س. كولان، المرجع السابق، ص 62.

وبهذا تمتعت بلاد المغرب والأندلس بموقع جغرافي هام ساهم في انفتاحهما على العالم الخارجي، وازدهار اقتصادهما، فنشطت الزراعة والصناعة وازدهرت التجارة بنوعيها البرّية والبحرية على وجه الخصوص، فنشطت حركة الوارد والصادر في الموانئ المغربية والأندلسية واتسعت العلاقات التجارية بينهما وبين دول أوروبا ودول المشرق، من هنا يظهر مدى تأثير الموقع الجغرافي على مختلف ميادين الاقتصاد وبالخصوص التجارة .

1-2- 2 التضاريس:

يعتبر المغرب وحدة جغرافية مميزة عن باقي القارة الإفريقية و لذلك نجد تباينا كبيرا بين أقاليمه الساحلية والداخلية، وقد عبر ابن خلدون عن ذلك بقوله: "بلاد المغرب قطر مميز بين الأقطار"[1]، كما أشار صاحب الاستبصار إلى تنوع التضاريس بالمغرب، حيث ذكر المناطق الساحلية وما فيها من تضاريس[2]، وهذا ما يهمنا في مجال دراستنا، و ذلك لمعرفة تأثير التضاريس على التجارة البحرية خلال القرن السادس هجري. وقد اختلفت التضاريس من منطقة إلى أخرى حسب دوائر العرض وقربها من خط الاستواء وبعدها عنه[3]، وبذلك انقسمت تضاريس المغرب إلى قسمين هما:

- **إقليم ساحلي**: وهو الممتد على بحر الروم (المتوسط)، يمتدّ من الإسكندرية شرقا إلى طنجة غربا، ثم يتصل بحرا مع المحيط الأطلسي، ويتصل برّا من طنجة إلى بلاد السوس[4]، ويتميز هذا الإقليم بساحله الصخري الصلب، الذي تتدافع عليه أمواج البحر المتوسط وبحر الظلمات، بحيث

1 ابن خلدون، المصدر السابق، ص 128.

2 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص ص 109- 110

3 ابن خلدون، المصدر السابق، ص 130.

4 نفسه، ص 129.

صعبّ ذلك المهمّة على السفن الراسية فيه، إضافة إلى توفر الخلجان التي كانت تربط بين المغرب والأندلس وأوروبا، ومنها خليج وهران ومستغانم وشرشال[1] وتنس[2].

ويتصل هذا الإقليم طبيعيا بإقليم الأطلس التلي، الذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى شمال وادي سوس نحو الشمال الإفريقي حتّى إفريقية[3]، حيث تتخلله سهول معظمها على ساحلي البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وهذه السهول يقع اتساعها كلما اتجهنا مشرقا حتى يضمحل ويضيق عرضها في إفريقية لاقتراب الجبال من الساحل، الشرق، ومن أبرزها: سهول إفريقية، ومتيجة[4]، وعنابة، وصفاقس وملوية في مراكش ووسط سطيف[5]، وقد أشار الرحالة والجغرافيون إلى ثراء الساحل المغربي بالسهول الخصيبة، وقد أسموها بالفحوص، فذكروا فحص بجاية وفحص مليانة، وأرشقول التي تقع معظمها في سهل خصيب تحوطه المياه من كل جهة[6].

- **الإقليم الداخلي (الصحراوي)**: يتميز بكونه أكثر اتساعا من الإقليم الساحلي، كما يتميز بسلسلة جبلية تعرف بجبال الأطلس الكبرى، وهي تمتدّ في جوف الصحراء جنوب وادي سوس في موازاة جبال الأطلس التلي، وتنتهي إلى جنوب إفريقية، وهي أكثر جبال الأطلس ارتفاعا[7]، كما يحتوي هذا الإقليم على المنطقة الانتقالية بين الشمال والجنوب، والتي تظهر في شكل هضاب

1 شرشال: مدينة من الغرب في ناحية برشك، بينهما عشرون ميلا، وهي متحضرة، بها مياه جارية وآبار عذبة وفواكه كثيرة، انظر: الحميري، المصدر السابق، ص 340.

2 محمّد عيسى الحريري، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، ط 2، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص 13.

3 عبد المحسن طه رمضان، المرجع السابق، ص 16.

4 متيجة: مدينة غرب عاصمة الجزائر، على نهر كبير عليه ولها مزارع وبساتين، انظر: الحميري، المصدر السابق، ص 523.

5 سهام طيبي، المعادن في بلاد المغرب في العصر الوسيط، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الوسيط، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (2016- 2017)، ص ص 22- 23.

6 الحميري، المصدر السابق، ص 80.

7 عبد المحسن طه رمضان ، المرجع السابق، ص 16.

محصورة بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وتبدأ من جبال التندرارة غربا إلى منخفض الحضنة شرقا[1]، و معظمها يقع في المغرب الأوسط[2]، وفي الجنوب تظهر هضبة ضخمة عتيقة مغطاة برواسب، وتسمّى بالمزيتا المغربية[3]، ورغم ما يميّز هذا الإقليم من جفاف، إلّا أنّه يتوفر على الشطوط والعروق والينابيع والواحات. كما يتوفر المغرب على شبكة مائية كبيرة في مقدمتها الأنهار، بالمنطقة الشرقية كنهر مجردة ونهر الشلف[4] ونهر فحص متيجة ونهري بسكرة والمسيلة، وأنهار المنطقة الغربية والتي تخرج منها أكثر أنهار البلاد طولا ودواما، كنهر سبو[5] وأسمير وأم الربيع، وملوية[6].

أمّا تضاريس الأندلس فتشبه تضاريس المغرب، فكلتاهما عبارة عن جزيرة تحيط بها المياه من أغلب الجهات، فالأندلس ذات طابع جزري، يحيط بها البحر ماعدا جهة الشرق الممثلة في جبال البرتات (Puertos)، والّتي تفصل الأندلس عن فرنسا، وفي ذلك يقول أبو الفداء: "وجبل البرتات حدّ الأندلس عند الركن الشرقي، ويفصل بين الأندلس والأرض الكبيرة"[7].

1 سهام طيبي ، المرجع السابق، ص 26.

2 عبد المحسن طه رمضان ، المرجع السابق، ص 16.

3 سهام طيبي، المرجع السابق، ص 26.

4 الشلف: نهر بالمغرب مشهور بقرب مليانة، وعليه مدينة أزلية فيها آثار الأول كانت تسمّى الشلف وإليها ينسب هذا النهر، انظر: الحميري، المصدر السابق، ص 343.

5 نهر سبو: من أهم أنهار المغرب الأقصى، يحيط بفاس شرقا وغربا، انظر: محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص 288.

6 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1403هـ/1983م، ص ص 55- 56.

7 أبو الفداء، المصدر السابق، ص 169.

كما تعتبر شبه جزيرة الأندلس من أشدّ الأراضي تخديدا، تتكون من هضبة وسطى فسيحة تشمل على الأقل نصف المساحة الإجمالية، وهي هضبة "الميزيتا"[1]، تكتنفها هذه الهضبة منحدرات جبلية عالية، وإلى الشمال سلسلة جبال كانتريا، وإلى الشمال الشرقي والشرق سلسلة الجبال الأيبيرية، وإلى الجنوب الصفوف المتتابعة لجبال الشارات، وإلى الغرب هضاب جليقية (غاليسيا) والبرتغال المرتفعة[2]، وقد ذكر المقري أنّ بالأندلس "سبعة وثمانون جبلا"[3]، وقد أشار العمري إلى كثرة الجبال بالأندلس "وبه من الجبال أحد في جزيرة الأندلس في جنوبيها من البحر الشامي من إشبيلية إلى بطليوس[4]، وفي شرقيه جبل آخر منقورة إلى وادي آش عليه هيكل الزهرة، وفي شرقه جبل خرج من البحر المحيط وأخذ مارّا في الأندلس إلى بلنسية، وانتهى إلى البحر الشامي".

من أشهر جبال الأندلس جبل الشارة أو الشارات (Sierra) الذي يتوسط الأندلس[5]، وجبل قرطبة المعروف بجبل العروس ومبدؤه من ساحل البحر المتوسط القبلي، الذي يساحل بلنسية ومنتهاه البحر الغربي إزاء مدينة باجة وأشكونية[6]، وجبل شلير أو جبل الثلج وله اسم

1 ج. س. كولان، المرجع السابق، ص 62.

2 نفسه .

3 المقري ،المصدر السابق، ج 1، ص 226.

4 بطليوس: مدينة كبيرة بالأندلس، بناها عبد الرحمن بن مروان: الحموي، المصدر سابق، مج 1، ص 447.

5 شهاب الدين أحمد بن يحي ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار في مسالك الأمصار، ج 1، تح: أحمد زكي باشا، د ط، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1342هـ/1934م، ص 56.

6 مؤلف مجهول، ذكر بلاد الأندلس، ج 1، تح: وتر: لويس مولينا، د ط، المجلس الأعلى للأبحاث ، مدريد، 1983، ص 10.

سيرا نيفادا (Sierra Nevada)، وهو أعلى قمة جبلية في الأندلس[1]. وتتخلل هذه الجبال عدّة سهول كالسهلين الجنوبي الكبير والغربي الكبير، والسهل الشرقي المنبسط حتّى ساحل المتوسط.[2]

كما تتوفر الأندلس على شبكة مائية واسعة، في مقدمتها الأنهار التي شكلت أهم المصادر المائية في الأندلس خاصة منطقة الوسط، ويقال أن بالأندلس "أربعون نهرا أكبرها ستة"[3] هي نهر قرطبة[4] المسمّى نهر "بيطي"، وينبعث من جبال مدينة شقورة ممّا يلي بلنسية، ومن هناك أيضا ينبعث نهر مرسية، ويجري وادي قرطبة إلى الغرب فيمرّ على مدينة إشبيلية ومنتهاه البحر المحيط الغربي، والنهر الثاني نهر آنة، والثالث نهر تاجة، والرابع نهر مشر، ويصب في البحر بجليقية، والخامس نهر إبرو، الذي ينبعث من بلاد جليقية فيمرّ على سرقسطة ثم طرطوشة ثمّ يسير ويصب في البحر، والسادس نهر دويرة (Duero)، الذي يخرج من جبال جليقية فيمر على شنت مارية وجزيرة شقر، ومصبه البحر الغربي المحيط فيما بين قلمرية[5] والبرتغال[6]، وتتميز الأندلس بعدم انتظام مواردها المائية المتمثلة في الأنهار، والتي تكون جافة في أيام القيظ عندما يبلغ التبخر ذروته، ومن الأنهار غير المنتظمة الجريان نهر دويرة ونهر تاجة (Taja) ونهر آنة[7]

1 ريمة عمران وفايزة العمري، التجارة في الأندلس في العهد الأموي إلى عهد الموحدين، مذكرة لنيل درجة ماستر، جامعة البويرة، 2014- 2015، ص 63.

2 نفسه، ص 65.

3 مؤلف مجهول، ذكر بلاد الأندلس، ص ص 10- 11.

4 المقري، المصدر السابق، ج 2، ص 480.

5 قلمرية: باليم، بالأندلس، من بلاد برتقال، بينها وبين قورية أربعة أيام، وهي على جبل مستدير، انظر، الحميري، صفة جزيرة الأندلس، نش وتع: ليفي بروفنسال، ط 2، دار الجيل، بيروت، 1988، ص 164.

6 مؤلف مجهول ، ذكر بلاد الأندلس، ص 12.

7 ج. س. كولان، المرجع السابق، ص ص68- 69.

1-2-3 المناخ: يتميز المغرب الإسلامي باعتدال مناخه، وفي ذلك يقول الجزنائي: "المغرب كريم البقعة، طيّب التربة، مخصب القاعة، كثير العيون والأنهار، قليل الهواء ذوات السموم، معتدل الهواء في الفصول الأربعة على قدر متقارب من الاعتدال.."[1] ونميز في المغرب الإسلامي نوعين من المناخ على حسب أقاليمه، حيث أن المنطقة الشمالية لجبال الأطلسي (منطقة التلول) يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط، أو كما يسمّيه ابن خلدون بمزاج التلول[2].

أمّا المنطقة الصحراوية، والتي تضمّ السفوح الجنوبية لجبال الأطلس ونطاق الجريد والعروق فيسودها مناخ الصحراء، حيث يقول ابن خلدون: "ومزاجها مزاج الصحراء"[3].وبهذا نجد أن الأقاليم المناخية في المغرب الإسلامي متنوعة، وذلك حسب تعدد أقاليمه، فنجد المناطق الساحلية يسودها مناخ البحر المتوسط، بينما المناطق الصحراوية يسودها المناخ الصحراوي.

أمّا الأندلس فتتميز باعتدال مناخها على العموم، حيث تتفق أغلب المصادر على ذلك، حيث يعبّر أبو عامر السالمي عن ذلك بقوله: "الأندلس من الإقليم الشامي، وهو خير الأقاليم، وأعدلها هواءا وترابا، وأعذبها ماءا، وهو أوسط الأقاليم"[4]، كما يذكر الحميري ذلك بقوله: "الأندلس شامية في طيبها وهوائها، يمانية في اعتدالها واستوائها، هندية في عطرها وذكائها، أهوازية في عظم جبايتها"[5]، وجاء في نفح الطيب أن الأندلس "هو آخر الإقليم الرابع إلى المغرب، كريم البقعة، معتدل الهواء والجو والنسيم، ربيعه وخريفه ومشتاه ومصيفه على قدر من الاعتدال"[6].

---

1 الجزنائي، المصدر السابق، ص6.

2 حسين مؤنس، المرجع السابق، ص 25.

3 نفسه، ص ص 26- 25.

4 المقري، المصدر السابق،ج 1، ص 126.

5 الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص 32.

6 المقري، المصدر السابق، ص ص 129- 130.

إلّا أن هذا لا يمنع من وجود أقاليم مناخية أخرى في الأندلس، فعبد الواحد المراكشي يشير إلى وجود المناخ البارد بالأندلس إلى جانب المناخ المعتدل في قوله: "إن معظم الأندلس في الإقليم الخامس أميل إلى الشمال، فلذلك هي أشدّ بردا وطالت فيه مدّة الشتاء[1]"، بينما يقع الإقليم الثاني منها في الإقليم الرابع أي جهة الجنوب ويسوده المناخ المعتدل من خلال قوله:

" وطائفة من بلاد الأندلس في الإقليم الرابع كإشبيلية ومالقة[2] وقرطبة والمرية ومرسية[3]، فهذه البلاد أعدل هواءا، وأطيب أرضا، وأعذب مياها من البلاد التي في الإقليم الخامس"[4].

تتميز الأندلس بمناخ جاف معتدل بوجه عام، على الرغم من التغيرات الشديدة التي تطرأ على درجة الحرارة في المناطق المرتفعة والمتوسطة الإرتفاع، فهي بمنجاة من الأثر الملطف للمحيط الأطلسي أو البحر المتوسط، وفصول الشتاء باردة، وفصول الصيف قائظة، وتستثنى من ذلك مناطق مادون الساحل، وخاصة منخفض أندلوسيا الفسيح المكشوف المطل على البحر[5]، وبذلك فإن طبيعة البلاد الأندلسية تختلف اختلافا كبيرا، فالمناطق الشمالية ممطرة شديدة البرد شتاءا، يتساقط بها الثلج والمطر، بينما المناطق الجنوبية قليلة المطر، لا ينزل ببعضها إلّا نادرا[6].

1 عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص 30.

2 مالقة: بالأندلس، مدينة على شاطئ البحر، عليها سور صخر، والبحر في قبليها، وهي حسنة عامرة كثيرة الديار، انظر: الحميري، الروض، ص 517.

3 مرسية: بالأندلس، وهي قاعدة تدمير، بناها الأمير عبد الرحمن بن الحكم، وهي على نهر كبير، انظر: الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص 182.

4 عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص 30.

5 ج. س. كولان، المرجع السابق، ص 63.

6 علي إسلام باشا، إسبانيا والأندلس، د ط، د د ن، الإسكندرية، 2011، ص ص16- 17.

ومن خلال دراستنا لجغرافية المغرب والأندلس نجدها تمتاز بموقع جغرافي ممتاز، إضافة إلى تنوع في التضاريس والمناخ ، ممّا سمح لكليهما بإقامة أنشطة اقتصادية متنوعة من زراعة وصناعة وتجارة.

1-3:عوامل ازدهار التجارة الموحدية:

قبل التطرق إلى التجارة البحرية الموحدية يجدر بنا الحديث عن عوامل قيام وازدهار التجارة بصفة عامة، والّتي كان لها أثر كبير في تنشيط التجارة البحرية باعتبار أنّ الدولة الموحدين امتلكوا أسطولا بحريا قوّيا، سيطروا به على تجارة المتوسط والأطلسي، ومن العوامل المساعدة على ذلك نذكر:

- **الأمن والاستقرار السياسي:** يعدّ الأمن دعامة أساسية لأي حركة تجارية، ولذلك فقد سعت الدولة الموحدية لتحقيق الأمن في المنطقة، وذلك بالقضاء على حالة الفوضى السياسية بالمنطقة[1].

إن حالة الاستقرار الذي عرفته بلاد المغرب والأندلس في ظل الحكم الموحدي، وخاصة في العهد الأول بداية من الخليفة عبد المؤمن والخليفة أبو يوسف، ساهم في تحقيق الرخاء الاقتصادي، حيث أنّ تفوق الموحدين على أعدائهم في الخارج والثائرين في الداخل، مكنهم من فرض الأمن والاستقرار في ربوع دولتهم، وفي البحر الّذي حولهم، فقد شددّ عبد المؤمن في أمر قطاع الطرق[2].

تابع هذه السياسة كل من يوسف والمنصور، حيث يقول ابن صاحب الصلاة في أيام الخليفة يوسف: "يسير الراكب حيث جاء من بلاد العدوة[3] في طرقها، وجبلها، وسهلها آمنا في

1 إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج 1، ط 1، دار الرشاد، الدار البيضاء، 1989، ص 339.

2 عز الدين عمر موسى، الموحدون في المغرب الإسلامي، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 33؛ عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص 270.

3 العدوة: بفتح أوله وسكون ثانيها وفتح واوه، والعدوة مد البصر، انظر: الحموي، المصدر السابق، مج 6، ص 128.

نفسه وماله"[1]، فقد بلغت الدولة الموحدية أوجها في أيام أبي يوسف يعقوب المنصور، وانتظمت إدارتها، ورخيت أحوالها على نحو لم يتكرر في أيام غيره من بني عبد المؤمن، فساد الأمن والسلام ربوع الدولة الواسعة[2].

وبذلك نشطت التجارة برا وبحرا[3].

كما انتهت مدينة فاس في أيام الموحدين من الغبطة والعمارة والرفاهية والدعة والأمن والعافية، ما لم تبلغه مدينة من مدن المغرب، لا سيما في أيام المنصور الموحدي[4] وولده محمّد الناصر[5]، فبفضل سياسة الخلفاء الموحدين لتحقيق الأمن والاستقرار، اتسعت الزراعة ونهضت الصناعة وازدهرت التجارة، فكثرت المجابي (الجبايات)، وبلغت الدولة في ازدهارها حالة لم يشهد أهل المغرب أياما مثلها قطّ[6].

- **الإنتاج الفلاحي**: ازدهرت الحياة الزراعية في المغرب والأندلس خلال الفترة الموحدية، نتيجة لعدّة عوامل، فتوسع أراضي الدولة وتنوع مناخها كان له الفضل الكبير في كثرة المحاصيل[7]، إضافة

1 عبد الملك ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة (تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين)، ط 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987 ، ص286..

2 عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص137.

3 عز الدين عمر موسى، الموحدون، ص 51.

4 الجزنائي، المصدر السابق، ص 43.

5 الناصر: هو أبو محمّد بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن، ولد سنة 576هـ، دامت خلافته 15 سنة، وفي عهده حدثت واقعة العقاب 609هـ، توفي سنة 610هـ، انظر: عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص 254.

6 عز الدين عمر موسى، الموحدون، ص 52.

7 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 167.

إلى خصوبة الأراضي، حيث تعدّ أرض المغرب من أخصب بقاع الأرض[1]، وكذلك الأندلس، حيث يشيد بها الحميري بقوله: "الأندلس بقعة كريمة طيبة، كثيرة الفواكه والخيرات.."[2].

بالإضافة إلى اهتمام الخلفاء الموحدين بالزراعة، الأمر الّذي أدّى إلى قيام زراعة ناجحة في البلاد، ويظهر ذلك الاهتمام من خلال تشجيع الخلفاء للمزارعين على استغلال الأرض وحرصهم على توفير مياه الري اللازمة، وقد أشارت العديد من المصادر التاريخية إلى أعمال بعض الخلفاء في هذا المجال،

حيث يذكر ابن القطّان أن الخليفة ابن تومرت حذّر أتباعه من إتلاف المزروعات في قوله: "..وأوصاهم في سفرهم إذا مروا على طريق متصّل فيه زرع نكبوا عنه وداروا أهل الفساد عنه"[3]، كما يذكر نفس المصدر أن الخليفة عبد المؤمن بن علي نظّم الزراعة، فأمر بمسح الأراضي الزراعية ولم يهمل أي جزء من الأراضي الصالحة للزراعة[4]، كما يشير صاحب الحلل الموشية أن الخليفة عبد المؤمن غرس خارج مراكش بستانا فيه كل فاكهة تشتهيها الأنفس، وجلب إليه الماء من أغمات[5].

1 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص 187.

2 الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص32.

3 أبو محمّد حسن بن علي بن محمّد بن عبد الملك الكتامي ابن القطان، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تح: محمود علي مكي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 156.

4 نفسه، ص 157.

5 مؤلف مجهول، الحلل الموشية، ص 145.

كما تمّ استصلاح أراضي واسعة في مدينة إشبيلية بأوامر الخليفة أبو يعقوب يوسف وغرسها بأشجار الزيتون والفواكه، كما قام الخلفاء كذلك بإشراك الجند في الحصاد أحيانا، وحثوا الناس على الزراعة، وحموا الزراعة من الثورات والفتن[1].

وبذلك كان إنتاج المغرب والأندلس الفلاحي متنوعا، إذ كان ينتج غلات غذائية كالحبوب والفواكه، ومنتجات صناعية كقصب السكر والقطن وغيرها .

– **المنتجات الغذائية**: تمثلت في:

– الحبوب: انتشرت زراعتها في المغرب بشكل واسع، حيث تركزت زراعتها في منطقة السوس[2] وتمسنا[3]، كما ازدهرت زراعة القمح والشعير والحنطة بفحص متيجة[4]، كما يشير ابن حوقل إلى طنجة التي كانت أكثر مزروعاتها قمحا[5]، كما وصف صاحب الاستبصار القمح في سجلماسة[6]، أمّا الأندلس هي الأخرى عرفت زراعة واسعة للحبوب، ومن أهمّ مراكزها مرسية

1 عز الدين عمر موسى، الموحدون، ص52 ؛عصمت عبد اللطيف دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1969، ص 161.

2 السوس: في أقصى بلاد المغرب، وهي مدينة جليلة، حاضرة جامعة لكل خير وفضل، وأهلها أخلاط، وهي بلاد السكر، انظر: الحميري، الروض، ص 329.

3 أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مج 1، مكتبة الثقافة، القاهرة، 2002، ص 228.

4 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص 193.

5 ابن حوقل، المصدر السابق، ص 80.

6 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 201.

وغرناطة وإشبيلية وجيان[1]، التي اشتهرت بالقمح والحنطة، غير أن إنتاجها كان متواضعا، الأمر الذي دعا إلى تحقيق حاجياتها من هذه المادة عن طريق الاستيراد[2].

-الفواكه: عرفت البستنة انتشارا واسعا في المغرب والأندلس خلال العهد الموحدي، حيث أولى الموحدون اهتماما كبيرا بها من خلال تطوير البساتين والاعتناء بالأشجار المثمرة، وتجلّى ذلك في عاصمتهم مراكش ، والتي كانت أكثر بلاد المغرب بساتينا وأكثرها زيتونا[3]، ويذكر صاحب الاستبصار كثرة المحاصيل الزراعية في هذه الفترة، فيشير إلى مدينة قابس التي اشتهرت بالموز ومدينة تونس وتبسة اللتين اشتهرتا باللوز[4]، وتيهرت بالسفرجل[5]، أمّا الأندلس فهي الأخرى تنوعت فيها الفواكه، فنجد زراعة الكمثرى في بلنسية[6]، والتين في دانية[7]، والجوز في البيرة[8] وغيرها.

1 جيان: مدينة بالأندلس، بينها وبين بياسة عشرون ميلا، وهي كثيرة الخصب رخيصة الأسعار، كثيرة اللحوم والعسل، انظر: الحميري، الروض، ص 83.

2 بغداد غربي، العلاقات التجارية للدولة الموحدية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2014-2015، ص 31.

3 أبو عبد الله محمد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، د ط، مطبعة الآمنة، الرباط، (1371هـ/ 1952م)، ص 3.

4 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص ص 113، 119.

5 نفسه، ص 178.

6 الحموي، المصدر السابق، مج 1، ص 190.

7 دانية: مدينة شرقي الأندلس على البحر، عامرة حسنة، بها سور حصين، انظر: الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص 76.

8 إلبيرة: من كور الأندلس، جليلة القدر، وحولها أنهار كثيرة، انظر: الحميري، المصدر نفسه، ص 29.

– المنتجات الصناعية: من أهمّها:

– الزيتون: انتشرت زراعته في الكثير من المناطق في المغرب والأندلس، خاصة في فترة المرابطين والموحدين، إلّا أنّ انتشاره في الأندلس كان أكثر ومنتوجه أوفر منه في المغرب، حتّى أنّه كان يصدّر إلى المغرب الأقصى عبر ميناء سلا[1].

انتشرت زراعة الزيتون في المغرب خاصة في فاس ومكناس ومراكش، أمّا في الأندلس فقد اشتهرت إشبيلية بزراعته[2]، وكذلك بلشانة وشريش[3].

– القطن: يعتبر القطن من أهم المواد الموجهة للتصنيع، وقد اهتم بها الموحدون كثيرا، حيث وسعوا مجال زراعتها وشجعوا على ذلك، حتّى عمرت المنطقة بزراعتها على حد تعبير صاحب الاستبصار[4]، ومن المناطق الّتي انتشرت بها منطقة داي وتادلا[5]، وفي ذلك يقول الإدريسي: "ويزرع بها وبأرباضها (مدينة داي) كثير من القطن، ولكن بمدينة تادلا يزرع أكثر ممّا يزرع بمدينة داي، ومن تادلا يخرج القطن الكثير ويسافر به إلى كل الجهات"[6]، أمّا الأندلس فانتشر بإشبيلية، ووصفها ابن سعيد بأن فيها مزارع قطن كثيرة[7].

1 الإدريسي، المصدر السابق، ، مج 1،ص239.

2 الحميري، الروض، ص ص 19-20.

3 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص ص 195، 389.

4 مؤلف جهول، الاستبصار، ص 200.

5 تادلا: من بلاد المغرب، وهي مدينة قديمة أزلية فيها آثار الأول، والبلد كلّه كثير الخيرات والأرزاق، أحاطت به القبائل من كل الجهات، انظر: الحميري، الروض، ص127.

6 الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص 241؛ عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص 382.

7 علي بن موسى ابن سعيد المغربي، المغرب في حلى المغرب، ج 1، تح و تع: شوقي ضيف، ط 4، دار المعارف، القاهرة، 2009، ص 329.

- قصب السكر: انتشرت زراعته في بلاد السوس، ويشير إلى ذلك الحميري في قوله: "وهي بلاد السكر، بها منه كل شيء كثير، ويتجهز به إلى الآفاق ويصل فاضله إلى أقصى خرسان"[1]، كما انتشر بكثرة في مدينة نفيس وأغمات وتارودانت وسبتة[2]، وفي الأندلس انتشار بدرجة أقل حيث أشارت المصادر الأندلسية أنّ أغلب المدن الأندلسية تنتج الكتان لا القطن، إلّا ما كان في مدينة إشبيلية، حيث يذكر الحميري أن المنسوجات الحريرية والكتانية والصوفية والأقطان تأتي في قائمة صادرات الأندلس، والتي تصدر إلى إفريقية وسجلماسة وبلاد السودان[3].

-الكتان: حظيت مادة الكتان بشهرة كبيرة مثل القطن، فكانت بذلك مادة أساسية تتصدر قائمة صادرات المغرب والأندلس، وذلك نظرا لوفرته خاصة بالأندلس، فقد ورد ذكره في كتاب المغرب لابن سعيد، حيث يذكر أنّ مدينة إلبيرة بنواحي غرناطة أنها كثيرة الكتان، وأنه يربو على كتان النيل[4]، أمّا بالنسبة للمغرب فقد أشار الإدريسي إلى تواجده بمدينة بونة[5]، كما وجدت مواد أخرى لا تقل أهمية عن الكتان كالحرير الذي انتشر بمدينة مالقة[6] ومدينة المرية التي اشتهرت بتجارة المنسوجات الحريرية[7]، ومادة النيلج التي تستخدم لصناعة مواد التلوين أو الأصباغ[8].

- **الثروة الحيوانية:** تكثر ببلاد المغرب والأندلس تربية الحيوانات خاصة الأبقار والأغنام، وذلك نظرا لشساعة المساحات الرعوية، ففي بلاد المغرب سادت تربية الأغنام والأبقار في المناطق

1 الحميري، الروض، ص 329.

2 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 37.

3 الحميري، الروض، ص 19.

4 ابن سعيد، المصدر السابق،ج 2، ص91.

5 الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص 117.

6 الحميري، الروض، ص 517.

7 السيد عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة المرية الإسلامية، د ط، مؤسسة الجامعة للطباعة، الإسكندرية، د ت، ص 170.

8 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 206.

الشرقية بجبل زغوان وبونة وشرشال وجيجل وقسنطينة[1]، وغربا بتلمسان وجبال غمارة وسهولها الغربية ومنطقة فاس وتادلا وسجلماسة ودرعة[2]، وتربية الخيول بمنطقة تلمسان[3]، والإبل بصحراء زناتة وبني مرين، إضافة لتربية الدواجن والنحل[4].

أمّا الأندلس فانتشرت فيه تربية الأغنام بجبل الشارات شمال طليطلة: "وفي هذا الجبل من الغنم والبقر الشيء الكثير"[5]، وكذلك بقلمرية أغنام وأبقار[6]، وجيان التي تعرف بكثرة لحومها[7]، بالإضافة إلى الخيول والبغال، فالخيل نجدها بنبلونة[8] وإشبيلية[9]، وأمّا البغال فنجدها بقرطبة[10].

وبناءا على ما ذكرناه عن الإنتاج الفلاحي زراعي وحيواني نجد أن الدولة الموحدية انتهجت سياسة حكيمة ساهمت في انتعاش وتنوع المنتجات الفلاحية، ما أدى إلى تسويقها عن طريق المبادلات التجارية داخليا وخارجيا، برّا وبحرا، وإن كانت هذه الحالة غير ثابتة في كل الأوقات نظرا لقيام الحروب والفتن في البلاد، والتي أثرت سلبا على المردود الفلاحي، الذي بدوره أثر على النشاط التجاري، وعلى العموم فإن انتعاش المجال الفلاحي ساهم بشكل كبير في رواج التجارة.

---

1 قسنطينة: من مشاهير بلاد إفريقية، بين تيجس وميلة، مدينة قديمة أزلية، كثيرة الخصب، انظر: السابق، ص 480؛ مؤلف مجهول، المصدر نفسه، ص 165؛ الحميري، الروض، ص 480.

2 درعة: تعرف بواديها، فإنّه نهر كبير يجري من المشرق إلى المغرب، ومنبعه من جبل درن، وفيها أسواق حفيلة كثيرة، والحناء بها كثيرة، انظر: مجهول، المصدر نفسه، ص 206.

3 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص ص 198- 199.

4 نفسه، ص 202.

5 الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص 552.

6 نفسه، ص 547.

7 القزويني، المصدر السابق، ص 366.

8 الحميري، الروض، ص 104.

9 نفسه، ص 60.

10 الحموي، المصدر السابق، ج 1، ص 324؛ القزويني، المصدر السابق، ص 109.

- **تنوع الحرف والصناعات:**

لعبت الصناعة دورا هاما في ازدهار الحياة الاقتصادي بالمغرب والأندلس خلال القرن (6هـ/12م)، فنشطت الكثير من الصناعات والمراكز الصناعية، نتيجة لاستقرار الأوضاع في البلاد، وتوفر المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة، ووجود الخبرة الصناعية للأيدي العاملة، الّتي دفعت حركة التصنيع إلى الأمام[1]، ومن أهمّ الصناعات:

– الصناعة الغذائية: تمثلت في:

– صناعة الزيوت: توفرت بلاد المغرب على غابات كثيفة من أشجار الزيتون المنتجة لزيت الزيتون، وفي ذلك يقول صاحب الاستبصار: "مدينة صفاقس عليها غابة كبيرة من الزيتون، وزيتها أطيب من كلّ زيت إلاّ الشرقي، ومنها الناس من يفضله عليه، ومنها يمتاز أهل إفريقية بالزيت، وتحمله المراكب إلى بلاد الروم، وعليه معول أهل صقلية وإيطاليا.. وجميع سواحل الأرض الكبيرة"[2].

إضافة إلى زيت الزيتون هناك زيوت أخرى كزيت الأرغان الّتي تواجدت بمدينة إيجلي قاعدة السوس"يعمل بها زيت الهرجان"[3]، أمّا الأندلس هي الأخرى عرفت انتشارا كبيرا لغابات الزيتون، فيذكر الحميري مدينة إشبيلية و أهلها في قوله:"وجلّ تجاراتهم الزيت، يتجهزون به إلى المشرق والمغرب برّا وبحرا".[4]

– صناعة السكر: شهدت هذه الصناعة رواجا كبيرا، وذلك لتوفر مادة السكر بكثرة في المغرب والأندلس، ومن أماكن انتشارها منطقة السوس الأقصى وتارودانت[5]، وجاء في الاستبصار عن

1 حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ط 1، مكتبة الخانجي، مصر، 1980، ص 257.

2 مؤلف مجهول، الإستبصار، ص 116.

3 نفسه، ص 212.

4 الحميري، الروض، ص 59.

5 تارودانت: : مدينة بالسوس الأقصى، وهي على طرف من البر داخل في البحر على أربعين ميلا، يقال لها كيطي، انظر: أبو الفداء، المصدر السابق، ص 131.

بلاد السوس "..والبساتين والجنان بأنواع الفواكه والثمار والأعناب وقصب السكر"[1]، وفي موضع آخر "وقاعدة بلاد السوس مدينة إيجلي وقصب السكر بها كثير، وله بها معاصر كثيرة"[2].

وفي الأندلس فنجد قصب السكر في مدينتي إلبيرة[3] وإشبيلية، وترجع أهمية هذه الصناعة أنها تدخل في إعداد أنواع من الحلويات، إضافة أنها تدخل في بعض الصناعات الدوائية[4].

– صناعة الخمور: انتشرت هذه الصناعة في مناطق انتشار الأعناب، حيث صنع الموحدون الخمور في بداية ثورتهم، ولكن في طور الدولة أحلّوا الربّ المصنوع من العنب[5]، وكان الخلفاء وخاصة الخليفة يوسف[6] يقدمونه في الاحتفالات الرسمية، وفتح ذلك مجالا للشرب بين سادة بني عبد المؤمن وعامة الناس، حتّى اضطر الخليفة المنصور لقطعه[7]، وقد اختصت مرسية بخمور من التين والزبيب، واشتهرت السوس بصناعة الخمر من العسل، وكانت مراكز الإنتاج المشهورة جيجل ومراكش وفاس ودرن ومرسية ولورقة[8] ومالقة.[9]

1 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 211.

2 نفسه، ص 212.

3 الحميري، الروض، ص 28.

4 القزويني، المصدر السابق، ص 52.

5 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص 241.

6 يوسف: هو يوسف بن عبد المؤمن، المكنى بأبي يعقوب، لقب بأمير المؤمنين، انظر: مجهول، الحلل الموشية، ص 157؛ عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص 174.

7 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص ص241- 242.

8 لورقة: بالأندلس من بلاد تدمير، إحدى المعاقل السبعة الّتي عاهد عليها تدمير، وهي كثيرة الزروع والضرع، انظر: الحميري، الروض، ص 512.

9 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص242.

- **الصناعة المعدنية:** أهم الصناعات التي اهتم بها الموحدون، فقد توفرت بلاد المغرب والأندلس على كمية كبيرة من المعادن، الحديد بمرسية والمرية وأوربة مابين دانية وشاطبة، ومابين وهران وسبتة بمنطقة تمسامان، وببجاية وبونة[1]، والفولاذ ذو الجودة العالية بإشبيلية "والفولاذ الذي بإشبيلية إليه النهاية"[2]، والفضة بشنترة غرب الأندلس، قرب مكناسة بموضع يسمّى وركنّاس[3]، وبتارودانت بمنطقة زنجدر، حيث تشتهر فيه صناعة الفضة واستخراجها[4]، وأمّا النحاس انتشر بالسوس من بلاد المغرب، يستخرج مع معدن التوتياء[5] الذي يصبغ النحاس[6].

اشتهرت مرسية بالصناعة المعدنية، حيث يذكر المقري: " في مرسية آلات الصفر والحديد من السكاكين والأمقاص المذهبة، وغير ذلك من آلات العروس والجندي ما يبهر العقل"[7]، كما انتشر الكبريت في منطقة بين برقة وطرابلس[8]، والزئبق[9] بمنطقة أبال شمال غرناطة "وفيه أي(أبال) يعمل الزجنفور[10]، ومنه يتجه بالزئبق إلى جميع أقطار الأرض"[11]، أمّا الرخام وخالص المرمر في

1 المقري، المصدر السابق، ج 1، ص ص 201- 202.

2 نفسه.

3 ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 337؛ المراكشي، المعجب، المصدر السابق، ص 447.

4 المراكشي، المصدر نفسه، ص 447.

5 التوتياء: معدن أبيض ضارب إلى الزرقة، يعرف عند الفرنجة بالزنك، انظر: جرجي شاهين عطية، معجم المعتمد، تح: سعدي ضناوي وآخرون، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، ص 67.

6 إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص337.

7 المقري، المصدر السابق، ج 1، ص201.

8 المراكشي، المعجب، ص 447.

9 الزئبق: هو معدن مائع ثقيل، فضي اللون،،يجمد في درجة 40°تحت الصفر، انظر: جرجي شاهين عطية، المرجع السابق، ص 261.

10 الزجنفور: معدن بصاص، حاصل من ازدواج الزئبق بالكبريت ومسحوقه أحمر ناصع، انظر: جرجي شاهين عطية، المرجع السابق، ص 272.

11 الحميري، الروض، ص 6.

تونس، والذي ورثته من مدينة قرطاجنة القديمة[1]، أمّا معدن الذهب فانتشاره قليل، حيث كان السودان الغربي الممول الرئيسي للمنطقة عبر سجلماسة[2].

- **الصناعة النسيجية:** اهتم أهل المغرب والأندلس في العهد الموحدي بصناعة المنسوجات بمختلف أنواعها سواء حريرية أو قطنية أو من الكتان، فقد اختصت كل منطقة بنوع من النسيج، فبلاد السوس اختصت بصناعة الأكسية الرقيقة والثياب الرفيعة، التي لا يقدر أحد على صنعها سوى النساء المصموديات، اللواتي حذقن بصناعتها بأيديهن[3]، كما تصنع بقلعة بني حماد أكسية ليس لها مثيل في الجودة والدقة إلّا الوجدية التي تصنع بوجدة[4]، ومن هذا القول نستكشف أن وجدة كانت مركزا للصناعة النسيجية، وكذلك الأندلس امتاز أهلها بالصناعات النسيجية ذات الجودة الرفيعة، فيذكر الحميري "أن حرير فحص إلبيرة هو الّذي ينتشر في البلاد ويعمّ الآفاق"[5].

وكذلك يشيد الحموي بصناعة إلبيرة في قوله: "وفي جميع نواحيها يعمل الكتان والحرير الفائق"[6]، كما اختصت غرناطة بالمنسوجات الحريرية خاصة نوع من اللباس يعرف ب"الملبد" المحثم ذو الألوان العجيبة[7]، بالإضافة إلى مدينة مرسية التي اشتهرت بصناعة النسيج، فبتنتالة إحدى أعمالها اشتهرت بعمل البسط، واشتهرت المرية ومالقة بصناعة الوشي المذهب، الذي يتعجب من

1 المراكشي، المعجب، ص 436.

2 سجلماسة: بكسر أوله وثانيه، وسكون اللام، وبعد الألف سين مهملة، مدينة في جنوب المغرب، في طرف بلاد السودان، بينها وبين فاس عشرة أيام، وهي في منقطع جبل درن، انظر: الحموي، المصدر السابق، مج 5، ص 41.

3 الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص 59.

4 مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 170.

5 الحميري، الروض، ص 46.

6 الحموي، المصدر السابق، مج 1، ص 244.

7 المقري، المصدر السابق، ج 1، ص 201.

صنعه أهل المشرق[1]، أمّا مدينة سرقسطة[2] امتازت بصناعة الستور المكللة المعروفة بالثياب السرقسطية[3].

- **الصناعة الجلدية:** لاقت ازدهارا كبيرا في عصر الموحدين، وذلك لتوفر خامة الجلود من الحيوانات المختلفة ، والتي كانت تملأ المراعي المنتشرة في البلاد، واستعمال أوبار الأغنام في صناعة الملابس الصوفية، حيث كانوا يأخذون جلود اللمط، ويصنعون منه الدرق اللمطية[4]، وقد اشتهرت مراكش بصناعة الصابون ودبغ الجلود[5]، أمّا بالأندلس فاشتهرت غرناطة بهذه الصناعة حتى نسب إليها الجلد الغرناطي، الّذي كان التجار يتنافسون في تسويقه إلى أوروبا، وقرطبة التي حازت شهرة كبيرة في صناعة الجلود وإليها ينسب الجلد القرطبي المعروف باسم Cordovan[6]، وقد استعمل في عدة مجالات منها تغليف الكتب[7].

- **الصناعة الورقية:** اشتهرت الأندلس بهذه الصناعة، خاصة مدينة شاطبة، التي كانت ممون رئيسي للمغرب والأندلس في القرن (6هـ/12م)، وفي ذلك يقول الحميري: "يعمل بها (أي شاطبة) كاغدا لا نظير له بمعمور الأرض، يعمّ المشرق والمغرب"[8]، ثم ظهرت مراكز أخرى كبلنسية، التي وصفت بكثرة النساخ والوراقين بها[9]،

1 المقري، المصدر السابق،ج 1، ص 201.
2 سرقسطة: تقع شرقي الأندلس، وهي المدينة البيضاء، كثيرة القطر، حسنة الديار، انظر: الحميري، الروض، ص 317.
3 الحموي، المصدر السابق، مج 5، ص 71.
4 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 260.
5 نفسه، ص 263.
6 عبد المنعم محمود حسين حمدي، المرجع السابق، ص 356.
7 المقري، المصدر السابق،ج 1، ص 145.
8 الحميري، الروض، ص337.
9 عز الدين أحمد موسى النشاط الاقتصادي، ص 224.

وفي المغرب برزت هذه الصناعة في فاس[1]، حيث يذكر الجزنائي ذلك في قوله: "وفاس التي بلغ عدد دور صناعة الكاغد بها أربعمائة مصنع"[2]، وفي عهد المنصور أسست مصانع للورق في فاس وسبتة، وقسنطينة، والقيروان، وسمح إنتاج الورق بعين المكان بتيسير وسائل التأليف في مختلف العلوم[3].

- **الصناعة الخشبية**: توفرت بلاد المغرب والأندلس على مادة الخشب، التي استعملت في مختلف الصناعات الخشبية خاصة صناعة السفن ، فقد لاقت هذه الصناعة اهتمام الخلفاء لاحتياجهم لها في نقل الجنود إلى الأندلس وحماية شواطئ البلاد من غارات الأعداء[4]، فسبتة وطنجة أنشأتا مائة قطعة من السفن المختلفة الأشكال والأنواع[5]، أمّا في الأندلس امتازت مدينة طرطوشة بكثرة أخشابها، حيث يوجد بها خشب الصنوبر الذي لا مثيل له، وفي ذلك يقول الإدريسي: "له من الجودة والحسن مالا يوجد في غيره من الجبال، فهي بذلك بلد إنشاء"[6]. وأهم شيء برع فيه أهل الصناعة في العهد الموحدي الصناعة الميكانيكية، تمثلت في الآلات الحربية من مجانيق، وسيوف قاطعة، وغيرها من الأسلحة[7].

وبذلك نجد أن العهد الموحدي عرف ازدهارا كبيرا في مختلف الصناعات، الأمر الذي شجع على التبادل التجاري مع مختلف الأقطار بتصدير واستيراد المنتجات المتنوعة.

---

1 فاس: مدينة محدثة، أسست عدوة الأندلس في (192هـ/808م)، وعدوة القرويين في (193هـ/809م) في ولاية إدريس بن إدريس الفاطمي، ومدينة فاس كثيرة الخصب والرخاء، انظر: مؤلف مجهول، الاستبصار، ص ص 180- 181.

2 الجزنائي، المصدر السابق، ص 44.

3 ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 338.

4 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص264.

5 عبد الملك ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 214.

6 الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص555.

7 ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 338.

2- النقل البحري التجاري عند الموحدين.
2-1: الهيكلة المادية والبشرية للأسطول التجاري.
2-2: طرق الإبحار.
2-3: الموانئ التجارية.

2- النقل البحري التجاري عند الموحدين:

2-1: الهيكلة المادية والبشرية للأسطول التجاري.

أ- **الهيكلة المادية:** تعد السفن من أهم وسائل النقل التجارية، باعتبارها وسيلة أساسية في مجال نقل السلع والبضائع، خاصة وأن المغرب والأندلس يطلان على ضفاف البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، ممّا فتح المجال للدولة الموحدية لإقامة تبادل تجاري مع مختلف الأقطار عن طريق التجارة البحرية، وقد أولى الموحدين عناية فائقة بالأسطول البحري، ونلمس ذلك في قول ابن خلدون ".. لما استفحلت دولة الموحدين في المائة السادسة، وملكت العدوتين أقاموا خطة هذا الأسطول على أتم ما عرف وأعظم ما عهد ... وانتهت أساطيل المسلمين على عهده في الكثرة والاستجادة إلى ما لم تبلغه من قبل ولا بعد فيما عهدناه".[1]

الصناعة البحرية: توسعت الصناعة البحرية في عهد الموحدين منذ عهد عبد المؤمن بن علي، وكان اتساع رقعة الدولة التي امتدت من طرابلس شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن حدود غانة[2] وكوكو[3] في السودان الغربي جنوبا إلى جبال الشارات شمالا أهمية بالغة في نمو هذه الصناعة[4]، وقد تعددت دور الصناعة في المغرب والأندلس منذ أيام أموي قرطبة وعبيدي إفريقية، ثم المرابطين، وبقيام الموحدين استمرت سيطرة المسلمين البحرية على غربي المتوسط[5].

1 ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون، مرا: سهيل زكار، د ط، دار الفكر، بيروت، 2011، ص 316.

2 غانة: بفتح الغين و الألف ثم نون و الهاء في الآخر و مدينة غانة محل سلطان بلاد غانة و يدعى أنه من نسل الحسن بن علي عليهما السلام، و إلى غانة تسير التجار المغاربة من سجلماسة في برنقفر و مفاوز عظيمة ، ولا يحضرون غير الذهب الأحمر ، انظر: أبو الفداء ، المصدر السابق ، ص ص 157- 158.

3 كوكو: مفاز تلك البلاد و هو كافر يقابل من غربيه مسلمي غانة و من شرقيه الكانم، ولكوكو نهر منسوب إليها وكوكو واقعة بين خط الاستواء و عرضه عشر أدراج ، ومن كوكو إلى غانه شهر و نصف ، انظر : أبو الفداء، المصدر نفسه، ص 158.

4 توفيق مزاري عبد الصمد، النشاط البحري بالغرب الإسلامي في عهدي المرابطين والموحدين، د ط، منشورات دار الثقافة حسن الحسني، المدية ،2010، ص 303 .

5 عز الدين عمر موسى، الموحدون، ص 266.

يعرف مركز صناعة السفن ب"دار الصناعة"، وقد ظل الموحدون يستخدمون المراسي القديمة المتواجدة على طول سواحل المغرب والأندلس، بطنجة وسبتة وبادس وبلاد الريف والمهدية وتونس ووهران وهنين[1] وعنابة، وقادس والمرية والجزيرة الخضراء وطرابلس[2]. كما أنشأ الموحدون دور صناعة جديدة، حيث بنى عبد المؤمن بن علي على مقربة من سلا مركزا أساسيا لصناعة سفن أسطوله[3]، وبنى يوسف دار في إشبيلية في حين وسع المنصور دار صناعة بسبتة[4]، وهذا يدل على مدى اهتمام الموحدين بالتجارة ورغبتهم في تقوية أسطولهم البحري.

كما أن سهولة الحصول على الخامات اللازمة لصناعة السفن ساعد الخليفة عبد المؤمن في زيادة عددها، فالأخشاب متوفرة بالقرب من بونة وجبال القبائل الصغرى وبجاية بالمغرب الأوسط، وكذلك بتوزر بإفريقية[5] وبمدينة فاس، حيث يشير الجزنائي أن فاس توفرت على تلك الأخشاب، بل بل كان لها دار الصناعة لإنشاء القوارب والسفن الصغيرة وغيرها بالموضع المعروف بالحبلات.[6]

أشار ابن خلدون كذلك أن قوى شعوب البحر المتوسط منذ أقدم العصور اعتمدت على هذه الغابات في العدوتين لتوفرها الأخشاب لبناء هياكل السفن والسطح والمجاديف[7].

أمّا المعادن فتوفرت هي الأخرى بكثرة، بالأخص مناطق بجاية وبونة وتلمسان (على الطريق بين سبتة ووهران) وعلى ساحل البحر بين سلا ومراكش.[8] وقد تطرقنا سابقا إلى الصناعة المعدنية ومناطق توفرها، وبهذا استغل الموحدون المادة الخامة المتواجدة فيها من أخشاب ومعادن في بناء

1 ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص 201.
2 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص ص 304- 305.
3 ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 214.
4 عز الدين عمر موسى، الموحدون، ، ص ص 266- 267.
5 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 303.
6 الجزنائي، المصدر السابق، ص 36.
7 ابن خلدون، المصدر السابق، ج 6، ص ص 324- 326.
8 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 304.

مختلف أنواع السفن، كما جلب الزفت والقطران من جبال بجاية[1] واستغلت أخشاب الأندلس لنفس الغرض صناعة السفن، فاستغلت غاباتها في تجهيز أخشابها وتصنيعه، فمن أشهر مناطق أخشاب الأندلس نجد طرطوشة بجبالها العامرة بغابات الصنوبر، الذي تميز بلونه الأحمر صافي القشرة والذي يتعرى سريعا ولا يؤثر فيه السوس، فمهر أهلها في صناعة المراكب الكبيرة من خشب الصنوبر الذي لا يوجد له نظير في الطول والغلظ، وأنشئت في دانية دار لصناعة السفن[2].

– مواصفات السفن التجارية: أمّا بالنسبة لمواصفات السفن التجارية فأغلبها كانت مزودة بالأشرعة ذات الشكل المدور أو المثلث، كانت تصنع من القطن ، حيث اشتهرت بصناعتها كل من جنوة ومرسيليا، وكان البحارة يحتفظون بالشروع المتينة المزودة بالصواري، وذات مؤخرات ضخمة مرتفعة ومعقوفة، وذات مجداف توجيه خلفي[3]، ويذكر ابن جبير في رحلته معلومات عن حجم السفن التجارية المستخدمة في هذه الفترة، حيث أنها ذات أحجام كبيرة، فقد وصف المركب الذي أقلهم إلى صقلية بأشبه بمدينة جامعة، لما عليه من مرافق مختلفة وكل ما يحتاجه شراؤه يوجد من خبز وماء ومن جميع الفواكه كالرمان والسفرجل والبطيخ والكمثرى.[4]

كانت سفن البحر المتوسط على أشكال وأنواع وأحجام مختلفة ومتنوعة، ونستدل بعض ذلك في قول ابن خلدون ".. وهي أجزاء هندسية (يقصد السفن)، صنعت على قالب الحوت، واعتبر سبحه في الماء بقوادمه، وكلكله ليكون على ذلك الشكل أعون لها في مصادمة الماء، وجعل له عوض الحركة الحيوانية التي للسمك تحريك الرياح بحركة مجاديف كما للأسطول".[5]

1 الإدريسي، المصدر السابق، مج1، ص 260.

2 عصمت عبد اللطيف دندش، المرجع السابق، ص ص 187- 188.

3 بغداد غربي، المرجع السابق، ص128.

4 أبو الحسن محمد بن أحمد ابن جبير، رحلة ابن جبير، د ط، دار صادر، بيروت، د ت ، ص ص 286- 287.

5 ابن خلدون، المصدر السابق، ج 6، ص 515.

كما اختلفت طريقة بناء سفن البحر المتوسط عن مراكب البحر الأحمر والمحيط الهندي، حيث أن هذه الأخيرة تحاط بجبال الليف، وهي الطريقة القديمة في إنشاء السفن عند جميع الأمم، أما مراكب البحر المتوسط فكانت ذات مسامير.[1]

– أنواع السفن: أمّا فيما يخص أنواع السفن فيصعب التمييز بين السفن الحربية والسفن التجارية، وهذا ما ذهب إليه بعض الباحثين[2]، إلّا أننا نجد بعض الإشارات والتسميات الدالة على المراكب المخصصة للتجارة والسفن وردت لدى مؤرخين، ومن بينهم إشارة الشريف الإدريسي الذي ذكر استخدام الفتيان المغررين مركبا محمّلا لأغراض استكشافية، وكثر حديثه عنها في وصفه لمرسى شلطيش الذي ازدهرت به صناعة المراسي، التي كانت ترسى فيها السفن والمراكب الحمّالة الجافية[3]، والمقصود بها هي تلك السفن الضخمة المخصصة لنقل البضائع[4]. ويمكن تقسيم سفن العصر الوسيط إلى سفن حربية وسفن تجارية و مراكب صيد، حيث كان يصعب التمييز بينها لأنها كانت تؤدي وظائف بعضها، فمثلا السفن الحربية استخدمت في مجال النقل التجاري في أوقات السلم، ومن هذه السفن نذكر:

– **الأجفان:** وهي جمع جفن وهي السفن عموما،كما وردت باسم الأجفان المسافرة[5] وهي سفن خصصت لحمل المسافرين مقابل أجرة.

– **الحراريق (الحراقات):** سميت بذلك الاسم لأن السفينة منها أو الحراقة اختصت بقذف العدو بالأسلحة النارية وأنابيب النفط، وهي أقل حجما من الشواني، وهي من السفن الخفيفة واختصت

1 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 307.

2 الحسين بولقطيب، حفريات في تاريخ المغرب الأوسط، ط1، جذور للنشر، الرباط ،2004، ص ص 140- 141.

3 الإدريسي، المصدر السابق، مج 2، ص 598.

4 عبد السلام الجعماطي، دراسات في تاريخ الملاحة البحرية وعلوم البحار بالغرب الإسلامي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012، ص 60.

5 الإدريسي، المصدر السابق، مج 2، ص 734.

دور الصناعة بإنشاء هذه السفن، حيث اختصت كل من مصانع قصر ومصمودة والحبالات بالقرب من فاس بصناعة هذا النوع من السفن ذات الطابع التجاري.[1]

– **القوارب**: وهي مراكب صغيرة للصيد والسفر القريب، لكن هناك قوارب باستطاعتها الإبحار من اشبيلية إلى وهران، ويحمل أعدالا من السفن وجارا من الزيت، يجري على أصناف من السفن الحمالة من البضائع والقادرة على قطع مسافات طويلة.[2]

– **الشطية**: قيل أن اسمها مشتق من الكلمة الإيطالية (Settia)، وظهرت تقريبا منذ القرن (5هـ/11م)، وعرفت بسرعتها ، واستخدمت في الحروب والتجار وصيد السمك[3]، وهي أحد مكونات الأساطيل البحرية لدولتي الموحدين والمرينيين في الغرب الإسلامي[4].

– **المراكب**: ومفردها مركب ، وهي قطعة تجارية مخصصة لأغراض التوصيل، كما كانت تستعمل في أوقات الحرب لنقل الجند والمؤن والسلاح[5].

– **البطسة** (Patache): من السفن الحربية العظيمة بها عدة طبقات وعلى قلوع كثيرة تقدر بأكثر من 40 قلعا، وتستخدم في حمل الأزواد والذخيرة والرجال، وبالتالي كانت ذو وظيفة تجارية[6].

– **الشخاتير**: سفن تجارية ، ولكنها استعملت للشحن الحربي أيضا، وقد جاء ذكر الشخاتير عند أبي زرع الفاسي في كتابه الأنيس المطرب، أين أورد أسماع بعض السفن ومن ضمنها الشخاتير[7].

---

1 عبد السلام الجعماطي، المرجع السابق، ص 60.

2 الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص529؛ الجزنائي، المصدر السابق، ص 37.

3 ابن أبي دينار، المصدر السابق، ص 203.

4 عز الدين عمر أحمد موسى، دراسات في تاريخ المغرب الاسلامي، ص ص 56- 57.

5 علي عشي، التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره على التجارة و طرق المواصلات(2 – 10هـ/8- 16م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، جامعة باتنة1، 2016-2017، ص 524.

6 نفسه، ص 528.

7 ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص 221.

بالإضافة إلى الشلنديات، وهي من كبار المراكب الحربية التي استعملت في نقل البضائع[1].وبهذا فقد تعددت سفن الموحدين فاستخدموا الشيني والطريدة والشلندي والغراب والشخاتير والمراكب والمسطحات والحراريق والزوارق[2].

وعموما نسجل خلطا كبيرا في المصادر بين أسماء السفن، فالسفينة الواحدة قد ترد بعدة أسماء وبوظائف مختلفة، لذا يصعب التمييز بين السفن التجارية عن غيرها باعتبار أن الدولة الموحدية لم تخصص أسطولا للتجارة، فأسطولها البحري كان حربيا وتجاريا في آن واحد.

إن الإشارات التي وردت عند الإدريسي والجزنائي، والتي تتضمن الحديث عن السفن المستخدمة في النقل البحري تجرنا للتساؤلات عن الأساطيل والسفن المخصصة في مجال النقل التجاري، وذلك من خلال بعض النصوص، ومنها نص ابن عذارى المراكشي الذي تحدث عن المركب البجائي، الذي توجه من الإسكندرية إلى الأمير الحمادي يحي بن عبد العزيز (547/518.هـ) محمّلا ببضائع تجارية عظيمة[3]، والرسالة التي تضمنت اتفاقية السلام والتجارة بين بين المنصور الموحدي، وحكومة بيشة إلى اختصاص المراكب بالأعمال التجارية، حيث أن المنصور الموحدي منع البيشانيين من حمل التجار المغاربة والمسلمين على أظهر سفنهم، وهذا ما فيه إشارة على أن المسلمين استقلوا بوسائل نقل تجارية خاصة بهم[4]، كما وجدت وسائل أخرى تحدثت عن المراكب التجارية للمسلمين.[5]

1 علي عشي، المرجع السابق، ص 529.

2 عز الدين عمر موسى، الموحدون، ص 268.

3 ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ج 1، ص 312.

4 أحمد عزاوي، رسائل موحدية جديدة ،ج 1، ط 1، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، (اتفاقية بين المنصور وحكومته)، الرسالة 35، ص ص 173- 174.

5 نفسه، (الرسالة 47-48-)،ص ص215- 216.

بالرغم من تنوع السفن في العهد الموحدي، إلّا أن المصادر تشير إلى ظاهرة اكتراء السفن الأوربية لنقل بعض السلع، إمّا إلى أوروبا أو إلى الموانئ الموحدية على ساحل البحر المتوسط، كما كانت تكترى لنقل المسافرين.[1]

ب- الهيكلة البشرية: لا نملك معلومات كثيرة عن طاقم السفن التجارية والعاملين فيها خلال العهد الموحدي، ذلك أن المصادر التاريخية لم تتناولها بالدراسة، إلّا أنها أوردت بعض الإشارات القليلة، فيشير ابن جبير في رحلته إلى قائد السفينة والذي سمّاه " الرّبان"[2]، كما أشار رحالة آخر بعد ابن جبير بقرن ونصف وهو ابن بطوطة[3] إلى ذلك بقوله: " وهم يسمون رئيس المركب الرّبان، ولايزال أبدا في مقدمة المركب...."[4]، وقد كان وجود الربان ضمن السفينة ضروريا، لأن ثمة حاجة لوجود شخص يتولى مراقبة السير لتفادي خطر الشعاب (المرجانية)، والتي كانت تشكل خطرا على الملاحة[5].

كما يشير ابن جبير في رحلته إلى كلمة " النواتية " من خلال تعقيبه على دورهم في رد خطر الشعاب بقوله: "وأبصرنا من صنعة هؤلاء الرؤساء والنواتية في التصرف بالجلبة أثناءها أمرا ضخما، يدخلونها على مضايق ويصرّفونها خلالها تصريف الفارس للجواد الرّطب العنان..."[6]،

1 ابن جبير، المصدر السابق، ص 276.

2 نفسه، ص 50.

3 ابن بطوطة: (703-779هـ/1403-1377م)، هو محمّد بن عبد الله بن محمّد بن ابراهيم اللواتي الطنجي أبو عبد الله ابن بطوطة، رحالة ومؤرخ ولد في طنجة بالمغرب الأقصى، وخرج منها سنة 725هـ وطاف بلاد المغرب ومصر والشام والحجاز وفارس، واستغرقت رحلته 27 عاما، انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج 6، ط 15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002، ص ص 225- 226.

4 أمين توفيق الطيبي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، ج 2، د ط، الدار العربية للكتاب، دب، 1997، ص 111..

5 نفسه.

6 ابن جبير، المصدر السابق، ص ص 51- 52.

وتقابل كلمة النواتية مصطلح البحريين في المغرب، وهي كلمة لاتينية من أصل يوناني[1]. ويرد ذكر النواتية أو النوتية بكثرة في كتب النوازل[2]، والتي تسميهم المصادر بالبحريين وأجراء المراكب[3].

إضافة إلى أرباب السفن، حيث امتلك بعض الأفراد المراكب والسفن، وقد تكون ملكا لغير شخص وهم يشتركون في العمل فيها مع إمكانية ملكية شخص واحد[4].

وبهذا نجد أن المعلومات قليلة حول الهيكلة البشرية مقارنة بالهيكلة المادية التي تضمنت مواصفات السفن وأنواعها، حيث تعددت السفن وتنوعت أحجامها وأوصافها، كما نلمس أيضا مدى عناية الموحدين بالتجارة من خلال إنشائهم الكبير لدور الصناعة على طول الساحل الإفريقي.

2-2 طرق الإبحار:

قامت المبادلات التجارية في عهد الموحدين على شبكة من المسالك البرية والبحرية (انظر خريطة الطرق التجارية بالغرب الإسلامي) التي ربطت الساحل المغربي بمختلف الأقاليم، وبذلك شكلت اتصالا تجاريا نشيطا قائما على حركة الصادر والوارد، فعجت بذلك الموانئ المغربية والأندلسية بمختلف السلع وتردد التجار الأوروبيون والمشارقة عليها، بالرغم أن أوقات الإبحار انحصرت في فترة زمنية معينة ، فما هي أهم هذه المسالك؟ وماهي الفترات المناسبة للإبحار؟

أ/ **المسالك البحرية:** كان لموقع بلاد المغرب والأندلس مكانة هامة في مجرى النشاط التجاري في العالم بفضل ما تمتع به من طول شواطئ المغرب والأندلس وانفتاحهما على العالم الخارجي من جهة الشرق بواسطة سواحل افريقية، وكذلك سواحل الشرق الأندلسي ومن جهة الغرب بواسطة سهول

1 أمين توفيق الطيبي، المرجع السابق، ص 111.

2 أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، ج 8، د ط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، 1981، ص ص 205 ، 298.

3 نفسه، ص 287.

4 نفسه، ص 205.

المغرب والأندلس، حيث ولدّت هذه الشواطئ الطرق التجارية البحرية التي أصبحت أداة اتصال بين أرجاء الغرب الإسلامي، واستخدمت هذه المسالك في حركة التبادل التجاري، رغم المخاطر المعروفة عنها كمجموعة المسطحات المائية التي تحيط بيابسة المغرب والأندلس من المتوسط والأطلسي، وكذا العوامل الطبيعية وطبيعة التضاريس الصعبة للمنطقة كسلاسل الجبال التلية والصحراوية التي باتت عائقا أمام الطرق البرية مما دفع إلى خلق طرق بحرية جديدة .

تعد الدراسات التي أنجزت حول الطرق البحرية قليلة إذا ما قورنت بالطرق البحرية، حيث يصعب تحديد طرق بعينها، إلّا إذا استثنينا تلك المسالك التي كانت تحاذي البر في إطار الابحار الملازم للساحل، أمّا باقي الخطوط فإمّا أنها بين ميناءين متقابلين، كما ذكرها البكري في كتابه المغرب[1]، أو أنها تربط بين ميناءين أو عدة موانئ بين ضفتي المتوسط، كما هو الشأن لموانئ إفريقية وبجاية والموانئ الإيطالية[2]، ومن أهم المسالك البحرية نذكر:

– الطرق الرابطة بين إقليم المغرب والأندلس: لم تكن مسالك البحرية قبل عهد الموحدين تقتصر إلا على الربط بين المناطق الغربية والأندلسية عن طريق المراسي المتوسطية أو الغربية من طنجة إلى أصيلا فقط[3]. بل اعتمدت على الطرق الشرقية لساحل بلاد المغرب، فمن الساحل المحيط الأطلسي يمتد طريق بحري من نول لمطة[4] وماسة ليصل إلى ميناء سبتة، مرور بمحاذاة الساحل تفاديا للمخاطر

1 أبو عبيد الله البكري، المغرب في ذكر إفريقية والمغرب(هو جزء من الممالك والممالك)، د ط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د ت، ص ص 81، 85.

2 الطاهر قدوري، **المسالك البحرية في المغرب الوسيط خلال القرنين 5و6هـ/11و12م**، عبر الرابط https:// www. Helpub. Com، على الساعة 7.30 صباحا، 2019/06/1.

3 البكري، المصدر السابق، ص ص87، 113.

4 نول لمطة: هي مدينة كبيرة في أول الصحراء على نهر كبير يصب في البحر المحيط، انظر:مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 213.

الناجمة عن التوغل في أعماق المحيط، وليتم الربط بين أهم المحطات والموانئ التجارية الواقعة على ساحل والتي كانت تشهد فيما بينها حركة تجارية دؤوبة.[1]

يمتد هذا الطريق الساحلي من البحر المتوسط، حيث يربط المدن الرئيسية الممتد من المغرب الأوسط والأدنى، ليصل إلى الإسكندرية ثم ما وراءها من بلاد المشرق الإسلامي[2] وبهذا أصبحت هذه المسالك تربط أقصى الغرب من المحيط الأطلسي، أي من نول لمطة غربا بسواحل طرابلس من الناحية الشرقية، وهذا عبر الموانئ والمراسي، التي تمتاز بكثرتها وقرب مسافتها[3].

كما اشترك كل من الأندلس والمغرب، في مبادلات تجارية عبر المسلك التجاري الذي يمر من مضيق الزقاق[4]، انطلاقا من ميناءين أساسين في المنطقة وهما ميناء طنجة وسبتة اللذين اعتبرا محطة حط وإقلاع في المنطقة[5]، إذ يقابلها في العدوة الأندلسية مرسى جزيرة طريف وميناء الجزيرة الخضراء، بحيث تقدر المسافة بين الطرفين بثمانية عشر ميلا بين سبتة والجزيرة الخضراء، واثنا عشر ميلا بين طنجة وجزيرة طريف[6]، وعبر موانئ العدوة الأندلسية يتم الوصل بين باقي مناطق الأندلس الأندلس إلى غاية شنترين، حيث تعتبر هذه الأخيرة أقصى نقطة اتصال في الحدود الأندلسية، ويتم نقل بضائع بلاد المغرب وبضائع المشرق الإسلامي، وبلاد السودان إلى الممالك النصرانية.[7]

1 الإدريسي، المصدر السابق، مج1، ص ص 139- 140.

2 ابن جبير، المصدر السابق، ص 310.

3 البكري، المصدر السابق، ص ص 81، 86.

4 الزقاق: مجاز البحر بين طنجة والجزيرة الخضراء، تقدر المسافة بينهما اثنا عشر ميلا، انظر: معجم البلدان، مج 3، ص 144.

5 المقري، المصدر السابق، ج 1، ص 145؛ الطاهر قدوري، المرجع السابق.

6 البكري، المصدر السابق، ص 105.

7 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 117.

– الطريق الرابط مع المشرق الإسلامي: أمّا المسالك البحرية الرابطة بين الغرب الإسلامي والمشرق الإسلامي تمت عن الطريق الساحلي الغربي، حيث تربط بلاد المغرب بالمشرق الإسلامي عبر الإسكندرية، وصولا إلى غزة[1]

وعسقلان[2] ويافا[3] من بلاد فلسطين، وصولا إلى صيدا، ثم بيروت[4] ثم طرابلس" الشام" ثم اللاذقية[5] اللاذقية[5] وأخيرا أنطاكيا، فهذه الطريق تربط بلاد الغرب الإسلامي بالمشرق الإسلامي وجنوب بلاد الروم، والبكري يروي عن الطريق البحري الذي يبدأ من ميناء "أسلن" في المغرب الأقصى إلى الإسكندرية، وهو يحاذي السواحل مارا بوهران وبجاية وجزائر بني مزغنة وسوسة وتونس، المهدية التي تعتبر مفصل هذا النشاط البحري والتي تخرج منها السفن إلى مصر وبلاد الشام مرور بسلسلة موانئ أهمها صفاقس وطرابلس، وموانئ إقليم برقة حتى تصل إلى الإسكندرية وهي نقطة مفصلية ثانية عندما تصلها السفن فتستأنف سيرها اتجاه موانئ غزة وعسقلان وقيسارية ويافا وعكا وصور وصيدا[6] وطرابلس" الشام"، واللاذقية وأنطاكية[7]. وهو نفس الطريق الذي ذكره المقديسي بقوله ".. ".. الطريق البحري كان يبدأ من الإسكندرية، مارا بموانئ شمال إفريقيا كالسلوم وطبريق وبرقة

1 غزة : بفتح الغين و تشديد الزاي وفي أخرها هاء، هي بلدة متوسطة ذات بساتين على ساحل البحر وبها قليل نخل و كروم و بينها و بين البحر اكوام رمال على بساتينها و لها قلعة صغيرة ، انظر : أبو الفداء ، المصدر السابق ، ص ص 238- 239.

2 عسقلان : هي مدينة حسنة ذات سورين و بها أسواق و ليس لها من خارجها بساتين و ليس بها شئ من الشجر واستفتحها صاحب القدس بعساكر الروم من الإفرنج و غيرهم ، انظر : الإدريسي ، المصدر السابق ، ص 370.

3 يافا: بلدة صغيرة كثيرة الرخاء، ساحلية، فيها مراسي المراكب الواردة إلى فلسطين، انظر: أبو الفداء، المصدر السابق، ص 239.

4 بيروت: هي على ساحل البحر، لها برجين، وهي مدينة جليلة لها ميناء جليل، انظر: أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ص 245- 246.

5 اللاذقية: مدينة عامرة كثيرة الخصب والخيرات، وهي على نحر البحر، لها ميناء حسن ترسي به المراكب والقوارب القاصدة إليها، انظر: الإدريسي، المصدر السابق، مج 2، ص 645.

6 صيدا: على ساحل البحر الملح، وليها سور حجارة، وهي مدينة كبيرة، عامرة الأسواق، انظر: الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص 370.

7 البكري، المصدر السابق، ص 86.

وسوسة وأجدابية وطرابلس وصفاقس والمهدية ومليلة وسبتة وطنجة"[1]. كما ربط هذا الطريق مدينة بجاية بالإسكندرية، مرورا بمراسي المغرب الأوسط وتونس والمهدية وصفاقس وقابس وطرابلس، وكان هذا الطريق موصولا بالخط البحري الرئيسي المرية– الإسكندرية[2].

– الطرق البحرية الرابطة مع إيطاليا وجنوب فرنسا: لا تقل أهمية عن الخطوط البحرية السالفة الذكر، حيث عبر الخط البحري الرابط بين ايطاليا وجنوب فرنسا الرابط و بين العدوتين المغربية ومدن شرق الأندلس، كان يتم الاتصال بإيطاليا ومدن جنوب فرنسا، إذ يعتبر ميناء سبتة نقطة انطلاق أساسية نحو موانئ المرية ومالقة لتتحول الطرق إلى جزر البليار وبرشلونة ودانية، وصولا موانئ فرنسية كمرسيليا ومونبوليي.[3]

– الطرق البحرية الرابطة مع جزر البحر المتوسط: من بين هذه الطرق التي تربط أقاليم المغرب الإسلامي وأقاليم الضفة الجنوبية المتوسط،إذ يمكن أن نطلق على هذه المسالك الطرق الجزرية، حيث يختلف عن المسالك التي سبق ذكرها، وهذا راجع إلى قلة استعمال هذه الطريق وذلك بسبب المخاطر الناجمة عن توغل السفن وسط البحر، وأبعادها عن الساحل، وتعرضها للغرق بسبب العواصف وخفة وزنها الذي لا يقاوم الرياح، ولم ينشط هذا الطريق إلّا بعد إحداث تطوير السفن من قبل النصارى في أواخر الفترة الموحدية[4] ، ونذكر على سبيل المثال خط صقلية–موانئ إفريقية، فقد نشطت عدة موانئ في إفريقية مع صقلية، كما هو الشأن لتجار صقلية[5]، إضافة إلى خط

1 المقدسي، المصدر السابق، ص ص 27– 28.

2 علاوة عمارة، دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 143.

3 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 119.

4 نفسه، ص 117.

5 مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص ص116– 117.

بجاية- ميورقة، حيث نشط هذا الخط بفعل العلاقات التي تربط المدينتين، وقد ساعد تقابلهما في تعديد الرحلات البحرية بينهما[1].

تم الاتصال مع هذه الجزر والأقاليم الواقعة في الضفة الجنوبية من البحر المتوسط عن طريق الموانئ والمراسي التي تقابله على الساحل المغربي، إذ اعتبرت هذه الأخيرة نقطة انطلاق لهذا التبادل، فقد كان المسلك الرابط بين تونس وسوسة والمهدية بما يقابلها من أرض جزيرة صقلية، كما اتصلت كل من بونة وجيجل مع سردينيا كورسيكا وتم الاتصال مع جزيرة ميورقة عبر مرسى الدجاج.[2] كما كان يتم التواصل مع جزائر بني مزغنة ومرسى بنشكلة[3] على مسافة بينهما تقدر بستة مجار.[4]

نظرا لخطورة الإبحار كما ذكر سابقا، فإن السفن التجارية المتوجهة نحو الضفة الجنوبية، أو المتوجهة نحو الساحل المغربي منها، كانت تتخذ مجموعة الجزر الواقعة في طريقها محطات للاستراحة، وكانت هذه الطريق المفضل لدى السفن التي واجهتها الساحل المغربي أو الأندلسي، فكانت كل من جزيرتي كورسيكا وسردينيا محطتين أساسيتين في الطريق الرابط بين ميناء جنوة وميناءي بجاية ووهران، وكانت كل من جزيرة كورسيكا وسردينيا[5] وصقلية محطات أساسية في المسلك التجاري البحري الرابط بين المدن الايطالية وعلى رأسها جنوة، أو بين ميناءي تونس والمهدية.[6]

---

1 الطاهر قدوري، المرجع السابق.

2 البكري، المصدر السابق، ص ص 83- 84.

3 بنشكلة : حصن بالأندلس وبالقرب من طركونة منيع على ضفة البحر وهو عامر أهل وله قرى وعمارات ومياه كثيرة وبيه عين تريق في البحر، انظر، الحميري، الروض، ص 104.

4 البكري، المصدر السابق، ص 82.

5 سردينيا: جزيرة على طرف من البحر الشامي كبيرة النظر والجبال قليلة المياه، طولها مائتان وثلاثون ميلا، وعرضها من الغرب الغرب إلى الشرق مائة وثمانون ميلا، انظر: الحميري، الروض، ص 314.

6 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 118.

ب/ مواسم الإبحار: رغم نشاط التجارة البحرية في العهد الموحدي، بين مراسي البحر المتوسط، الواقعة على نفس الضفة أو المراسي الأخرى، فقد ظل السفر بحرا محصورا في أوقات معينة من السنة. وكان زمن الإبحار يحدد سهولة الرحلة البحرية أو صعوبتها وكذلك الرياح المواتية للإبحار[1]، فأطيب أوقات الملاحة في البحر الأبيض المتوسط كانت تبدأ مع هبوب الرياح الشرقية خلال فصل الربيع قبل أن تستأنف، من جديد خلال فصل الخريف ابتداءا من أواسط أكتوبر[2].

ويشير أحد العوام بالأندلس إلى ما يؤكد انطلاق مواسم الإبحار في البحر المتوسط بعد انصراف شهر أفريل، إذ يقول: ".. إذا جاء أبريل اعمل فوق البحر سرير"، بمعنى إذا انقضى شهر أفريل ضع فوق البحر سرير، وهي كناية عن هدوء البحر وتهيئته للملاحة[3]، كما يذكر ابن جبير أن الريح الشرقية لا تهب فيها إلا في فصلى الربيع والخريف، والسفر لا يكون إلّا فيهما والتجار لا ينزلون إلى عكا[4] إلّا في هذين الفصليين[5]، وبهذا الرحلات كانت تتم كل سنة بواقع رحلة أو تكون تكون نصف سنة (كل ستة أشهر)، فكان على سبيل المثال في فصل الربيع من منتصف أفريل، فيه تتحرك الريح الشرقية، وتطول مدتها إلى أخر شهر مايو، وهي الفترة المناسبة للإبحار والسفر في الفصل الخريفي من منتصف تشرين، أول ما تتحرك الريح الشرقية ومدتها اقصر من المدة الربيعية.[6]

إن الفترة التي تميزت بصعوبة الإبحار، امتدت من نوفمبر حتى مارس، وقد وردت إشارات الجغرافيين عن ذلك ومن أمثلتهم الإدريسي الذي أشار أن الإبحار في البحر المتوسط لم يكن متيسر

---

1 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص ص 199- 200.

2 عبد السلام الجعماطي، المرجع السابق، ص 35.

3 نفسه، ص 35.

4 عكا: بفتح العين و تشديد الكاف و فتحها ثم ألف ، ومدينة عكا مدينة كبيرة في سواحل الشام و داخلها عين و مسجد نسب الى صالح عليه السلام و بين عكا و طبرية اربعة و عشرون ميلا ، ومنها الى مدينة صور عشر ميلا ، انظر : أبو الفداء ، المصدر السابق ، ص 243.

5 ابن جبير، المصدر السابق، ص 284.

6 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 200.

في جميع فترات السنة في قوله: ".. بحر هائج"[1]. فكان يصعب الإبحار في بعض جهاته مثل جبل طارق أو بحر الزقاق، إذ كان عبوره خطرا، في أصعب الأوقات خاصة شهر يناير (جانفي)[2]، أو في وقت تنكر البحر[3]، أي هيجانه، وبهذا فإن الإبحار في فصل الشتاء كان يمثل خطورة بسبب العواصف والأنواء الشديدة، علاوة على احتمال تعرض السفن للمهاجمة الأعداء، أو للقرصنة البحرية، ولهذا ينغلق الإبحار في السابع عشر نوفمبر وترفع السفن[4]، ونقلا عن البيروني عزا الجعماطي الجعماطي توقف الملاحة إلى عدة عوائق منها: الأمطار الشتوية، الغيوم الكثيفة التي تحجب الشمس نهار والنجوم ليلا، ناهيك عن الضباب والسحب المنخفضة التي تحول دون رؤية السواحل.[5]

يمكن القول أن وقت الإبحار امتد ما بين فصلي الربيع والخريف وتوقف نشاطه في فصلي الشتاء والصيف، وقد أشار إلى ذلك البكري في حديثه عن بحارة الأندلس بقوله: "والذين كانوا يقطعون المتوسط بشكل طولي ذهابا وإيابا بين غربه وشرقه، حيث كانت سفنهم تتوقف بمرسى الأندلس، كما يشتون هناك وأنهم يغادرون المرافئ مع بداية الربيع "[6]، كما أشار البكري في قول أخر: "...أن مرسى هرك كانت تشتي فيه المراكب الصغار"[7].

ومن خلال ما ذكرناه نلمس أن الإبحار والملاحة ارتبطت بفترات معينة صالحة للإبحار والتي امتدت بين فصلين الربيع والصيف، بينما تتوقف في فصلي الخريف والشتاء وذلك لخطورة الظروف.

1 المقدسي، المصدر السابق، ص 15 .
2 الحميري، الروض، ص 7.
3 ابن سعيد، المصدر السابق، ج 1، ص 148.
4 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 200.
5 عبد السلام الجعماطي، المرجع السابق، ص 37 .
6 البكري، المصدر السابق، ص 99.
7 نفسه، ص 727.

2-3: الموانئ التجارية.

زخر المغرب الإسلامي بموقع جغرافي واستراتيجي ممتاز وبإطلالته على البحر الأبيض المتوسط من جهة والمحيط الأطلسي من جهة أخرى، وبهذا امتلك شريطين ساحليين، ساحل الشمال الإفريقي والساحل الأطلسي، واللذان ضمّا العديد من الموانئ التي لعبت دورا كبيرا في التجارة البحرية، وربطت كل من المغرب والأندلس بالمراكز التجارية، الخارجية، حيث قامت هذه الموانئ بشحن البضائع المصدرة إلى خارج البلاد إلى اروبا والمشرق وغيرها من البلاد، ومن ناحية أخرى استقبال البضائع الواردة إليها .

شهدت الموانئ المغربية والأندلسية حركة تجارية نشيطة، حيث اتسع نطاق المبادلات التجارية في العهد الموحدي على مستوى الإطار المغربي والأندلسي، فضلا عن مجموع العلاقات بين المغرب العربي من جهة وبين البلدان الأوربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، وكذلك مع موانئ المشرق[1]. وقد أشار صاحب الاستبصار إلى الساحل المغربي، وما زخر به من موانئ على طوله من الشرق إلى الغرب[2]، وقد انتشرت الموانئ في المغرب بأقسامها الثلاث ومنها نذكر:

أ/ موانئ المغرب الأدنى :

- ميناء طرابلس: أو أطرابلس مدينة كبيرة أزلية على الساحل، والبحر يضرب في سورها، وتفسير أطرابلس ثلاثة مدن، وقيل مدينة أياس، وبها سوق حافلة.. جمة الخيرات، وأكثر أهلها تجار يسافرون برا وبحرا، ولهم سمح في تجارتهم[3]، وأطرابلس ميناء غير مستور، تجد السفن صعوبة عند رسوها وفي

1 رفيق خليفي، **الأندلسيون و تنشيط حركية الواجهة البحرية للمغرب الأوسط** ، الملتقى الدولي "الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا"، جامعة الجزائر 2، 7-8 ديسمبر، 2009، ص140.

2 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص ص 110، 140.

3 نفسه، ص 110.

ذلك يقول ابن حوقل: "وردت المراكب ميناءهم عرضت لهم الريح البحرية، ويشتد الموج لانكشاف المراسي بها، ويصعب الإرساء"[1].

- ميناء قابس: يصفها البكري في قوله : ".. مدينة جليلة مسورة، ذات حصن حصين وساحل مدينة قابس مرفأ للسفن من كل مكان"[2]. وهذا دليل على نشاط تجارتها، حيث كانت من أنشط المراكز التجارية بخلاف تونس وسوسة والمهدية، فكانت قابس سوقا لمنتجات الحرير[3]، بينها وبين طرابلس ثمانية أيام، وبينها وبين البحر ثلاثة أميال، وهي، مدينة فاخرة بحرية صحراوية[4]، ويذكر الإدريسي مرساها بقوله: " ومرساها في البحر ليس له بشيء إلّا أنه لا يستر من الريح، وإنما ترسو القوارب بواديها، وهو نهر صغير يدخله المد والجزر، وترسو به المراكب الصغيرة وليس بكثير السعة"[5] وهو بذلك يحوي السفن الصغيرة الحجم لا يستوعب عدد كبير من المراكب والسفن.

- ميناء سوسة: هي مدينة بين الجزيرة والمهدية طيبة تقع على نحر البحر، وبها سور حصين وماؤها معين وهي إحدى فرص البحر، ولها أسواق حسنة وفنادق، وهي على مرحلة من القيروان، وبها مرسى مشهور يسمى المنستير[6]، فيه رباطات وملاحات عظيمة حيث تشحن منها السفن الملح[7]، وتشتهر سوسة بالثياب السوسية التي لا نظير لها.

ومنها تجلب الثياب الرفيعة مثل عمائم المعمورة وغيرها، يحمل التجار إلى جميع البلاد شرقا وغربا[8]، وبهذا كانت سوسة من أنشط الموانئ وتجارتها رائجة مع مختلف الأقطار داخليا وخارجيا.

---

1 ابن حوقل، المصدر السابق، ص ص 46- 47.

2 البكري، المصدر السابق، ص 18 .

3 جورج مارسيه، المرجع السابق، ص 208.

4 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص ص 112- 113.

5 الإدريسي، المصدر السابق، مج 2، ص 280.

6 المنستير: حصن عالي البناء متقن العمل، وفيه جماعة من الصالحين، انظر، مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 120.

7 الحميري، الروض، ص 331.

8 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 119.

– ميناء صفاقس: مدينة بافريقية، بينها وبين قفصة[1] ثلاثة أيام، وهي مدينة قديمة بها أسواق كثيرة وعمارات شاملة، ويجلب إليها من قابس الفواكه ويصطاد منها السمك[2]، وصفاقس مشهورة بطيب بطيب زيتها الذي ليس لها مثيل إلا الشرقي[3]، وميناء صفاقس من أنشط الموانئ، امتاز بحركة تجارية كثيفة، وكان مقصد للتجار من كل صوب، ويذكر الحميري ذلك في قوله: "وهي محط لسفن الأفاق، وإذ جزر لها الماء بقيت السفن في الحامأة فإذا رجعت وعامت، فلابد من الحمو والجزر كل يوم، وهي مقصد للتجار من كل الأفاق لابتياع الزيت والمتاع".[4] ويصف الإدريسي "مرساها حسن حسن ميت"[5].

– ميناء المهدية: يذكر البكري في كتابه المغرب أن المهدية منسوبة إلى عبيد الله المهدي الذي بناها على حسب ما ذكر في التاريخ، وبينها وبين القيروان ستون ميلا[6]، وللمهدية مرسى للمراكب من عجائب العالم فإنّه منقور من حجر صلد، يسع ثلاثين مركبا، وعليه برجين بينهما سلسلة حديد. وإذ أرادوا أن تدخل سفينة أو مركب، أرسلوا حراس البحر السلسلة حتى تدخل السفينة ثم أمدوها وذلك تحصينا من مراكب الروم.[7]

شهدت المدينة نشاطا تجاريا كبيرا حيث يذكر الإدريسي ذلك في قوله: "وهي مدينة لم تزل ذات إقلاع وحط للسفن الحجازية القاصدة إليها من بلاد المشرق والمغرب والأندلس وبلاد الروم وغيرها من البلاد، وتجلب إليها من البضائع الكثيرة بقناطير الأموال على مر الأيام"[8]، وبذلك كانت

1 قفصة: من جريد قبالة افريقية بفتح القاف وسكون الفاء وصاد مهملة وفي آخرها التاء، قاعدة مشهورة ولها النخل والفستق، انظر: أبو الفداء، المصدر السابق، ص 143.

2 الحميري، الروض، ص 365.

3 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص116.

4 الحميري، الروض، ص ص365- 366.

5 الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص 281.

6 البكري، المصدر السابق، ص 29 .

7 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 118.

8 الإدريسي، المصدر السابق، مج1، ص 281.

كانت المهدية وجهة للتجار من مختلف الأقطار، الأندلسيين والأوربيين والمشارقة، ويذكر الإدريسي في موضع أخر أن المهدية كانت مرسى القيروان وهي من نحر البحر والبضائع إليها مجلوبة من سائر البلاد والأقطار، والأمتعة والمتاجر بها نافقة[1].

– ميناء تونس: مدينة أحدثت بعد 80 للهجرة، وهي قاعدة البلاد الإفريقية بينها وبين قرطاجنة عشرة أميال، وبين تونس ومرساها بحيرة، و هي كثيرة الجنات والمياه والزرع، الثاني من الإقليم الثلاثة، وتونس قديمة اسمها ترشيش، ولما افتتحها المسلمون أحدثوها وسميت بتونس.[2]

أمّا الحموي فيصفها ويقول ".. هي مدينة كبيرة محدثة بإفريقية على ساحل بحر الروم، عمرت على إنقاذ مدينة قديمة بالقرب من قرطاجنة، وهي قصبة بلاد افريقية وبينها وبين صفاقس ثلاثة أيام ومنه ميلا"[3]،

وتونس مشهورة بمرساها رادس.[4] وتدخل المراكب إلى تونس عبر النهر ، ويشير إلى ذلك الإدريسي بقوله :"وأوساق المراكب تفرغ بوقور وزوارق صغار تعوم في أقاصير المياه إلى مدينة تونس، ودخول المراكب من النهر إلى وقور واحد بعد الواحد"[5].

ب/ موانئ المغرب الأوسط:

انتشرت مراسي عديدة على ساحل المغرب الأوسط، كانت بمثابة مراكز تجارية بين الشمال الإفريقي وبقية الدول الأخرى، وقد شهدت اتصالات قوية مع الأندلس على وجه الخصوص على مر العصور المختلفة، خاصة في عصر الموحدين أين تفوقت البحرية الموحدية عسكريا وتجاريا.[6]

1 الإدريسي، المصدر السابق، مج1،281.
2 ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص 6.
3 الحموي، المصدر السابق، مج 2، ص 60.
4 الحميري، الروض، ص 266.
5 الإدريسي، المصدر السابق، مج 2، ص 286.
6 محمد زنيبر، المغرب في العصر الوسيط(الدولة–المدينة–الاقتصاد)، ط 1، مطبعة النجاح، الرباط، 1999، ص 388.

وهناك إشارات تاريخية تشير إلى أن هذه الموانئ كانت مكتظة بالسفن والتجار القادمين من الأندلس وغيرها، فالبكري مثلا يذكر من المراسي ويدون أسماء الموانئ التي تقابلها على الشواطئ الأندلس والمسافات التي تفصل بينهما. وهذا دليل على حركية التجارة بين هذه الموانئ في القرن (5هـ /11م)، واستمرت هذه الحركات النشيطة بعد ذلك، فالبكري يشير أن مرسى هنين[1] كان في زمنه مرسى جديد مقصود[2]، لكن هذا المرسى استمر في نشاطه مع الأندلس لاسيما السفن القادمة من المرية في القرن (8هـ/14م)[3]، ومن هذه المراسي نذكر:

– مرسى بونة: من بلاد افريقية، قريبة من فحص القل وهي مدينة قديمة، وبها أثار كبيرة، تقع على ساحل البحر فهي مدينة ساحلية تجارية، ويشير إلى ذلك الحميري بقوله: "والبحر يضرب في سورها وأكثر تجارها أندلسيون"[4]، كما أنها مدينة زراعية، حيث يصفها الحموي فيقول: " أنها مدينة حصينة على ساحل البحر[5]". ويصف الإدريسي تجارتها فيقول: "لها أسواق حسنة وتجارة مقصودة وأرباح موجودة"[6]، ولها مراسي وهو من المراسي المشهورة، ويصفه البكري كذلك بقوله: "ومرساها مأمون"[7]، ولهذا كانت الملاحة بها سهلة.

– مرسى تنس: مدينة بالقرب من مليانة[8]، وبينها وبين البحر ميلان، وهي مسورة حصينة وبعضها على جبل، وقد أحاط بها السور وبعضها في سهل الأرض وهي قديمة أزلية، وبها فواكه وخصب

1 هنين: مدينة بالمغرب جليلة على البحر، وشمالها تلمسان وهي بالقرب من ندرومة، انظر: الحميري، الروض، ص 597.
2 البكري، المصدر السابق، ص 80.
3 توفيق خليفي، المرجع السابق، ص 412.
4 الحميري، الروض، ص 115.
5 الحموي، المصدر السابق، ج 1، ص 511.
6 الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص 291.
7 الحميري، الروض، 115.
8 مليانة: مدينة في أحواز أشير من أرض المغرب بين تنس والمسيلة وبقرب نهر الشلف، وهي مدينة رمانية، وهي ذات أنهار وأشجار، انظر: الحميري، االمصدر نفسه، ص 547.

وإقلاع وإنحطاط[1]، بناها البحريون الأندلسيون على ساحل البحر، وكان هؤلاء البحريون يشتون هناك[2]، ومرساها صيفي يكن بشرقيه وغربيه، ويقابله في بر الأندلس مرسى شنت بول، ويلي مرسى مرسى تنس إلى شرق مرسى صغير هو مرسى جزيرة وقور، والذي يقابله من بر الأندلس مرسى لقنت.[3]

– مرسى بجاية: مدينة أزلية وعامرة بأهل الأندلس، فيها نهر كبير تدخله السفن محملة، وهي مرسى مأمون، منتشر خرج عن محاذاة جزيرة الأندلس[4]، وهي قاعدة المغرب الأوسط ومدينة عظيمة على ضفة البحر، وهي عين بلاد حماد، والسفن إليها متكررة والسفر إليها برا وبحرا والسلع إليها مجلوبة، وأهلها تجار مياسير[5]، والبضائع بها نافقة وأهلها يجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء وتجار وتجار المشرق وبها دار صناعة لإنشاء الأساطيل، والمراكب والسفن الحربية[6] وبذلك فهي قطب للكثير من الأقطار ولها مراسي كبيرة، تحط فيها السفن الأوروبية والإسلامية من الإسكندرية[7].

– جزائر بني مزغنة: مدينة جليلة قديمة البناء، بينها وبين شرشال سبعين ميلا، ومرساها مأمون به عين عذبة، يقصدها أصحاب السفن من إفريقية والأندلس وغيرها[8] ، وهي مرسى مأمون مشتى ويقابله من بر الأندلس مرسى بنشكلة وبينهما ست مجار[9].

– مرسى تلمسان: قاعدة المغرب الأوسط، وحد المغرب الأوسط من واد يسمى مجمع، وهو في نصف الطريق من مليانة إلى أول بلاد تازا من بلاد المغرب الأقصى، وهي في سفح جبال أكثر

1 الحميري، الروض، ص 138.
2 البكري، المصدر السابق، ص 82 .
3 نفسه ، ص 81.
4 نفسه، ص 82.
5 الحميري، الروض، ص ص 80- 81.
6 الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص 260.
7 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 130.
8 الحميري، الروض، ص163.
9 البكري، المصدر السابق، ص 80.

شجرة الجوز[1]. ومن موانئها نذكر ميناء هنين الذي يعد مرسى تلمسان وطريقها إلى الأندلس، ويليها ويليها شرقا المرسى الكبير في وهران ومستغانم وتنس وشرشال ومرسى الدجاج[2] وبجاية والقل[3] وأستورة قرب سكيكدة وبونة، بالإضافة إلى ميناء أرشقول وهي مدينة على ساحل تلمسان وهي على نهر تافنة، ويذكر الحميري أنه كانت تدخل إليه السفن اللطاف من البحر إلى المدينة وبينهما ميلان.[4]

فكانت محط للسفن الصغيرة وهذا ما قصده البكري بقوله "السفن اللطاف كما أن أغلب أهلها تجار، وأشار لذلك صاحب الاستبصار بقوله: "هي مدينة يسكنها تجار"[5].

– مرسى وهران: مدينة ساحلية ، يصفها الإدريسي بقوله : "لها على بابها مراسي صغيرة لا تستر شيئا، ولها على ميلين المرسى الكبير، وهذا المرسى يستر من كل ريح، وليس له مثال في مرسى الحائط منه بلاد البربر"[6]. أمّا ابن حوقل فيصف المرسى بقوله: "وهران مرسى في غاية السلامة و الصون من كل ريح ،وما أظن أن له مثلا في جميع البربر"[7]. وهو ميناء مأمون من الهول على حد قول ابن سعيد[8]، أما الحميري فيذكر لوهران مرسى كبير للسفن يحمي من الرياح، لأنه في جون جبل جبل مرتفع مطل على وهران[9]، أمّا المدينة بناها البحريون الأندلسيون، فكانوا ينتجعون مرسى وهران

1 الحميري، الروض، ص 135.

2 مرسى الدجاج: مدينة أزلية على شاطئ البحر، والبحر يضرب في سورها، وفيها آثار عجيبة، وتقابلها جزيرة ميورقة، انظر: مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 131؛ أبو الفداء، المصدر السابق، ص 126.

3 القل: بينها وبين جيجل سبعون ميلا، ومنه إلى قسنطينة مرحلتين، والقل مدينة عامرة صغيرة، وهي الآن مرسى عليه عمارات، عمارات، والجبال تكنفه من جهة البر، انظر: الحميري، الروض، ص 466.

4 الحميري، المصدر نفسه، ص 27 .

5 البكري، المصدر السابق، ص 80؛ مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 134 .

6 الإدريسي، المصدر السابق، مج 2، ص 84.

7 ابن حوقل، المصدر السابق، ص 53.

8 ابن سعيد، المصدر السابق، ج 1، ص 140.

9 الحميري، المصدر السابق، ص 612.

وهران ويتعاملون مع أهله من البربر[1]، واستمر نشاط ميناء وهران خلال القرن السادس هجري مع الأندلس، ونستشف ذلك في قول الإدريسي: "وإذ اتجهنا نحو الشرق يقابلنا المرسى الكبير، الذي يبعد نحو ميلين عن وهران، وبه ترسو المراكب الكبار والسفن السفرية، ومركب أهل الأندلس تختلف إلية"[2]، أمّا ميناء جبل وهران فهو مرسى كبير يقابله من بر الأندلس مرسى إكسبريش (Exabreas)، وهو المرسى القديم نزله البحريون قبل نزولهم بجاية"[3]. بالإضافة إلى مراسي أخرى كمرسى الدجاج و ومرسى برشك[4]

ومرسى الدار و مرسى الخرز[5]، وتدلس وجيجل ومليانة[6].

ج/ موانئ المغرب الأقصى: أمّا المغرب الأقصى فقد امتلكت العديد من الموانئ بحكم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به، حيث يطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا والمحيط الأطلسي غربا، وقربه من الأندلس عن طريق مضيق جبل طارق جعلته نقطة اتصال دائم بالأسواق الخارجية، فحظي بنصيب وافر من التجارة مع الأندلس وأروبا، ومن هذه الموانئ نذكر:

– ميناء سبتة: من الإسبات، أي التزام اليهود بفريضة السبت المشهورة، وهي على بر البربر، تقابل جزيرة الأندلس على طرف الزقاق، وهي مدينة حصينة تشبه المهدية بإفريقية، ضاربة في البحر[7] كشبه جزيرة في مضيق جبل طارق، وتحيط بها الجبال جنوبا، جعلها موقعها في اتصال قوي في

1 البكري، المصدر السابق، ص 70.

2 الإدريسى، المصدر السابق، مج 1، ص 105.

3 البكري، المصدر السابق، ص 81؛ أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص ص 147- 150.

4 برشك: بين تنس وبرشك في الساحل ستة وثلاثون ميلا، وهي مدينة صغيرة على تل، وهي على ضفة البحر، وبها فواكه ومزارع وحنطة كثيرة، انظر: الحميري، الروض، ص 88.

5 مرسى الخرز: هي مدينة قديمة قد أحاط بها البحر من كل جهة إلّا مسلك لطيف، وعليها سور قديم، وبها كانت المراكب لغزو بلاد الروم، ومنها يخرج المرجان ويحمل إلى بلاد الدنيا، انظر: مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 126.

6 الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص 222.

7 الحموي، المصدر السابق، مج 5، ص 182 .

الأندلس، حظيت لنفوذ الأدارسة[1] ثم الأمويين في الأندلس، ودخلت تحت المرابطين والموحدين، ثم بني مرين ثم استقلت بها أسرة من أصل أندلسي ثم ملوك بني الأحمر سلاطين غرناطة.[2]

وصفها ابن حوقل المدينة بأنها ذات موقع بحري ممتاز وأنها مركز زراعي، وذلك في قوله: "مدينة سبتة وهي لطيفة على نحو البحر وبها بساتين وأجنة تقوم بأهلها، وماؤها داخلها.. ولها مراسي قريب الأمر"[3]، أمّا البكري فهو الأخر أشاد بالموقع الاستراتيجي لهذه المدينة والذي كان له دور كبير في تنشيط تجارتها من خلال قوله: "وهي على ضفة البحر الرومي وهو بر الزقاق الداخل من البحر المحيط، وهي في طرف من الأرض داخل من المغرب إلى الشرق ضيق جدا والبحر المحيط بها شرقا وشمالا وقبلة".[4]

– ميناء طنجة: تقع مدينة طنجة على شاطئ البحر وقد وصفها البكري في قوله : "محط للسفن اللطاف لأن الريح الشرقية توذي بها وهي طنجة البيضاء"[5]، وهي من الموانئ المهمة في المغرب الأقصى، وقد انتعش ميناؤها بالحركة التجارية، فكان يصدر منه الصوف والجلود والفواكه والشمع والعسل وكان يرد إليه الثياب والأسلحة وغير ذلك.[6] وقد وصفها الإدريسي في قوله : ".. مدينة طنجة قديمة أزلية وأرضها منسوبة إليها، وهي على جبل مطل على البحر، وفيها أنشئت المراكب، وأرضها متصلة بالبر وفيها مزارع وغلات"[7].

– ميناء سلا: هي الأخرى كانت تزخر بعدة موانئ التي كانت تستقبل السفن المختلفة وكان في مقدمتها السفن الأندلسية، ويتضح ذلك من خلال قول الإدريسي: "على ضفة البحر منيعة من

1 الأدارسة: هم بنو إدريس الأكبر بن الحسن المثلث بن حسن المثنى بن الحسن البسيط بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، انظر : القلقشندي ، المصدر السابق ، ج 5، ص 180.

2 أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص 202.

3 ابن حوقل، المصدر السابق، ص 78.

4 البكري، المصدر السابق، ص ص 102- 103..

5 نفسه، ص 109.

6 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 139.

7 الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص 106.

جانب البحر لا يقدر أحد من أهل المراكب الوصول إليها من جهته ، ولها أسواق وتجارات في الداخل والخارج وتصرف لأهلها وسعة الأموال"[1]. إضافة إلى ميناء أنفا الذي يصفه الإدريسي بقوله:" هو مرسى مقصود تأتي إليه المراكب وتحمل منه الحنطة والشعير"[2].

– ميناء فضالة: ترده المراكب من بلاد الأندلس، وحائط البحر الجنوبي فتحمل منها أوساقها طعاما حنطة وشعيرا وفولا وحمص وتحمل منها الغنم والمعز والبقر ومن فضالة إلى مرسى أنفا أربعون ميلا.[3] ميلا.[3]

د/ الموانئ الأندلسية: فقد زخرت بعدة موانئ كانت تستقبل البضائع الأجنبية وفي نفس الوقت تصدر البضائع المحلية ومن هذه الموانئ نذكر:

– ميناء اشبيلية: يعد ميناء اشبيلية من الموانئ النهرية الكبيرة وذلك لأن اشبيلية تتصل بالبحر عبر النهر ، وهو ميناء قديم، يعتبر محورا أساسيا في حركة الملاحة النهرية بالأندلس والملاحة البحرية نحو البلدان الخارجية، وقد ارتفعت مكانة ميناء اشبيلية في عهد الموحدين، ومن بين مظاهر اهتمامهم بالميناء هو تزويده بدار صناعة لمضاعفة عدد السفن[4].

– ميناء المرية: يعتبر أكبر الموانئ الأندلسية البحرية وأكثرها أهمية نظرا لحجم المبادلات التجارية، فقد ربط ميناء المرية الأندلس بمختلف جهات العالم سواء تعلق الأمر بلاد المسلمين أو ببلاد النصارى، وهذا ما ذكره الإدريسي في قوله: "إليه تقصد المراكب الطريق من الإسكندرية والشام كله"[5]، ويذكر ويذكر المقري ذلك بقوله: "محط مراكب النصارى ومجتمع ديونهم، ومنها تسافر لسائر البلدان

1 الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص 104.
2 نفسه، ص 240.
3 نفسه، ص ص 139- 140.
4 ريمة عمران وفايزة العمري، المرجع السابق، ص ص 186- 187.
5 الإدريسي، المصدر السابق ، مج 1، ص 562.

بضائعهم ، ومنها كانوا يسوقون جميع البضائع التي تصلح"[1]، وقد اعتبر هذا الميناء بمثابة بوابة رئيسية تنفتح على بلاد المشرق.[2]

– ميناء مالقة: يعد من ضمن أهم الموانئ الأندلسية التي ساهمت في تنشيط الحركة التجارية مع عدة بلدان، مثل بلدان المشرق خاصة مصر الشام العراق والهند، وهذا راجع إلى الموقع الجغرافي الهام الذي تحتله مالقة، وقربها من البر العدوة التي لا يفصلها عنها سوى بحر الزقاق، ونتيجة لهذا القرب تضاعفت الحركة التجارية سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات التي تربط بلدان الغرب الإسلامي بالأندلس عن طريق ميناء مالقة، والذي زاد الميناء أهمية هو دار الصناعة التي أقيمت في الأندلس.[3]

– ميناء دانية: تحتل مدينة دانية موقعا استراتيجيا يشرف على البحر المتوسط، الأمر الذي زاد من أهمية مينائها الذي كان له دور كبير في تنشيط التجارة الخارجية، وربط الأندلس بالكثير من البلدان الخارجية القريبة كبلدان الغرب الإسلامي أو البعيدة مثل بلدان المشرق، وهذا عبر الخطوط البحرية، حيث ما فتئت السفن التجارية تسلكها ذهابا وإيابا تحمل من الأندلس منتجاتها المحلية نحو مختلف الأقطار، كما تحمل إليها منتجات البلدان الأخرى.[4]

– ميناء الجزيرة الخضراء: ترجع أهمية هذا الميناء إلى أهمية موقع الجزيرة الخضراء من ناحية قربها الكبير من بر العدوة، فهي تقابل مدينة سبتة ما جعل ميناءها يشهد حركة تجارية كثيفة، وكان من أحسن المراسي للجواز فضلا عن دار صناعة السفن التي حظي بها هذا الميناء، حيث يصف الحميري ذلك في قوله: "ومرسى الجزيرة مشتى مأمون وهو أيسر المراسي للجواز وأقربها من بر العدوة ويحاذيه مرسى مدينة سبتة"[5].

1 المقري، المصدر السابق، ج 3، ص 220.
2 الحميري، الروض، ص 538.
3 القلقشندي، المصدر السابق،ج 5 ،ص 219.
4 الإدريسي، المصدر السابق، مج1 ، ص 231.
5 نفسه، ص ص 223- 224.

هذه الموانئ التي ذكرناها تعد أهم موانئ الأندلس التجارية، وهناك موانئ أخرى ساهمت في تنشيط التجارة بدرجات متفاوتة مثل ميناء طرطوشة الّذي دعّم التجارة الأندلسية بفضل ما ينشأ فيه من السفن كما عدت طرطوشة بفضل هذا الميناء باب من أبواب البحر ومرفأ من مرافئه.[1]

أيضا ميناء لقنت[2]، الذي كان يعمل على تزويد باقي الموانئ بالسفن التجارية المصنوعة فيه، وميناء غرناطة من أولى مراسي البلاد الإسلامية.[3]

ختاما يمكن القول أن الموانئ المغربية والأندلسية في العهد الموحدي كانت في حركة ونشاط تجاري واضح المعالم، ويمكن القول أن هذه الموانئ ما هي إلا حلقة تكميلية لحركة التجارة الداخلية الواسعة التي تمثلت في نقل المنتجات من و إلى هذه الموانئ.

1 الإدريسي، المصدر السابق، مج1 ، ص 391.

2 لقنت: من بلاد الأندلس، وبينهما وبين دانية على الساحل سبعون ميلا، وهي مدينة صغيرة عامرة، وبها سوق ومسجد عامر ومنبر، ويتجهز منها الخلفاء إلى جميع بلاد البحر، انظر، الحميري، المصدر السابق، ص 511.

3 القلقشندي، المصدر السابق،ج 5 ، ص 216.

3- التبادل التجاري البحري للموحدين وأساليبه.
3-1- أنواع الصادرات والواردات.
3-2- نظام التعامل.
3-3- عوائق التجارة البحرية.

3- التبادل التجاري البحري للموحدين وأساليبه:

3-1أنواع الصادرات والواردات: إن التطور الاقتصادي في حوض البحر المتوسط على عهد الموحدين في بلاد الغرب الإسلامي،يعتبر من أهم الآليات التي ساهمت في ظهور حركة تجارية نشيطة، في الفترة الممتدة من القرن السادس إلى القرن السابع فكانت المنتجات الفلاحية والصناعية التي تعتبر بمثابة المحرك الأساسي للتجارة و التنقل عبر المدن والموانئ إما لبيعها أو البحث عنها لشرائها ، فكان ذلك يسمى بالمبادلات التجارية أو مااصطلح عليها بالصادرات والواردات.

أ-المبادلات التجارية بين الموحدين والدول الأوربية:يمكن جرد المواد المتبادلة بين الطرفين الأوربي والموحدي في السلع الآتية بداية بذكر الصادرات الموحدية ثم وارداتها:

أولا: الصادرات:

- الذهب: يعتبر من أنفس المعادن لمزاياه المختلفة، هذا الأخير الذي كثر تدفقه على أقطار المغرب الثلاث بعد الفتوحات الإسلامية وسيطرة المسلمين على طرق القوافل التجارية الرابطة بين الشمال والجنوب خاصة في عصر المرابطين والموحدين من بعدهم حتى أصبحت بلاد المغرب تنعت ببلاد الذهب[1]، ومن ثم استفادت الدول الأوربية من تدفق الذهب إليها عن طريق الأندلس (الموحدية)، إذ كان الذهب ينقل إلى الأندلس على شكل سبائك عبر الموانئ المغرب الشمالية، حيث يضرب على شكل عملة في دور السكة الأندلسية التي بلغت ستة عشر دارا موزعة على المدن الأندلسية الرئيسية الأمر الذي يدل على الكمية الهائلة من الذهب التي كانت تتدفق على بلاد الأندلس[2].

كما بقي الأمر على حاله في الفترة الموحدية إذا ما استثنينا فترة الانتقال المرابطين والموحدين من تدفق مادة الذهب على الأندلس، حيث انتقلت العملة الموحدية التي فاقت في شهرتها العملة

1 البكري، المصدر السابق، ص 151.

2 حسن أحمد محمود ،قيام الدولة المرابطين صفحة مشرقة في تاريخ المغرب في العصر الوسيط، د ط، دار الفكر العربي،القاهرة، دت، ص 352.

المرابطية، وعبرالأندلس انتقلت عملة الموحدين إلى بلدان أوربا العربية وانتشرت في إسبانيا النصرانية، وإن هذه المادة قليلة عند الأوروبين الذين اكتشفوا أسواق المشرق المزدهرة، وما تفرضه عليهم من التعامل بالعملة الذهبية، وقد كان الذهب السوداني ينتقل إلى الدول الأوربية عبر المغرب والأندلس الموحدين على شكل سبائك وعملات، وأحيانا ينقل على شكل تربة ومنه شاع اسم AurusTiberiفي جنوة، وكانت هذه الكميات التي تصل إلى المناطق الأوربية، خاصة المدن الايطالية تحول إلى سبائك وعملات وأسلاك ذهبية بعد ذلك توزيعها إلى وسط وشمال أوربا لشراء سلع أخرى[1].

- **الجلود والأصواف**: مادة الصوف والجلد مهمة في مجال الصادرات الموحدية إلى البلدان الأوربية وبالأخص المدن الايطالية، ويعود ذلك لوفرة هذه المادة في المغرب والأندلس، حيث اشتهرت كل من لمطة[2] وتلمسان وقابس وباجة ومالقة[3]، إمّا بإنتاج هذه المادة الأولية من الصوف والجلد أو تصنيعها، أو كلاهما معا كما هو الحال بالنسبة لمدينة تلمسان، هذا من ناحية أما من الناحية الأخرى فإن كثيرا من المدن الأوربية خاصة التي ارتبطت بعلاقات اقتصادية مع الموحدين مثل جنوة لا تملك الأراضي الكافية لتربية الماشية والحيوانات التي توفر لها هذه المادة الأولية، لذلك اعتمدت على تحصيل هذه المادة من الواردات الموحدية إليها.

-**المواد الغذائية**:تعددت المنتجات الغذائية في بلاد المغرب والأندلس في الفترة الموحدية،حيث كانالفائض الناتج العام يسوق إلى مختلف الجهات ومن بين المواد الغذائية الأساسية الهامةالتي لعبت دورفي مجالالمبادلات التجارية الموحدية نجد: الزيت حيث ازدهرت غراسته في كل من فاس ومكناسة، وصفاقس التي يقول فيها البكري: "ومن زيتها يمتاز أهل مصر وأهل المغرب وصقلية والروم"[4]، كما

1بغداد غربي، المرجع السابق، ص 208.

2 لمطة: اشتهرت بالدروق المسماة باللمطية، كما كانت تصدر جلودها إلى مدينة باجة من الأندلس، انظر: ابن سعيد، المصدر السابق، ج 1، ص 403.

3 القلقشندي، المصدر السابق، ج 5، ص 219.

4 البكري، المصدر السابق، ص20.

اشتهرت بغراسته اشبيلية[1]، أما مادة الملح فقد اشتهرت في بلاد المغرب في العصور الوسطي، إذ استخدم لجودته في المقايضة بمعدن الذهب مع سكان بلاد السودان[2]، كما ذكر البكري أن الملح المستخرج من ملاحة لمطة لا يفوقه ملح في الجودة ومنها يحمل ويصدر إلى سائر البلاد[3].

-**المرجان:** اشتهرت المناطق البحرية التابعة لكل من سبتة والقالة المعروفة بمرسى الخزر[4] بإنتاج مادة المرجان، هذه الأخيرة التي اعتبرت من بين أهم البضائع المتداولة في المبادلات التجارية المتوسطة في هذه الفترة، حيث أبدى تجار ايطاليا اهتماما بهذه السلطة منذ البداية وتمكنوا من التوسع فيها واحتكارها على عهد الموحدين حيث كانوا يصدرونها إلى أوروبا والمشرق[5].

-**مواد الصباغة:** تتمثل مواد الصباغة في كل من النيلة (l'indigo) والشب[6] (l'alun)والزعفران (zafran)،القرمزي (kermes)، حيث كانت تستخدم هذه المواد لصناعة النسيجية إذ بها تلون الألبسة والأقمشة[7].

-**تجارة الرقيق:** كانت الحياة الاقتصادية في عصر الموحدين تعتمد على اليد العاملة المستأجرة، الأمر الذي دفع بعجلة المتاجرة بالرقيق وجعلها تجارة نافقة مزدهرة، حيث خصصت لها أسواق خاصة سميّت بأسواق النخاسة، كسوق البركة بتونس، حيث أصبحت المتاجرة بالرقيق موارد أغدقت الثروات الطائلة على أربابهاإلى درجة أن وصل ثمن الأمة السودانية بالمغرب ألف دينار وأكثر، كما كانت أكثر ربحا ورواجا عند الغربيين أكثرممّا كانوا يبحثون عنه في الشرق، وتعتبر المدن الإيطالية وعلى رأسها جنوة أشهر من عرف بتجارة الرقيق بصنفه الأبيض والأسود، أمّا الرقيق

1 الحميري، الروض، ص 59.
2 القزويني، المصدر السابق، ص 19.
3 البكري، المصدر السابق، ص 84.
4 الحميري، الروض، ص ص 386- 387؛ المقدسي، المصدر السابق، ص 226.
5 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 214.
6 الشب:عبارة عن ملح مبلور، انظر: جرجي شاهين عطية، المرجع السابق، ص 321.
7 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 214.

السود فقد كانت تحصل عليه من بلاد المغرب والأندلس وخاصة في إفريقية الموحدية، ثم يعملون على بيعه في أوروبا وخاصة في صقلية التي كانت تستخدمه عادة في الأعمال الزراعية، ولم يتوقف نشاط جنوه من المتاجرة بالعبيد الأفارقة بعد تحويل البرتغاليين للطريق التجاري البحري عبر سواحل المحيط الأطلسي للوصول إلى موريتانيا وسينغال[1].

ثانيا: الواردات: تمثلت واردات المغرب الإسلامي في العصر الموحدي في بعض المواد الأساسية التي غالبا ما كانت تستخدم في صناعة السفن التجارية نذكر منها:

-**الحديد والنحاس:** على الرغم من توفر بلاد المغرب على مادة الخام للحديد، إلّا أن لجوئها لاستيراد هذه المادة يعود إلى قلة الخبرة في تصنيع هذه المادة، فاحتاجت إلى سبائك الحديد لاستخدامها في صناعة الأواني والآلات الحربية والسيوف والخناجر وبعض الآلات الفلاحية كآلات الحرث وغيرها، بالإضافة إلى المسامير والتي كانت تستخدم في صناعة السفن، كما استوردت الحديد كمواد مصنعة وعلى رأسها السيوف التي كان يجلبها التجار من منطقة بيزة وصدرت إيطاليا مادة النحاس إلى المغرب[2].

-**الخشب:** يعتبر الخشب من أهم المستوردات من جنوب ايطاليا نحو المغرب الخام منه والمنشور على حد سواء، خاصة بعد النصف الثاني من القرن السادس، حيث ازدادت حاجة الموحدين إلى هذه المادة لاستخدامها في صناعة السفن وتصليحها، فكان خشب الصنوبر يأتي عن طريق ميناء أمالفي والبندقية من الغرب المسيحي، كما لا يستبعد استيراده من بيزة نظرا لتوفرها على كميات هائلة من هذه المادة[3].

1 بغداد غربي، المرجع السابق،ص 211.

2 المقري، المصدر السابق، ج 1، ص 202.

3 محفوظ الغديقي، **التجارة البحرية بين المغرب العربي المتوسطي من خلال كتب النوازل**،مجلة قضايا تاريخية، ع 1، د ب ، 2016، ص 27.

-**التوابل:** تتمثل في مجموعة من منتجات الزراعية كالفلفل والكافور ، الزنجبيل[1]، الزعفران[2] وغيرها من المواد النباتية الطبية هذه الأخيرة التي كثر استعمالها عند الثوريين منذ الحرب الصليبية حتى أصبحت التجارات المحتكرة عليهم دون غيرهم، مستغلين بذلك النقص الظاهر لبعض هذه المواد في بلاد المغرب والأندلس في هذه الفترة.

إضافة إلى أن هذه المواد من السلع التي يخف حملها ويكثر عائده المادي، ممّا شجع الإيطاليين على المتاجرة بها وجلبها من بلاد الشرق[3].

-**المصنوعات النسيجية:** اختلفت أنواع المصنوعات النسيجية التي استوردها الموحدين من دول الغربية وعلى رأسها المدن الايطالية، إذ نجد من بين هذه السلع، القطن الخام، الكتان، والقماش الإسباني والحرير ومن مختلف الأنواع الطاقيات الكبيرة والأقمشة المصنوع نصفه من الصوف[4].

-**الأحجار الكريمة:** من بين المواد التي كانت تتم بها المبادلات التجارية بين أوروبا والمغرب الإسلامي المصنوعة الثمينة من الأصدافوالياقوت والزمرد[5]والماس واللؤلؤ، حيث كانت الدول الأوروبية تجلب هذه المواد من بلاد المشرق التي بدورها تأتيها من بلاد الهند والصين، ويضاف إلى هذا الأواني الزجاجية والحلي المصنعة من الذهب والفضة[6].

---

1 الزنجبيل:بفتح الزاي مشددة وسكون النون ، هي نبات عشبي يزرع في البلاد الحارة، وسيقانه ذات مذاق حرّيف، انظر: محمّد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية، ط 1، دار الشروق، بيروت، 1993، ص 272.

2 الزعفران: يسمى الورس، وهو نبات يشبه السمسم، يستعمل للتلوين والصباغة باللون الأصفر، انظر: محمّد عمارة، المرجع نفسه، ص 268.

3 علاوة عمارة، المرجع السابق، ص 145.

4 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص 328؛ أمين توفيق الطيبي، المرجع السابق، ص 138.

5 الزمرد:بضم الزاي مشددة وضم الميم والراء، من الأحجار النفيسة، وهو مركب من مادة سيليس والألومين ومواد أخرى، وهو على أنواع وألوان مختلفة، والأخضر أعلاها مرتبة، انظر: محمّد عمارة، المرجع السابق، ص 271.

6 عز الدين أحمد موسى، النشاطالاقتصادي، ص 329.

ب- المبادلات التجارية بين الموحدين والمشرق الإسلامي:

أولا: الصادرات: تعددت وتنوعت الصادرات الموحدية في المغرب والأندلس بتنوع الإنتاج الفلاحي والصناعي في القطريين ومن أهم المواد المصدرة إلى بلاد المشرق:

- **المواد الغذائية** : تعتبر من أهم المواد المصدرة إلى بلاد المشرق ويأتي في طليعتها:

- الزيتون:حيث توضع هذه المادة على رأس قائمة المواد الغذائية المصدرة وبكميات كبيرة نظرا لكثرة إنتاجه، خاصة في منطقة صفاقس التي اشتهرت بكثرة أشجار الزيتون، كما يمتاز زيتها بالجودة على باقي أنواع الزيوت، وفي ذلك يقول صاحب الاستبصار: "عليها غابة كبيرة من الزيتون، وزيتها أطيب من كل زيت إلا الشرقي، ومن الناس من يفضله عليه، ومنها يمتاز أهل افريقية الزيت وتحمله المراكب إلى بلاد الروم وعليه معول أهل صقلية ايطاليا وجميع سواحل الأرض الكبيرة لكثرته وطيبته"[1].

وعنها يقول الحميري: "ومن زيوتها يمتاز أهل مصر والمغرب و صقلية والروم، وربما بيع الزيت بها أربعين ربعا بمثقال واحد"[2]، ويصف البكري هذه المدن بقوله: "ويقصدها التجار من الأفاق بالأموال الجزيلة لابتياع المتاع والزيت"[3]، كما يذكر المقري أن زيتها كان يصل إلى الإسكندرية[4].

- التين، العسل، الفستق، اللوز: حيث كانت تصدر إلى أجلة وتونس وقفصة، فقد ذكر الإدريسي أن مدينة أوجلة يتجهز منها المراكب الواصلة إليها والمسافرين الواصلون إليها من الإسكندرية وأرض مصر بالصوف والعسلوالزيت[5]، كما اشتهرت مدينة قفصة بإنتاج الفستقفهي أكثر البلاد إنتاجا له ،الأمر الذي دفع صاحب الاستبصار بالظن أن هذه المادة لا تنتج إلّا في مدينة قفصة، ومنها يجلب

1 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص ص 116- 117.

2 الحميري، الروض، ص 366.

3 البكري، المصدر السابق، ص 20.

4 المقري، المصدر السابق، ج 4، ص 119.

5 الإدريسي، المغرب وأرض السودان و الأندلس، د ط، مطبعة بريل، ليدن، 1861، ص131.

إلى افريقية وبلاد المغرب وبلاد الأندلس وبلاد مصر[1]، ويظهر أن هذه المادة تعدّ من الصادرات كما تعدّ من الواردات أيضا،حيث كان الفستق يجلب من بلاد الشام إلّا أنه أقل جودة من الفستق الذي تنتجه مدينة قفصة والذي يقارب حجمه حجم اللوز[2].

واشتهرت مدينة مالقة بتصدير مادة **التين** الذي كان يسمى بالتين الري نسبة إلى اسمها القديم، فإنتاجه بها كبير لاستدارة أشجاره بهذه المدينة من جميع جهاتها وهو من أجود أنواع التين، حيث كان يصدر إلى مصر والشام والعراق وربما وصل إلى الهند[3]، كما كانت مدينة ألمرية تصدر مادة اللوزالذي كان يجلب من أحوازها ويصدر إلى بلاد المشرق والمغرب[4]، كما اشتهرت مدينة تونس باللوز المسمى "الفريك" يفرك بعضه البعض دون أن تمسه يد لرقة بشرته [5].

- **المصنوعات النسيجية:** تعددت أنواع المصنوعات النسيجية في بلاد المغرب والأندلس في الفترة الموحدية، وكان يصدر فائضها إلى مختلف البلاد وعلى رأسها بلاد المشرق الإسلامي ومنها نذكر:

-المنتوجات الحريرية: اشتهرت بها كثيرا مدينة قابس ذلك نظرا لتوفر شجر التوت الذي تربى فيه دودة القز والحرير المأخوذة منها، ويعتبر حريرها "أطيب الحرير وأرقه، وليس يعمل بإفريقية حرير إلّا بها"[6]، وقد انتشرت واشتهرت بلاد المغرب والأندلس بالمنسوجات الحريرية[7]، حتى أن المنصور الموحدي[8] بعد توليه مقاليد الحكم أصدر أمرا يقضى بقطع اللباس الغالي من الحرير والاجتزاء منه

1 مؤلف مجهول، الاستبصار،ص 153.
2 نفسه.
3 الحميري، الروض ،ص 178.
4 المقري، المصدر السابق، ج 1، ص 152.
5 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 121.
6 نفسه ،ص 113.
7 المقري، المصدر السابق، ج 1، ص 163.
8 المنصورالموحدي: هو يعقوب بن يوسف المنصور، من أعظم الخلفاء الموحدين، اعتلى عرش المغرب عام 580هـ/1184م، دامت خلافته 15سنة، انظر:نجيب زبيب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، تق: أحمد بن سودة، ج 2، د ط، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، د ت، ص 353.

بالرسم الرقيق الصغير، ومنع النساء من الطرز الحفيل وأمر بالكفاءة منه بالساذج القليل، وأمر بإخراج ما كان في المخزن من ضروب الثياب الحرير والديباج المذهب فبعت منه ذخائر لا تحصى بأثمان لم توف ولم تستقص[1].

كما اشتهرت سوسة بصناعة الثياب، وتميزت هذه الثياب بالبياض الرائق مما جعل منها سلعة لا نظير لها، ومنها أيضا نوع يسمى عمائم المعمور، حيث تبلغ الواحدة منها مئة ألف دينار أو أكثر، ويصدر إلى جميع البلدان ويباع الغزل فيها زنة المثقال مثقاليين[2].

– المصنوعات الجلدية: اشتهرت مدينة برقة بدباغة الجلود، حيث يذكر الإدريسي: "..إن بها ديار الدباغة من جلود البقرة والنمور الواصلة إليها من أوجلة"[3].

– **مواد أخرى** : من بين المواد التي ثبت تصديرها إلى بلاد المشرق الإسلامي مادة المرجانالذي اشتهر إنتاجه في مدينة سبتة ومرسى الخزر[4]، كما صدّرت مادة الورقمن مدينة شاطبة التي تفردت بصناعة الورق، حيث كان هذا الورق يمتاز بالجودة، وكان يصدر إلى مختلف الجهات ومنها بلاد المشرق[5]، كما صدرت الرقيق الأبيض والأسود إلى بلاد المشرق، منطرابلس الواقعة على رأس الطريق المؤدية إلى بلاد السودان، كما كان يجلب إلى المشرق من مدينة زويلة ومن سجلماسة، حيث كان العبيد يدخل إلى المغرب الأوسط وإفريقية منها[6].

1 ابن عذاري، البيان المغرب (قسم الموحدين)، تح: ابراهيم الكتاني وآخرون، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص 174.

2 مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 119.

3 الإدريسي، المغرب، ص 131.

4 نفسه ، ص 168.

5 الإدريسي، النزهة، مج 1، ص 556.

6 أرشيبالد. لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، تر: أحمد محمد عيسى، د ط، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، د ت ، ص 330.

ثانيا: الواردات :

تنوعت كذلك واردات المغاربة في بلاد المشرق الإسلامي ونذكر عن ذلك أهم المواد المجلوبة من المشرق التوابل والبهارات[1]،هذه الأخيرة كانت تجلب من بلاد الهند وغيرها من مناطق الشرق الأقصى، فقد كانت بلاد مصر خاصة مدينة الإسكندرية أهم مركز في مصر لتصدير التوابل[2] والشب، فهي تصلح للطعام ولصناعة العطور والصباغة والصيدلية وفي مقدمتها حب الفلفل و الزنجبيل والقرفة (الدار الصيني) وهي مواد لا غناء عنها، وحب الفلفل أو ما كانوا يسمونه المغاربة أبزار[3]، ومن السلع الإسلامية المطلوبة الزعفران الذي يستورد من الهند والعراق والشام وبلاد الجريد.[4]

كما كان يجلب إلى بلاد المغرب الزيت،وهي تعتبر من الصادرات و الواردات[5]، بالإضافة إلى ماء الورد[6]،كما يعدّ الفستق في نطاق الصادرات والواردات، حيث كان يجلب من بلاد الشام إلّا أنه أقل جودة من فستق بلاد المغرب[7]، يضاف إلى ذلك المرجان[8]الذي كانت تستخرج من مرسى الخزر وسبتة ،حيث كانت هذه المادة تصدر إلى بلاد المشرق الإسلامي ومنه تنقل إلى أقاصي الشرق في بلاد الهند والصين[9].

---

1 البهارات:أو البهار، بفتح الباء،نبات طيب الريح، شاع في تسمية محسنات المأكولات المختلطة، انظر:محمد عمارة، المرجع السابق، ص 101.

2 السيد عبد العزيز سالم، تاريخ الإسكندرية وحضاراتها في العصر الإسلامي حتى الفتح العثماني، ط1، دار المعارف، مصر،1961، ص 518.

3 الأبزار: بفتح الهمزة وسكون الباء،هي الأشياء التي يطيب بها الغذاء رطبة كانت أم يابسة، وهي من التوابل، انظر: محمّد عمارة، المرجع السابق، ص 26.

4 ابتسام مرعي خلف الله، العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي، د ط، دار المعارف، مصر، 1980، ص 313.

5 مؤلف مجهول ، الاستبصار،ص 116.

6 نفسه،ص 154.

7 نفسه، ص 153.

8 المرجان: بفتح الميم وسكون الراء، والمفرد مرجانة،وهو صغار اللؤلؤ وقيل: عظامها، وهو الجوهر الأحمر النفيس، انظر: محمّد عمارة، المرجع السابق، ص 526.

9 الحميري، الروض، ص ص 386- 387.

3-2 نظام التعامل:

كان الغرب الإسلامي يعجّ بالتجارة على إختلاف أجناسهم،ولذلك كانت المعاملات التجارية غالبا ماتتم بين مسلم وأخر من مختلف بلدان العالم الإسلامي ، وقد تتم بين مسلم ونصراني و حتى بين مسلم ومسلم ، ومثل هذه المعاملات التي كانت حاصلة في فترات مبكرة من العصر الوسيط استلزمت إحداث بعض الطرق لتسهيل التعامل بين التجار أنفسهم والتغلب على بعض الصعوبات التي قد تواجههم أثناء عمليات التبادل التجاري، ومن بين هذه الطرق نذكر:

العقود البحرية:

– **القراض:** القراض باب مهم من أبواب الفقه، داخل في الشراكة، عرفه فقيه المالكية أبو الوليد الباجي: "أنه أحد نوعي الشراكة، يكون فيها المال من أحد الشريكين والعمل من الثاني، والنوع الثاني من الشركة أن يتساويا في المال والعمل"[1]. فالقراض هو أن يقوم الرجل بإقراض آخر مالا ليعمل به على وجه القراض نظير جزء من الربح، وكان هذا النظام يستلزم إبرام عقد بين الطرفين يشهد عليه بعض الشهود العدول[2]، والقرض البحري يتمثل في تسليم صاحب رأس المال على ثلاثة أرباع الأرباح والتاجر على الربع مقابل عمله[3].

وقد يكون القراض في البضائع فيقدم تاجر بضاعة لرجل يبيعها ثم يستعمل ثمنها في تجارة قراض، ويبدو أن هناك بعض المخلفات التي كانت تقع ،كأن يقوم المقترض بعمليات تجارية لحسابه الخاص مستعملا مال القراض ، وقد يدخل في شراكة دون أن يصرح له صاحب المال بذلك ، ولم يكن للقراض أسلوب واحد ، فقد يقوم به صاحب المركب فيأخذ مالا من تاجر ليشتري له بضاعة من البلد التي يسافر إليها ويأخذ في نفس الوقت أجرة مركبه، وعلى كل حال فالقراض يوفر المال

1 محمد زنيبر، المرجع السابق، ص ص 393- 394.

2 أبو العباس بن يحيى الونشريسي، المصدر السابق، ج 6، د ط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1981، ص 562.

3 محفوظ الغديقي، المرجع السابق، ص ص 30- 31.

لممارسة العمل التجاري لمن لا يملك رأس مال ، وله ركنان الأول: رأس المال و شرطه أن يكون معلوما مسلما،والثاني : الربح و يكون معلوم النسبة[1].

-**الشركة التجارية:** هي شركة توصية، وكانت في أول الأمر تجمعا عائليا للمصالح[2]، ثم تجاوزته إلى أفراد من الجمهوريات الإيطالية وتستند إلى القرض[3]، وهي جمع رؤوس الأموال لمدة أطول وتحقيق الاستقرار، ووجد صنفان منها ابتداء من القرن (6هـ/12م)، حيث يسافر الشريك بجزء من المال ويبقى الآخر في المدينة ليباشر شؤون الشركة.

ويعدّ الشريك موكلا عن الآخر، أمّا النوع الثاني فيشبه ما يسمى شركة كل شيء،إذ أن الشركاء هم أصحاب السفينة ويسافرون معا مستثمرين رأسمالهم[4]، ومن خلال وقوفنا عند بعض الإشارات التي وردت في كتب النوازل نسجل امتلاك المغاربة للسفن خاصة بهم، وغالبا ما كانت هذه الملكية قائمة عن طريق الشركة، و قد لمح الونشريسي إلى وجود عدة شركات تجارية في المغرب، من ذلك شركة الألبان التي أقامها بعض أصحاب الأغنام لاستخلاص الجبن والزبد من اللبن ثم يقتسمون الربح، وهناك ما يسمى بنظام الوكيل التجاري الذي له حق القبض وطلب الحقوق وغير ذلك نيابة عن موكله[5]، وكانت الوكالة التجارية تتم في صورة عقد يبرم عند القاضي بين الوكيل والموكل إليه[6].

والشراكة ثلاثة أنواع في نظر عز الدين عمر موسى، الأولى يتساوى فيه الشركاء في رأس المال والعمل فيقوم بالسفر طرف ويقيم الأخر متصرفا في الأعمال وكل مفوض من الآخر.

1جودت عبد الكريم ، الأوضاع الاقتصاديةوالاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9-10.م) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1992، ص 241.

2 محفوظ الغديقي، المرجع السابق، ص 31.

3 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 221.

4 علي عشي، المرجع السابق، ص ص 553- 554.

5 كمال أبو مصطفى، جوانب من حضارة المغرب الإسلامي من خلال نوازل الونشريسي، دط، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية ،1997، ص ص 87- 88.

6 الونشريسي، المصدر السابق، ج 8، ص 196.

والنوع الثاني: أن يشترك بعض التجار في إرسال أحدهم لجلب البضائع ثم يتقاسمون على حسب رؤوس أموالهم وكل يبيع كما يشاء، أمّا النوع الثالث أن يقرض أحدهم لآخر مالا يتجر به مسافرا على أن يكون الربح مناصفة.

ويبدو أن الفقهاء كانوا يستثمرون أموالهم في هذا النوع من أنواع المشاركة فتجدهم تشجيعا للمقارضين يرون تضمينهم،ولا سيما وأن هذا النوع من الشراكة فيه فوائد السلف دون الوقوع في الربا ، وكان عائد مثل هذه التجارة كبيرا نتيجة معرفة الشركاء السفار بمناطق البضائع الرخيصة و أسواق تصريفها [1].

-**الشركة البحرية**: توفر للتاجر ليس عمله فحسب، بل أيضا ثلث رأس المال، ويتحصل صاحب المال على ثلثي حصة رأس المال التي هي ثلاثة أرباع أي نصف مجموع الأرباح ويتحصل التاجر على النصف الأخر أي الربع مقابل رأس ماله[2].

-**نظام الكراء**: نظرا لعدم مقدرة بعض التجار شراء سفينة رفقة ملاحيها يلجؤون إلى عملية استئجار وكراء تلك السفنمع إعطاء أجرة لهؤلاء الملاحين، كما لجؤوا إلى استعمال كاتب مكلف بتسجيل كل مراحل الرحلة من حيث استلام البضاعة وتغطية نفقات السفر وعملية الشحن وتفريغ الحمولة، وتزايد أهمية العملية وأصبح الكاتب المكلف يتنقل معهم عبر خط الرحلة، وبالتالي يحدد سعر المركب وثمن كرائه، ونشير إلى اكتراء سفينة جنوة لتجار تونسيين من ميناء بونة إلى تونس.

فكان اكتراء السفن شيئا مألوفا ومعتادا بين التجار البحريين، وكان أصحاب المركب الذين يريدون تحقيق أقصى ربح ممكن عن طريق شحن أكبر قدر ممكن من السلع لا يهتمون بشيء إلّاقدرة حمولة السفينة، وظاهرة كراء السفن واكتراؤها أحد مظاهر ازدهار الحركة التجارية في الفترة الموحدية،وكانت عملية كراء السفن تسير وفق ما يمليه الفقهاء تتم على ثلاثة أوجه:

1 عز الدين أحمد موسى ، النشاط الاقتصادي ، ص 282.

2 محفوظ الغديقي، المرجع السابق، ص 31.

– كراء مفتوح: أي أنه لا يشرط ذكر المدة في كراء السفينة، لأنه يتعذر التحكم في مدة الإبحار فهي أنما يسيرها الله عز وجل بتسخير الرياح و البحر.

– كراء معلوم الزمن: معناه أن أصحاب السفينة ظنوا أنهم يقيمون مدة طويلة ومن أجل ذلك لا يجوز إجارتها إلى بذكر المدة.

– كراء معلوم المكان: أي كراء على البلاغ بالمكان الذي تقصده السفينة[1]. وقد انتشر نظام اكتراء السفن لنقل البضائع والأفراد من موضع إلى أخر نظير أجرة معينة يتفق عليها في الفقه[2].

ب– نظم التعامل في الموانئ:

لقد كانت الموانئ تخضع للرقابة من طرف الدولة مثلها مثل الأسواق بصفتها تدخل ضمن أملاكها، لذا كان ولاة الأمر يعينون عليها أمناء ومشرفين يقومون بتسييرها ومن ضمن الأمور التنظيمية أن المشرف على الميناء كان يحدد مثلا ساعة إغلاق الميناء وكذا الساعات التي يمكن للتجار الصعود لمركبهمأوالنزول منها إلى أرصفة الميناء، ومكاتب المشرفين على الموانئ و مساعديهم تتواجد في معظم الموانئ حتى يتسنى لهم مراقبة الصادرات والواردات وأخذ ما يفرضه بيت المال على التجار، وإضافة إلى المشرفين يوجد بالميناء المعدون والنواتية وهم الذين يقومون بنقل الناس في المراكب.

1 على عشي، المرجع السابق، ص ص 550– 551.

2 الونشريسي، المصدر السابق، ج 8، ص 308.

وقد كانت الرقابة مفروضة على الأشخاص الداخلين إلى الميناء سواء يتعلق الأمر بالموانئ النهرية التي داخل البلاد أو البحرية التي على سواحلها، وكان المحتسب بصفته الممثل الشرعي للحكومة يفرض القوانين تضمن الحماية لهذه الموانئ وللتجار والسلع من أي خطر قد يلحقها أو اعتداء خاصة من طرف الأشخاص المشتبه بهم[1].

وهذه كلها إجراءات أمنية تضمن سلامة الموانئ باعتبارها عين البلد ومكان اجتماع التجار من أهل البلاد ومن الأجانب وكذلك مخزن لتصريف السلع والبضائع، وكانت السلع التي تدخل الميناء تباع مباشرة عن طريق عقد صفقات بين التجار الجالبين للسلع وتجار الجملة، لكن في معظم الأحيان كانت هذه السلع تنقل من الميناء إلى معظم الفنادق التي يأوي إليها التجار الغرباء وهناك تعقد معظم الصفقات البيع مع التجار من أهل البلد، وكان يطلق على الذين يقومون بنقل السلع من الميناء إلى الفنادق إسم الحمالين ولا يخلو ميناء من هؤلاء الحمالين[2].

أمّا التجار الذين يتاجرون مع البلدان الخارجية فكانوا ينقلون سلعهم إلى الموانئ ويسفرونها عبر المراكب والسفن التي يقومون بكرائها من أصحابها، حيث تتم عملية تأجير السفينة لتاجر أو لعدد من التجار، وهذا عن طريق التفاوض في الموانئ، وكان أرباب السفن يمتلكونها فرادى أو يشتركون في ملكيتها، وقد ذكرت النوازل الكثير من المشاكل التي كانت تحدث بين أصحاب السفن والتجار أو بين بعضهم البعض سواء بسبب ما قد يعترض سفنهم من مخاطر البحر والتي منها خطر القرصنة وخطر العواصف أو حتى إصابة السفينة بعطب يؤدي إلى إتلاف السلعة بسبب تسرب الماء إلى بعض أجزائها.

وقد تحدث النزعات بين الشركاء في السفينة مثل ما ذكر في إحدى النوازل عن مشكلة بين الشريكين في مركب أراد أحدهما حمل سلعته به إلى بلاد المغرب بينما لم يكن لشركه ما يحمله،

1 فايزة العمري وريمة عمران، المرجع السابق، ص 190.
2 نفسه، ص 191.

فتساءل صاحبه إن كان يأخذ من شريكه نصف كراء ما يحمل أم لا[1]، وكانت تفرض على الموانئ المكوس[2].

ج- العملة:

العملة هي أساس كل المبادلات التجارية، ومن خلال عملة البلد يعرف مدى تقدمه الاقتصادي، فهي سمة من سمات التقدم أو التخلف وسعرها يتغير بحسب التغيرات في الأحوال السياسية والاقتصادية لأي بلد، هذا فضلا عن قيام الدولة بضرب عملة خاصة بها هو تأكيد لسيادتها السياسية و اعتبرت العملة الموحدية من العملات الدولية ذات القيمة العالية نظرا لكثرة تداولها داخل وخارج البلاد، فهي كانت ذات ثقل في المجال الاقتصادي وقد حازت كل منها على ثقة الدول المعاصرة لها،بالرغم من التحديات التي طرأت على الموحدين حولها لما كانت تتعرض له من تزوير، أو قلة الصرف أو غيرها من الإشكاليات، فكل ذلك يساهم في تجلي الصورة الواضحة عن حقيقة النشاط التجاري وكيفية المبادلات التجارية في الفترة الموحدية .

اتخذت الدولة الموحدية عملة نقدية من الدنانير والدرهم (انظر ملاحق عملات موحدية)، وقد أشار ابن خلدون في قوله: "..ولما جاءت دولة الموحدين ممن سن لهم المهدي اتخاذ سكة الدرهم مربع الشكل أو يرسم في دائرة الدينار شكل مربع في وسطه، ويملأ من أحد الجانبين تهليلا وتحميدا، ومن الجانب الأخر كتب في السطور باسمه و اسم الخلفاء بعده فعل الموحدون".[3]

أصدر ابن تومرت عملة تسمى الدرهم المركن(المربع)، حيث يقول أبو الحسن في كتابه الدوحة المشتبكة أن صاحب الدرهم المركن هو أبو عبيد الله المهدي القائم بأمر الموحدين ، وكانت

1 أبو الوليد محمّدبن أحمد بن رشد المالكي القرطبي، نوازل ابن رشد، تق:وتع:وتح: المختار بن الطاهرالتليلي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1987، ص 836.

2 ابن حوقل، المصدر السابق، ص 104.

3 ابن خلدون، المقدمة، ص 262.

الدراهم قبل ظهور الدولة الموحدية كلها مدورة[1]. ولم تكن الدنانير والدراهم هي المستخدمة فقط، بل كانت هناك عملات أصغر لتسهيل التعامل التجاري.

سارت الدولة الموحدية على خطى الدولة المرابطية، وذلك في تطوير اقتصادياتها وفق مستجدات عصرها ورقعتها الجغرافية، إلّا أنه خلافا لما كان عليه الدينار المرابطي، فإن القطع النقدية الموحدية حملت طابع الأسرة الحاكمة، كما أن الزعم بإمامة المهدي أصبحت يقينا معظما، وهذا ما تؤكد عبارات المهدي إماما، والمهدي إمام الأمة، المكتوبتان على واجهة القيراط[2] والدينار الموحدي.

وفي عصر الموحدين تميزت العملة بارتفاع قيمتها وخاصة الدينار والدرهم المؤمني، نسبة للخليفة عبد المؤمن بن علي، حيث كان وزن الدينار مضاعفا فقد بلغ ما يزيد عن أربع غرامات، ولهذا سمي في التداول خارج بلاد الإسلام بالدبلة(Eldobla)، وكان موضع ثقة من ناحية الوزن والصفاء داخل المغرب وخارجه[3]،وأهم ما كان يميز الدينار الموحدي هو شكله المربع الذي أمر بسكه المهدي محمد بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية، كذلك سك كل من الخليفة يوسف بن عبد المؤمن وولده الخليفة يعقوب المنصور بالأندلس عملة ثقيلة ضربت في إشبيلية وقرطبة وغرناطة ومالقة والمرية[4]،كما سك الموحدون الفلوس وهي العملة البرونزية الصغيرة[5].

بفضل العملة التي سكها الموحدون وماتميزت به من استقرار و صحة وزن واتساع تداولها، سهلت المعاملات التجارية ونشطت معها المبادلات التجارية بين أطراف الدولة داخليا وخارجيا.

---

1 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص ص 227- 228.

2 القيراط:بكسر القاف ممدودة، والجمع قراريط، يستعمل في الوزن، وهو جزء من الدينار، وقيل ربع خمس(5/4) المثقال، انظر: محمّد عمارة، المرجع السابق، ص 472.

3 عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، ص 228.

4 محمد العناسوة، **المسكوكات مصادروثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي "دراسة تحليلية للعملة الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي"**، مجلة دراسات، ع1، مج 43، د ب ، 2016، ص ص 164- 165.

5 عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، ص 228.

د - المكوس والضرائب:

كانت المكوس[1] تفرض على المراكب التجارية الوافدة،حيث كان عليها أن تقدم الأوراق الضرورية[2]،وكانت تستعمل في الضرائب علىالتجارة ، إلّا أن الدولة الموحدية حذفت تلك الضرائب التي تخالف الشرع [3]، حيث لم تحجم من فرض الضرائب و المكوس على مختلف أنواع المعاملات من بيع وشراء و الصادر و الوارد إضافة إلى ما كانت تستولي عليه من أموال اليهودوالنصارى الذين بقوا في أراضي الدولة[4] و في هذا الإطار صدرت الرسائل الرسمية التي رفضت كل أنواع المكوس والقبالات[5] التي فرضها المرابطون قبلا.

ومن هذه الرسائل الرسالة الصادرة من تينملل في السادس عشر من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين و خمسمائة وقد جاء فيها : "... ولقد ذكر لنا في أمر المغارم والمكوس والقبالات تحجير المراسي وغيرها ما رأينا أنه أعظم الكبائر جرما و أدناها إلى من تولاها دمارا و هلكا ..." [6]

كان المكس يقدر عموما في النظام المالي الموحدي بنسبة العشر في الشريعة الإسلامية غير أن هذا العشر قد تراوح في مقداره الفعلي بين (8%) و(20%) من ثمن البيع، ويرجع الاختلاف في هذا التقدير إلى اختلاف أنواع البضائع و عقيدة التاجر و مدى قربه وبعده من السلطة، وقد توزع هذا القدر بنسبة (10%) للأجانب، (5%) للذمة، (2.5%) للتجار المسلمين.

1المكوس: مفردها مكس، لغة: الجباية، ومكس الدرهم : انقاصه من السعر ونحوه، والمكس دراهم كانت تؤخذ من الباعة في أسواق الجاهلية، وهي ضريبة يأخذها الماكس، وتفرض أيضا على السلع الواردة والصادرة بالموانئ، انظر: محمد عمارة، المرجع السابق، ص 558؛ عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، ص 228.

2 مزوزية حداد، سياسة الدولة الموحدية من خلال الرسائل الديوانية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط)،جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2013/2012م،ص 204.

3 أحمد عزاوي ، المرجع السابق ،ج 1، ص 61.

4 خليل السمرائي وعبد الواحد دنون طه،تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس،ط 1،دار المدار ، ليبيا، 2004،ص 472.

5 القبالة:.بفتح القاف والباء ممدودة وجمعها القبالات، هي الكفالة والضمان، والأرض تعرض قراهاوكورها فيقبلها المتقبلون على أن يضمنوا خراجها، فإن زرعوها كانت حلالا ،انظر: محمد عمارة، المرجع السابق، ص 445.

6 ابن القطان، المصدر السابق، ص ص 176- 177.

والتزمت الدولة حسبما يتضح من الرسائل بهذه النسبة "وأموالهم في جميع بلاد الموحدين لا نائبة تنوبهم ولا ضريبة تلزمهم سوى العشر المعتاد ، وعليهم أن يؤدوا ما جرت العادة بأخذه منهم من العشر على العادات المعروفة والشرايط المعلومة زياد عنهم".[1]

على الرغم من مواقف الموحدين السياسية مع أغلب الدول المعاصرة لهم والتي كان يشوبها التوتر،فإنهم كانوا يرون ضرورة تشجيع التجارة الخارجية،ومن ثم لم يأخذوا عشورا من تجار المسلمين الغرباء كما لم يأخذوا من النصارى إلّا العشر من البضائع الواردة،وأخذوا نسبة (5%) عن الجواهر واللآلئ والزمرد والياقوت والنقود والفضة[2].

كما أسقطوا العشر، كما تبايعه التجار في مراكبهم وعن السفن التي يبيعها تجار المدن الإيطالية لأشخاص مسلمين أو نصارى معاهدين،وحرص من الموحدين على سلامة أموال التجار الأجانب، وضمانا لتحصيل الضرائب منهم كان البيع و الدفع يتم عن طريق ديوان الأشراف ،والمشرف هو المسؤول عن التجارة الأجانب في كل من سبتة وبجاية وتونس[3]، فقد حظي الديوان[4] بأهمية كبيرة عند الموحدين، حيث ارتقى المشرف على الديوان إلى مستوى والي[5].

من هذا المنطلق يتضح لنا أن الموحدون قد بذلوا جهدا كبيرا من أجل إقرار الأمن في البلاد، وكانت صرامة الخلفاء الأوائل من العوامل التي ساعدت على استقرار البلاد وانتشار الأمن، ولكن المكوس غير الشرعية عادت من جديد عند ضعف الدولة واختلال أمرها.

---

1 ابتسام خلف الله، المرجع السابق، ص 308.

2 عز الدين أحمد موسي،النشاط الاقتصادي، ص 277.

3 نفسه، ص 278.

4 الديوان: الجمع دواوين، في البدء كان يعني الدفتر أي السجل الذي يكتب فيه الجيش و العسكر وأهل العطاء من بيت المال، بدأ العمل به على عهد الخليفة عمر بن الخطاب، ثم صار يطلق على أماكن إدارات شؤون الدولة على اختلافها وأنواعها والقائمين عليها والسجلات التي تضبط أعمالها ، انظر، محمد عمارة، المرجع السابق، ص ص 228- 229.

5 الحسين بولقطيب، المغرب والبحر خلال المغرب الوسيط، المرجع السابق.

هـ- الرسوم الجمركية:

من المشهور في نظام التجارة في الفترة الوسيطة وجود ما يسمّى بالرسوم الجمركية أو الضرائب على السلع، وهي قيمة مالية يدفعها التجار الأجانب عن البلد على السلع في الميناء بمؤسسة الديوانة، حيث كانت هذه الضرائب تختلف قيمتها من سلعة إلى أخرى، ومن أهل البلد إلى أخر، حسب ما تقتضيه الاتفاقيات والمعاهدات. والدولة الموحدية كغيرها من الدول ارتبطت مع كثير من القوى التجارية باتفاقيات نظمت علاقاتها التجارية معها، وتخص بالذكر في هذا الإطار الدول الأوربية و بالأخص المدن الإيطالية وعلى رأسها جنوة وبيزة[1].

وبالمثل كان يعامل التجار المسلمون في البلدان الأوروبية كجنوة و بيزة ومرسيليا وغيرها من المدن، حيث كان المراكب التي تقل التجار المسلمين تؤدي ضريبة معينة، وكانت هذه الضريبة تختلف من منطقة لأخرى حيث تطلعنا المصادر الجنوية عن أداء المسلمين على المراكب الوافدة من الإسكندرية وبلاد المغرب والمرية لضريبة قدرت بإثنان وعشرون صولدي، وكانت تدعى هذه الضريبة بالعشر، كما كان هذا العشر مفروضا على المسلمين الوافدين من مصر ودمشق[2]،وذلك ما يصفه ابن جبير بقوله: "وللنصارى على المسلمين ضريبة يؤدوها في بلادهم ...وتجار النصارى أيضا يؤدون في بلاد المسلمين على سلعهم."[3]

ولم يقتصر الأمر على أداء المسلمين للضريبة على السلع في بلاد النصارى فقط، بل حتى في بعض البلاد الإسلامية كانت تفرض الزكاة على أموال المسلمين الوافدين على موانئها، كما هو الحال في بلاد مصر سنة (578هـ)[4].

1بغداد غربي، المرجع السابق، ص 203.

2نفسه، ص 204.

3 ابن جبير، المصدر السابق، ص 206.

4ابن جبير ،المصدر السابق، ص 13.

و- الفنادق والقناصل:

لم يكن للحركة التجارية في العصر الموحدي أن تنتعش وتزدهر لولا وجود مجموعة من تنظيمات وتوفر المؤسسات الضرورية التي كان لها دور كبير في مجال المبادلات التجارية، فإذا كانت لوسائل النقل البحري من السفن و القوارب دور مهم في مجال التبادل والنقل التجاري،فإن الفنادق لا تقل أهمية عنها في هذا الشأن.

الفنادق عبارة عن مؤسسة ذات صلاحيات مختلفة ومتعددة، تحتوي على مجموعة من الهياكل والمنشآت بداخلها، جزء منها مخصص للتجار والمسافرين يتوفر على أماكن للإقامة، وآخر متعلق بتخزين السلع والبضائع، وجانب خاص بالدواب المختلفة، كما أنه يحتوى على مكاتب تعتبر بمثابة الإدارة المسيرة لشؤون الفندق والقائمة على مصالح الجالية من تجار وغيرهم.[1]

انتشرت الفنادق في مناطق متفرقة من بلاد المغرب والأندلس في الفترة الموحدية، ويبدو أن السلطة الموحدية كانت المتحكم في أماكن إقامة الفنادق و تحديد المناطق المخولة بالعمل التجاري مع التجار الأجانب، وذلك وفق اتفاقيات السلم و التجارة التي كانت تعقدها مع الدول الأوربية المختلفة،وهذا ما نلمسه في المعاهدة التي أبرمها الخليفة المنصور مع حكومة بيشة في أوائل شهر رمضان سنة (582هـ) مدتها خمسة وعشرون سنة و تضمنت تحديد المراكز التجارية التي يقتصر التعامل معها في الساحل المغربي، ألا وهي سبتة ووهران و بجاية وتونس، إضافة إلى مدينة المرية من بلاد الأندلس مع شيء من الشروط الصارمة [2].

لذلك نجد إنتشار الفنادق بكثرة في كل من المهدية التي أذن المنصور الموحدي للتجار البيزانيين بفتح فنادق خاص بهم[3]،

1 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 129.
2 أحمد عزاوي، المرجع السابق، ج 1، ص ص 174- 175.
3 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 131.

كما يذكر الحميري انتشار الفنادق في صفاقس ومرفأ قابس[1]، وبلغ عدد فنادق مدينة فاس أربعمائة وتسعة وستون[2]، كما بلغ عدد الفنادق في مدينة المرية تسعمائة وسبعون فندقا يرتادها تجار المغرب والأندلس وبلاد المشرق والنصارى[3].

وتأتي الفنادق التجارية بمفهوم الوكالات، حيث تجلت وظيفة الوكيل في حصر التجار الأياء والأموات منهم لمعرفة ما عليهم من ديون، إلى جانب حله للمشاكل التي تحدث بيت التجار الأوروبيين و والمغاربة من غش في التعامل أو تهرب التجار الأوروبيون من دفع أثمان البضائع، أو دفع مبلغ قليل للديوان لا يوازي قيمة الشراء[4]. اقتضى حجم التعاملات التجارية إلى جانب قيام الوكيل بوظيفته وجود شهود عدول معروفين للأطراف جميعا، فضلا عن وجود تراجمة معتمدين لهذه العلاقات التجارية[5].

يعتبر الفندق مؤسسة ذات أهمية اقتصادية كبيرة نظرا لما يحتويه من نشاط تجاري ومبادلات للسلع والبضائع الواردة ومورد للعائدات المالية الناتجة عن عملية كراء المحلات،إضافة إلى أهميته السياسيةباعتباره مقرا للقنصل الممثل الرسمي للدولة أو المدينة،وذلك أن الفندق يحتوي ممثلين عن البلاد المتعاملة بالتجارة مع الدولة وعلى رأسهم القنصل ونائبه وكاتب الحسابات وغيرهم من الموظفين، فبعد أن كانت الأعمال التجارية تجري بحرية وجهود شخصية دون تدخل الدولة أصبحت العلاقات والمبادلات التجارية تجري تحت رقابة الدولة وسيطرتها عن طريق التمثيل القنصلي،الذي يعمل على الحرص على مصالح التجار ورفع إنشغالاتهم إلى السلطة الحاكمة، كما للقنصل وحده الحق في النظر في القضايا المدنية والجنائية بالإطلاع على محاضر الخاصة برعاياه.

1 الحميري، الروض، ص ص 366، 450.
2 الجزنائي، المصدر السابق، ص 44.
3 المقري، المصدر السابق، ج 1 ، ص 163.
4 ابتسام خلف الله، المرجع السابق، ص ص 295- 296.
5 نفسه.

هذا في حال إذا ما كانت الخلافات تتعلق بالرعايا الأجانب أنفسهم، أمّا إذا نشب الخلاف بين المسلمين المغاربة وبين التجار الأجانب أنفسهم، فإن فض الخصام والحكم فيه يكون على يد القنصل المسيحي،وإذا كان المدعي نصرانيا فإن الحكم بينهما يوكل إلى القاضي المسلم.[1]

3-3عوائق التجارة البحرية:

هناك جملة من الصعوبات والمشاكل كانت تعترض التجارة البحرية والتبادل التجاري في الحقبة الموحدية،والتي ظلت منذ البداية تعرقل هذا النشاط،فكلما نمت هذه المصاعب كان ذلك على حساب التجارة الخارجية عموما،ويمكن أن نجمل هذه المصاعب فيمايلى:

أ- الصعوبات الطبيعية:

بما أن أغلب المراكب التي تستعمل في النقل البحري كانت شراعية و تعتمد في حركتها بالدرجة الأولى على قوة الرياح، ممّا دفع هذه المراكب بعدم التحكم في بعض الأحيان في حركتها، فأخذتها الرياح إلى الموانئ غير التي كانت مقصدها[2].

فقد أوردت كتب النوازل فتاوى كثيرة حول هذه المصاعب، إذ أن البحر كثير التقلب وكثير ما يجري فيه العدول عن الطريق إلى موضع أخر ويصيب الناس الهول فيخافون الغرق أو يفسد السلعة في السفينة وهو يبطل الكراء [3].

كما أن هدوء الرياح مع ثقل المراكب نتيجة حمولته الكبيرة تؤدي إلى بطء سيره[4]، وتؤدي العواصف التي تهب في عرض البحر إلى دخول الماء إلى المراكب و فساد السلع التي يحملها نتيجة

1 بغداد غربي، المرجع السابق، ص ص 131- 132.

2 محمد بن ساعو، التجارة والتجار في الغرب الإسلامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي التاريخ الوسيط، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2014/2013،ص104.

3 الونشريسي، المصدر السابق،ج 8،ص 308.

4 محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص 104.

تبللها خاصة من المواد الغذائية التي تتلف بمجرد تبللها، وقد يضطر ربان السفينة في حالة اشتداد العاصفة إلى رمي جزء من البضائع في البحر لمنع غرق المركب[1].

بسبب هذه الصعوبات تتم المبادلات عادة في فصل استقرار البحر(الصيف)، لكن يمكن أن تتأخر بعض الرحلات فتصيبها أهوال البحر[2]،حيث وردت أحداث عن هذه الأهوال في رحلة ابن جبير حيث يقول: " .. عصفت علينا رياح هال ، لها البحر وجاء معها مطر ترسله الرياح بقوة كأنه شابيب سهام، فعظم واشتد الكرب وجاءناالمرج كل مكان، فبقيت على تلك الحال الليل كله، .. وانتشرت الريح والمطر عصوفا، حتى لم يثبت معها شراع، فلجأ إلى استعمال الشرع الصغار، فأخذت الريح أحدها ومزقته وكسرت الخشبة التي تربط الشرع فيها ... وسرنا على تلك لحال النهار كله، فلما جاء الليل كلها بريح الصواري[3] سيرا سريعا."[4]

ب-القرصنة البحرية:

تعتبر القرصنة البحرية ظاهرة مبكرة في مجال التجاري البحري في حوض البحر المتوسط، كما تعتبر هذه الأخيرة من أهم عوائق التجارة البحرية،إذ كانت المراكب التجارية المختلفة الإسلامية وغيرها تتعرض لهجومات القراصنة واستيلائهم على البضائع الموجودة بها، بل أخذوا أصحاب هذه السفن العبيد ليباعوا في سوق النخاسة، وعلى الأكثر من ذلك فإن أعمال القراصنة وصلت من الجرأة والقوة إلى مهاجمة الموانئ والشواطئ والاستيلاء على ما بها من سلع و مراكب، ثم فرضوا الإتاوات على بعض المدن مقابل عدم التعرض لها، فمثلا فرض قراصنة المدن الإيطالية

1 الونشريسي، المصدر السابق، ج 8، ص ص 308- 310.

2 أهوال البحر: المخافة من الأمر لا يدري ما يهجم عليه منه كهول الليل وهول البحر،انظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور،لسان العرب، ج 10، د ط، دار صادر، بيروت، د ت، ص 845.

3 الصواري: مفردها صاري، وهو عمود ينصّب في وسط المركب، وبه تعلق الأشرعة أو القلوع، انظر: أمين توفيق الطيبي، المرجع السابق، ص 123.

4 ابن جبير، المصدر السابق، ص 11.

إتاوة ضخمة على مدينة المرية مقدارها مائة وثلاثة عشر ألف دينار ذهبيا ثمنا لسلامتها من النهب والسلب، ثم تعرضت الجزائر الشرقية لعدة غارات قرصنية قام بها أهل المدن الإيطالية، فيعلق على ذلك لويس أرشيبالد Louis Archibald بقوله :"إن اعتداءات النورمان على إيطاليا وصقلية وشواطئ الأدرياتي، وهجمات بيزة وجنوة في المياه الغربية للبحر المتوسط، وتحرشات الإقطاعيين الفرنسيين في الأندلس وحركات البنادقة في المياه البيزنطية، وذلك للقيام بهجوم على المسلمين من أجل دوافع دينية، هذه الاتجاهات كلها تفاعلت فيما بينها لإنتاج ما تسميه بالحروب الصليبية"[1] .

وذلك يتضح جليا في الهجوم الشرس الذي قام به النصارى على مدينة شنترين بقيادة جيراندة الجليقي سنة (565هـ/117م)،عند إعتراضه لقافلة موحدية متوجهة من مدينة إشبيلية نحو مدينة بطليوس وهي تحمل المؤن لفك الحصار الاقتصادي[2].

وكرد فعل عن أعمال القرصنة هذه أنشأ الموحدون أهم قوة بحرية لقمع القراصنة المسلمين والنصارى على حدالسواء رغم أنهم كانوا يملكون أسطولا كبيرا في الحوض الغربي للبحر المتوسط، لكن الملاحة الغربية ما لبثت أن تقدمت، فكان لذلك أثر سيئ على التجارة البحرية، ولم يتورع رجال الملاحة الإسبانية والطاليان من إدراج النهب القرصني وصفقاتهم التجارية، وبلغ من عتو القراصنة الغرب ولصوصه أن أصبحوا يجوبون البحر المتوسط فيعترضون مراكب المسلمين ويختطفون المسلمين من الشواطئ المغرب لبيعهم في أوروبا بيع السوائم، ولم تقتصر أعمال القرصنة على البحر المتوسط، إنما شملت أيضا شواطئ إسبانيا والأندلس المطلة على المحيط الأطلسي، فقد زاولها الصليبيون خلال طريقهم عبر المحيط الأطلسي ومضيق جبل طارق إلى المشرق الإسلامي للاشتراك في الحروب الصليبية فكانوا ينهبون الثغور و الموانئ[3].

1أرشيبالد، المرجع السابق، ص ص379- 380.

2 ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق ، ص ص 310- 311.

3 هشام أبورميلة،علاقات الموحدين بالممالك النصرانية و الدول الإسلامية في الأندلس،ط 1، دار الفرقان، عمان،1984، ص 394.

كما أنّ تمكن الجمهوريات الإيطالية من بناء نشاطها البحري بتطوير مراكبها التجارية وخبراتها الملاحية، بالإضافة من استفادتها من الحروب الصليبية وأعمال القرصنة، ساهم في احتكارها للتجارة البحرية على حساب الدولة الموحدية التي أصابها الضعف والوهن في نهاية عهدها[1]، وبذلك تراجعت التجارة الإسلامية في حوض البحر المتوسط.

وفي الأخير نستنتج أنّ القرصنة هي أكبر عائق واجهته التجارة البحرية في العهد الموحدي، حيث تعاظم خطرها مع بداية القرن 7هـ/13م مسببة تدهورا كبيرا على مستوى التبادل التجاري، بالرغم من محاولات الموحدين للحد منها، دون أن ننسى عامل الطبيعة الذي صعب كذلك مهمة التجار في نقل السلع والبضائع.

1 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 252.

4- العلاقات التجارية للموحدين.
4-1: العلاقات التجارية المغربية الأندلسية.
4-2- العلاقات الموحدية المشرقية
4-3- العلاقات التجارية الموحدية الأوروبية.

4- العلاقات التجارية للموحدين:

ارتبط تاريخ المغرب منذ أقدم عصوره بالبحر، فموقع المغرب على البحر الأبيض المتوسط جعله نقطة عبور أساسية للعديد من الشعوب والأجناس في سبيل السفر والتجارة،كما كانت له أدوار أخرى كمساهمته في نقل التيارات الحضارية والثقافية من بلد إلى آخر[1]، دون أن ننسى دوره التجاري، حيث استطاع الموحدون عبره من ربط علاقات مع مختلف الدول والأقطار، فماهي طبيعة هذه العلاقات؟، وهل حظيت بالاستمرارية؟

4-1: العلاقات التجارية المغربية الأندلسية.

ازدادت العلاقات التجارية بين المغرب والأندلس ، وذلك رغم العوائق التي كانت تحول دون حرية النشاط التجاري بينهما، لكن بعد تمكّن الموحدين من توحيد العدوتين المغربية والأندلسية، عمّ الرخاء في المجال الاقتصادي بميادينه الثلاث(زراعة، صناعة، تجارة)،فاستمرت العلاقات التجارية قائمة بين المغرب والأندلس[2].

وممّا ساعد على ازدهار التبادل التجاري بين المغرب والأندلس هو إعادة الأمن والاستقرار للبلاد وازدهار النشاط الصناعي في كل من المغرب والأندلس، فأخذت المراكب تروح وتغدو بين المدن المغربية والأندلسية، وبين تونس وسوسة ووهران من جهة، وبين المرية ومالقة، والإسكندرية ، و طرابلس من جهة أخرى[3]، كما شهدت بونة توافد التجار الأندلسيون عليها بكثرة[4].

1 الحسين بولقطيب، **المغرب والبحر خلال العصر الوسيط، عبر الرابط**: https:// www.algabriabed.net، على الساعة 7.45 صباحا،2019/06/1.

2 هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص 383.

3 نفسه، ص 389.

4 جورج مارسيه، المرجع السابق، ص 209.

وقد توثقت العلاقات التجارية واتسع نشاطها بين الإقليمين بعد استقرار الأوضاع السياسية بالمغرب وضم الموحدين لإقليم الأندلس، وصار للموحدين أسطولا في البحر المتوسط يحمي طرق القوافل البحرية، ويدافع عن الموانئ الإسلامية التي كانت تستقبل السفن الأجنبية المحمّلة بالبضائع المختلفة وتعود ببضائع المغرب المتنوعة[1]، فكانت السفن تسير في قوافل منتظمة تحمل البضائع المختلفة بين المغرب والأندلس[2]، وكانت المراكب تحمل إلى الأندلس سلع المشرق والبردي، وتحمل إلى المشرق منتجات المغرب والأندلس[3].

كانت الأندلس المصدر الرئيسي في المغرب خلال القرن السادس هجري لأغلب ما يصنع من السلع، وذلك بالرغم أن البلاد المغربية شهدت عملية تصنيع كبيرة ، إلّا أنها كانت تستورد من البلاد الأندلسية مصنوعات كثيرة نظرا للتزايد المستمر في عدد سكانها[4]،

كما أصبح المغرب الأقصى همزة وصل بين إقليم السودان في الجنوب، حيث تجارة الذهب والصمغ وغيرها و بين الأندلس وما بها من الصنائع و منها إلى أوروبا[5].

وبذلك نجد أن القرب الجغرافي بين المغرب والأندلس و تمكّن الموحدين من توحيد المنطقتين ساهم في تنشيط الحركة التجارية بين الموانئ الغربية والموانئ الأندلسية ونسج علاقات تجارية قوية ساهمت بشكل كبير في ازدهار المنطقتين اقتصاديا

1حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 287.
2 نفسه، ص ص 284-285.
3 جورج مارسيه، المرجع السابق، ص 208.
4 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص325.
5 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 286.

4-2 العلاقات الموحدية المشرقية.

ربط الموحدون علاقات تجارية مع المشرق الإسلامي، حيث نشطت الطرق التجارية الرابطة بينهما فعجّت حركة الصادر والوارد بمختلف المنتجات والبضائع ، وبهذا شهدت العلاقات التجارية بين المغرب والمشرق الإسلامي ازدهارا واضح المعالم لم تعرفه البلاد منذ القدم، فكانت كل من الإسكندرية وتونس مركزين هامين ارتكزت عليهما التجارة العربية المشرقية[1]. وتذهب النصوص الفقهية المعاصرة للفترة المدروسة من حيث ازدهار التجارة البحرية مع بلاد المشرق خلال القرن 6هـ/12، من خلال نازلة أفتى بها فقيه المهدية أبي عبد الله المازري[2] (ت536هـ/1142م) حول خلاف بين تجار بشأن بضائع مستوردة أو مصدّرة إلى الإسكندرية جاء فيها:" التجار المغاربة يصدّرون مرجان مرسى الخرز والصوف إلى المشرق مقابل جلبهم الأقمشة، والحديد، والكتان....، والحجارة النفيسة.[3]"

امتدّ النشاط التجاري للمغرب اتجاه المشرق إذ استقبلت الموانئ المغربية السفن القادمة من إفريقية ومصر وبلاد الشام محمّلة بالبضائع، حيث قام التجار المغاربة في الموانئ المغربية بشراء ما تحتاجه الأسواق المحلّية وتصدير منتجات البلاد[4]، وقد شجع عملية التبادل التجاري بين مصر والمغرب موقع مصر التي كانت في طريق قوافل الحجاج، والتي في كثير من الأحيان كانت تضمّ أنواع المتاجرة التي تحتاجها المدن الشرقية[5].

1 ابتسام مرعي خلف الله، المرجع السابق، ص 268.

2 المازري:(453-532هـ/1061-1141م)، هو محمّد بن علي بن عمر التميمي المازري أبو عبد الله محمود، من فقهاء المالكية، ينسب إلى مازر بجزيرة صقلية، توفي بالمهدية، انظر: الزركلي،المرجع السابق، ج 6، ص 277.

3 علاوة عمارة، المرجع السابق، ص 143.

4 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص ص 288- 289.

5 نفسه.

إلّا أن هذه العلاقة لم تخلو من التوتر بين الطرفين، فعلاقة الموحدين بدول المشرق لم تكن أحسن حالا مع أنّ عددا من المغاربة عملوا مكرّمين في دول المغرب، إلّا أن الفاطميين في مصر كانوا يضيّقون على الحجاج والتجار المغاربة ، ويأخذون العشور من التجار المسلمين الغرباء[1]، كما أنّ الأيوبيين[2] من بعد لم يكونوا على وفاق مع الموحدين، وهذا لعدم اعترافهم بالخلافة الموحدية من الأساس، الأمر الّذي حزّ في نفوس الموحدين الذين استاؤوا بدورهم من قيام الدولة الأيوبية باعتبارها تقضي على أمالهم في توحيد العالم الإسلامي[3].

وبذلك لم تكن علاقة الموحدين بالمشرق أحسن حالا من علاقات المرابطين بها، نظرا لتأزم علاقتها مع الفاطميين ثم الأيوبيين برا، ومن ثم كان طريق البحر هو السبيل الرئيسي لتجارة المغرب في العصر الموحدي سواء مع أوروبا أو المشرق[4]. كما لم يؤثر عدم وفاقهما من جهته على العلاقة الوطيدة التي وجدت الرعاية من الطرفين، وعليه فإن الرحلات لم تنقطع بين القطرين سواء منها الرحلة إلى الحج أو التجارة أو العلم[5]. وبذلك حافظت بلاد المغرب والأندلس على علاقاتها التجارية وزادت حركة السفن كثافة مع بلاد المشرق، لاسيما بعد سيطرة الموحدين على السواحل الإفريقية من طرابلس إلى سواحل المحيط الأطلسي، وبذلك أصبحت أقرب جغرافيا وتجاريا من البلاد المشرقية، في وقت كانت العلاقات في حوض البحر المتوسط تشهد طابع المصالح التجارية[6].

1 عصمت عبد اللطيف دندش، المرجع السابق، ص 217.

2 الأيوبيون: ينتسبون إلى أيوب بن شادي من بلدة دوين الواقعة عند آخر حدود أذربيجان، وجميع أهل ذلك البلد من الأكراد، واختلف المؤرخون في نسبهم فهناك من نسبهم إلى الأكراد، وهناك من أرجع أصلهم إلى العرب، وقد فصل المقريزي في هذا الشأن بأن أصلهم كردي، انظر: محمد سهيل طقوش، تاريخ الأيوبيين في مصر والشام وإقليم الجزيرة، ط 2، دار النفائس، بيروت، 2008، ص ص 16- 17.

3 عصمت عبد اللطيف دندش، المرجع السابق، ص 217.

4 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص 274.

5 عز الدين عمر أحمد موسى، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، ص 43.

6 توفيق عبد الصمد مزاري، المرجع السابق، ص ص 227- 228.

توثقت العلاقات بين مصر وبلاد المغرب، فكانت سفن المغاربة تقلع باستمرار إلى مصر محمّلة بمختلف البضائع وأنواع السلع والفاكهة، كما ارتبط تجار العراق بعلاقات تجارية مع بلاد المغرب برا وبحرا.

فورد تجار البصرة[1] والكوفة[2] وبغداد[3] وغيرهم من أهل العراق، فجنوا أموالا طائلة[4]، وكان لبلاد فارس نصيب من تجارة المشرق مع المغرب، حيث ذاعت شهرتها لما يصنع بها من عطور وخاصة ماء الورد الّذي كان يجلب من مدينة صور ويحمل منها إلى سائر الأقطار، ومن ضمنها بلاد المغرب[5].

وبدورها كانت الأساطيل الأندلسية والمغربية تبحر بالسلع إلى موانئ الشام، وهي تحمل الحلل الموشية والبسط التنتلية[6](نسبة إلى تنتالة إحدى أعمال المرية)، بالإضافة إلى كاغد إشبيلية الّذي كانت له سوق نافقة في المشرق[7]، وكذلك المنسوجات الحريرية وزيت الزيتون[8]، وغيرها من السلع والمنتجات.

كانت للرحلة إلى الحج دور كبير في تنشيط الحركة التجارية بين بلاد المغرب والمشرق، حيث استغل الحجاج المغاربة هذه الرحلة في ممارسة التجارة، هذا فضلا عن الحجاج الذين نقلوا

1 البصرة: بالعراق، وكانت قبة الإسلام و مقرّ أهله، بنيت في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة 14هـ، انظر: الحميري، الروض، ص105.

2 الكوفة: بضم الواو وسكون الواو، من العراق، وهي على شعبة من الفرات، انظر: أبو الفداء، المصدر السابق، ص 300.

3 بغداد: دار مملكة خلفاء بني العباس، وفيها أربع لغات: بغداد بدالين مهملتين، وبغداد معجمة، وبغدان بالنون، وبالفارسية معناها عطية الصنم، انظر: الحميري، المصدر نفسه، ص ص 109- 110.

4 ابن حوقل، المصدر السابق، ص 65.

5 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص ص 229- 230.

6 الإدريسي، المصدر السابق، مج 2، ص 562.

7 نفسه ، ص 256.

8 السيد عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة المرية،ص 171.

كل ما يستطرف ويستظرف من منتجات بلاد المغرب إلى المشرق[1]،وفي ذلك يقول ابن جبير:" فالطريق إليها ملتقى الصادر والوارد...الموسم ففيه مجتمع أهل المشرق والمغرب، فيباع فيها في يوم واحد فضلا عمّا يتبعه من الذخائر النفيسة كالجواهر والياقوت وسائر الأحجار، ومن أنواع الطيب كالمسك والكافور والعنبر والعود والعقاقير الهندية، إلى غير ذلك من جلب الهند وأكسيته إلى الأمتعة العراقية واليمانية، إلى غير ذلك من السلع الخرسانية والبضائع المغربية إلى ما لا ينحصر ويضبط"[2]، ويذكر كذلك المقدسي في كتابه أحسن التقاسيم أنّ سفن الحجاج المغاربة كانت تصاحبها البضائع المختلفة[3].

كما كان الحجاج المشارقة بدورهم ينقلون إلى بلاد المغرب مختلف المنتجات والسلع النفيسة التي تم جلبها إلى بلاد الحجاز من الهند والصين، ليتم تسويقها في الموانئ المغربية[4].

وخلاصة القول أن التجارة البحرية شهدت ازدهارا كبيرا بين المغرب والأندلس وبلاد المشرق زمن الموحدين، على الرغم من بعض الخلافات السياسية التي نشبت بين الطرفين، فقد نشطت موانئ الطرفين بحركة الصادر والوارد، كما كانت الرحلة إلى الحج عاملا أساسيا في تمتين العلاقات التجارية بين الجانبين.

1 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 242.
2 ابن جبير، المصدر السابق، ص 97.
3 المقدسي، المصدر السابق، ص 149.
4 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 243.

4-3 العلاقات التجارية الموحدية الأوروبية.

عرفت التجارة الموحدية نشاطات كبيرة مع الدول الأوروبية ، حيث تعامل الموحدون تجاريا مع الجمهوريات الإيطالية وصقلية ومختلف الممالك النصرانية وعقدت مجموعة من المعاهدات التجارية في هذا الجانب، فكيف كانت طبيعة هذه العلاقات

4-3-1مع المدن الإيطالية:

كانت إيطاليا في مقدمة الدول الأوروبية التي تعامل معها الدولة الموحدية، حيث عقدت اتفاقيات ومعاهدات تجارية مع مختلف المدن الإيطالية كجنوة وبيزا والبندقية وغيرها ، فكان بذلك العهد الموحدي عصر ازدهار التجارة المغربية الإيطالية، وفيما يلي عرض لأهمّ المدن الإيطالية التي جمعتها علاقات تجارية مع الموحدين وأبرز المعاهدات والاتفاقيات بينهما.

أ) **مع جنوة:** تعتبر جنوة[1] Gènes من أقدم المدن الإيطالية التي تعاملت مع الموحدين، إذ نظمت العلاقات بين الطرفين باتفاقية سنة 548هـ/1153م[2]، وتجددت بعد فتح المهدية 556-557هـ/1160-1161م، حيث أصبح للجنويين حق المتاجرة في سواحل الدولة الموحدية مع امتياز خاص هو أداء ضريبة 8%(بالمائة)على سلعهم ما عدا بجاية فهي 10%[3].

إن الأمن الذي فرضه الموحدون والامتيازات التي أعطوها إلى الجنويين والتقلص الموقت لتجارة جنوة في المشرق في سنة 559هـ/ 1163م بسبب الحرب مع بيزا، كلها عوامل جعلت جنوة تتجه نحو التجارة المغربية ، جاعلة لها جزءا كبيرا من تجارتها المشرقية الأوروبية[4].

---

1 جنوة: مدينة في بلاد الروم على ساحل بحر الشام، هي مدينة قديمة حسنة البناء، كثيرة المزارع والقرى والعمارات، وأهلها تجار مياسير يسافرون برا وبحرا ولهم أسطول ومعرفة بالحيل الحربية، انظر: الحميري، الروض، ص 173؛ أبو الفداء، المصدر السابق، ص 209.

2 أحمد عزاوي، المرجع السابق، ج 2، ص 92.

3 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص 291؛ Mas Latrie, Traité des paix et de commerce-document divers concernant les relations des chrétiens avec les arabes de lafrique septentrionale au moyen age, Henri Plon , Paris, 1866, p 47.

4 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص291.

ويبدو أن الخبرة التجارية الطويلة الأمد علّمت الجنويون احترام الاتفاقيات مع الغير ومعاقبة حكامهم لكل من يخترق هذه الاتفاقيات، وهذا ما تعترف به رسالتان موحديتان موجهتان إلى بيشة لحث حكومتها أن تحذو حذو جنوة في معاقبة من لا يحترمون العهود[1].

عقدت معاهدات تجارية بين ولاّة المغرب والموانئ الإيطالية، فقد أبرمت معاهدة تجارية بين جنوة ودولة الموحدين سنة 548هـ/1153م، ثم سنة 555هـ/1160م، حيث أرسلت جنوة قنصلها "أطوبون" (Otobone)، فقابله عمّال الخليفة عبد المؤمن بالإجلال حتى قابل عبد المؤمن وأمضى معه معاهدة تضمن حرية التجارة لرعايا جنوة برا وبحرا[2]، وتحددت الرسوم الجمركية على البضائع الواردة من جنوة وصارت 10% بالنسبة لواردات بجاية و8% لغيرها[3].

وفي هذه الفترة كادت جنوة أن تحتكر النقل البحري من المغرب وإليه سواء في نقل الحجاج أو السلع، وقلّما يرد ذكر لسفن المسلمين في تجارة المتوسط[4]، حيث أصبحت استثمارات جنوة على جميع مراسي المغرب إلى سلا، وكانت حصة الاستثمار في المغرب أكبر من الجهة الشرقية[5].

وقد جدد هذا الإتفاق مرتين في سنتي 571هـ/1176م- 587هـ/1191م، فبعد خمس سنوات من المعاهدة التي عقدت سنة555هـ، سارعت السلطات الجنوية إلى إرسال سفيرها "دي ألبرشس" ، وهو من أشهر التجار الجنويين ، إذ وقع اتفاقية مع الموحدين دامت صلاحيتها 15 سنة، وتضمنت هذه الاتفاقية حماية التجار الجنويين وتوفير الحماية لسلعهم، وكذا تخفيض الضرائب عليهاإلى8%بعد أن كانت 10%باستثناء ميناء بجاية[6].

1 أحمد عزاوي، المرجع السابق، ج 1، (الرسالتان 46-47)،ص ص214، 216.

2 محمد المبارك الميلي، المرجع السابق، ص 332.

3 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 288.

4 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص 192

5 نفسه، ص 191.

6 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 178.

عقدت دولة الموحدين معاهدات تجارية مع جمهورية جنوة، حيث سمحت لسفنها بالتردد بأمان في موانئ الأندلس، وبالذات في ميناء المرية وموانئ المغرب، فنشطت بذلك التجارة بين الطرفين[1]. وقد شهدت سنوات النصف الثاني من القرن 11م انتصار الأساطيل الإيطالية على الأساطيل الإسلامية، وعند أوائل القرن 12م كان الغربيون قد أصبحوا سادة الجزائر الكبرى وجنوب إيطاليا والساحل الفلسطيني والسوري، وهذا بفضل سيطرتهم على التجارة بين الشرق والغرب[2]، وبذلك سيطرت المدن الإيطالية على التجارة المغربية الخارجية، إذ أنّ كثيرا من السلع الواردة في النصف الثاني من القرن 6هـ/12م كانت تستورد عن طريق تلك المدن[3].

كانت بجاية من أهم الموانئ المغربية التي تعامل معها الجنويون في أعمالهم التجارية من 550هـ-560هـ/ 1155م-1165م، ثم احتلت مدينة سبتة الصدارة في أواخر القرن 12م ووهران وطرابلس الغرب، ويرد ذكر مدينة جربة[4] دون قابس في الوثائق الجنوية[5]، وهذا يدل على بروز نشاط تجاري لموانئ معينة على حساب الأخرى في فترات متغيرة من الزمن. وبهذا اختلفت نسبة الاستثمارات من منطقة إلى أخرى خلال هذه الفترة ، والجدول الآتي[6] يوضح ذلك:

السنة	سبتة	بجاية	تونس
1155	0	0	5 ليرة
1156	0	200 ليرة	0 ليرة

1 خليل السامرائي وعبد الواحد ذنون طه، المرجع السابق، ص 473.

2 أرشيبالد.لويس، المرجع السابق، ص 31.

3 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص 331.

4 جربة: طولها مرحلة، وهي في شرقي قابس، وفي البر مجاز ضيق تعبر فيه الزوارق إليها، يجلب منها الزيت الكثير والزبيب والتفاح، وفي شمالها تقع جزيرة صقلية، انظر: أبو الفداء، المصدر السابق، ص 193.

5 أمين توفيق الطيبي، المرجع السابق، ص 138.

6 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 179.

1157	0	148 ليرة	234 ليرة
1158	0	106 ليرة	1 ليرة
1159	0	109 ليرة	0 ليرة
1160	355 ليرة	773 ليرة	60 ليرة
1161	744 ليرة	215 ليرة	0 ليرة
1162	214 ليرة	41 ليرة	66 ليرة
1163	150 ليرة	409 ليرة	277 ليرة
1164	220 ليرة	518 ليرة	0 ليرة
المجموع	1683 ليرة	2529 ليرة	583 ليرة
النسبة	%28	%42	13.3%

ومن خلال هذه الإحصائيات نسجل اختلاف حجم الاستثمارات الجنوية في الموانئ المغربية الموحدية، حيث كان نصيب بجاية أكبر في السنوات الممتدة من 1156م إلى 1159م، وبهذا شهدت هذه الفترة نشاط تجاري مزدهر بين بجاية وجنوة، لقربهما من بعض، ليتحول النشاط التجاري الجنوي بعد سنة 1159م إلى مدينة سبتة، حيث حظيت سبتة ما بين سنتي 1160م-1164م ب 21 عقدا من مجموع 31 عقدا تجاريا بين جنوة وموانئ المغرب الإسلامي[1].

و نتيجة الازدهار التجاري الكبير التي عرفتة بلدان المغرب وارتباطها بالتجارة الجنوية، قامت جنوة بتأسيس 30 مؤسسة لتنظيم التجارة مع بجاية ، و15 مؤسسة مع تونس، في حين 3 مؤسسات مع طرابلس[2]، ومن خلال هذا نجد أنّ بجاية كانت تحظى بأهمية كبيرة في تجارة جنوة.

1 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 180.

2 أحمد عزاوي، المرجع السابق، ج 2، ص 92؛ خديجة بورملة، التجارة الخارجية للمغرب الأوسط في حوض البحر المتوسط(6-9هـ/12-15م)، أطروحة ليل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2017-2018، ص 236.

اتسمت العلاقات التجارية الموحدية الجنوية بالمتانة والاستمرارية في إطار المصالح المشتركة، نتيجة احترام حكام جنوة للاتفاقيات الّتي أبرموها مع غيرهم ومعاقبة كل من يخرق المعاهدات والاتفاقيات، وهذا ما نستنتجه من خلال رسالة موحدية وجهت إلى حكومة بيشة (بيزة) تذكرها فيها بأن تسير سير جنوة في معاقبة من يخرق العهود، وقد جاء فيها: " ....وما يوجبه بيننا وبينكم من مهادنة وصلح وكريم عهد وأذّمة كما يفعل أشياخ الجنويين فيمن قصد المسلمين بمضّرة من أهل بلادهم...."[1].ونظرا للسياسة التي اتبعتها جمهورية جنوة في معاقبة المتعدين على مراكب المسلمين منحها الموحدون امتيازات خاصة، فسمحوا لسفنها بالإتجار في كل المراسي[2].

كانت تجارة جنوة مزدهرة مع الموحدين، ممّا دعا جمهورية جنوة إلى إنشاء مدرسة لتعليم اللغة العربية عام 604هـ/1207م، وذلك ليتمكن التجار الجنويون من التخاطب والتعامل مع التجار المغاربة[3].

بالرغم من العلاقات التجارية النشيطة بين الموحدين وجنوة، إلاّ أنها في بعض الأحيان تتعرض لصعوبات ، منها الطبيعة كالرياح والعواصف، بالإضافة إلى القرصنة البحرية من طرف الّذين لا يلتزمون بالمعاهدات الرسمية[4]. وفيما يخص الجهاد البحري فقد التزم الموحدون بالعهود التي تبادلتها مع الدول الخارجية، فقد جاءت على شكل مواثيق الأمن، وكان على التجار الأوربيين أثناء إقامتهم في الموانئ الإسلامية مقابل عدم تعرضهم الأذى[5].

ورغم تحدد الاتفاقيات بين كلا الجانبين، بما ضمنته من حرية وحقوق الديوانية في عهد يعقوب المنصور وما نتج عن ذلك من ازدهار النقل البحري بينهما، إلّا أن هذا الصفو لم يدم

1 أحمد عزاوي، المرجع السابق، ج 1،(الرسالة 46)، ص 214.
2 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص 276.
3 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 287.
4 مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 243
5 ابتسام مرعي خلف الله، المرجع السابق، ص ص 273 - 274.

طويلا، فقد شهدت أواخر الدولة الموحدية محاولة الجنويين الاستيلاء على مدينة سبتة مستغلين بذلك حالة الضعف والوهن التي تعيشه الدولة الموحدية[1].

وبهذا نستنتج أن التجارة الموحدية الجنوية شهدت نشاطا كبيرا ، حيث كان حجم الاستثمارات الجنوية في الموانئ المغربية كبيرا، كما نشطت حركة المراكب المحملة بشتى البضائع بينهما، ممّا شجع على ازدهار التبادل التجاري بين الموحدين والجنويين وتحديد الاتفاقيات بينهما،الأمر الذي أدّى على رواج التجارة بين الطرفين، إلّا أنه مع نهاية الدولة الموحدية تغير مسار العلاقات التجارية الموحدية الجنوية بعد محاولة الجنويين الاستيلاء على ميناء سبتة.

ب) مع بيزة(بيشة): كانت بيزة[2]Pise من أوائل المدن الإيطالية التي تعاملت معها الدولة الموحدية، ويظهر ذلك في مجموع المعاهدات والاتفاقيات التجارية بينهما، والتي نصّت على تأمين التجارة المتبادلة بين الطرفين، وكذلك ضمان إقامة الأوروبيين في الموانئ المغربية، وهذا ما سمح للبيزانيين بحرية التجارة بالبلاد المغربية.

ربطت بيشة علاقات تجارية مع إفريقية و خاصة مع مدينة تونس قبل وصول الموّحدين، حيث كانوا يستوردون الشب والأصواف والجلود والنحاس، ويصدرون إليها القمح خاصة الصقلي[3]، ثم توطدت العلاقات التجارية بينهما في العهد الموّحدين، فقد قام الخليفة عبد المؤمن بن علي سنة 552هـ/1157م بإبرام معاهدة تجارة مع بيزة بموجبها يقدم الخليفة الموحدي ضمانات تحمي حقوق الرعايا البيزانيين في إفريقية[4]، وفي سنة 561هـ/1161م أرسلت بيزة قنصلها "كوكو جريفي" (Koko Griffi) الّذي وقع معاهدة سلم وتجارة مع الخليفة أبو يعقوب

1 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 237.

2 بيزة: من قواعد الروم، مشهورة الذكر، كثيرة القطر، عامرة الأسواق والديار،وآثارها عجيبة، ولأهلها مراكب واستعداد لركوب البحر وقصد البلاد، انظر: الحميري، الروض، ص 120؛ أبو الفداء، المصدر السابق، ص 209.

3 أحمد عزاوي، المرجع السابق، ج 2، ص 90.

4 نفسه ، ج 1، ص 163.

يوسف، وتم إعطاؤهم حق إقامة فندق في زويلة[1]، وبذلك استطاع البيزانيون بموجب هذه الاتفاقية من تأسيس فندق خاص لهم بإفريقية[2].

نظمت المبادلات مع بيشة في سنة 582هـ/1186م باتفاقية طويلة الأمد تمتد إلى 25سنة بشأن السلام والتجارة بين الطرفين[3]، وتضمن هذه المعاهدة الحرية لتجار بيزة في كل من سبتة ووهران وبجاية وتونس[4]، وقد جاءت شروط المعاهدة في إحدى الرسائل الموحدية[5]. وسيتجدد هذا الاتفاق ويعقد اتفاق جديد في أيام الخليفة الناصر[6]، إلّا أنّ هذه العلاقات لم تكن منتظمة لتعرض الطرفين إلى القرصنة، وقد جاء في إحدى الرسائل الموحدية تعرض بعض سفن المسلمين بتونس إلى اعتداء من طرف قطع بيشانية سنة596هـ/1199م[7].

مع بداية القرن7هـ/13م تظهر الأهمية التجارية لبيزة مع إفريقية، وذلك خلال حكم الحفصيين، إذ أنّ الامتياز الّذي منحه لهم المنصور سنة 1186م لايزال يحمي تواجدهم ببلاد المغرب، ولا ندري إن كان اتفاق سنة 1199 مع الخليفة الناصر قد غير الشرط بمتاجرتهم في أربع موانئ فقط(سبتة، وهران، بجاية، تونس)، لكن الظاهر أنّ تجارتهم كانت مزدهرة بالمغرب[8].

---

1 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 238.

2 إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 339.

3 أحمد عزاوي، المرجع السابق، ج 2، ص 90.

4 Mas latrie, OP. cit, p p 51-52.

5 من شروطها: السلم إلى 25سنة من تاريخ الاتفاقية ،ألّا يحمل المسلمون على متن السفن البيزية، التأكيد على منع القرصنة، التجارة في 4مراسي فقط وهي سبتة ووهران وبجاية وتونس، عدم النزول بأي ساحل إلّا لضرورة ولا ينزلوا المرية إلّا لإصلاح سفنهم ، تحديد الضريبة بالعشر المعتاد، انظر: أحمد عزاوي، المرجع السابق، ج 1، الرسالة 35، ص ص173-174؛ Mas Latrie, Op. cit, P P 51-52.

6 Ibid, p 250.

7 أحمد عزاوي، المرجع السابق، ج 1، الرسالة 46، ص 214.

8 خديجة بورملة، المرجع السابق، ص 245.

بالرغم من هذه المشاكل الّتي اعترضت التبادل التجاري الموحدي مع جمهورية بيزة، إلّا أنّ ذلك لم يؤثر على مستوى العلاقات التجارية بين الطرفين، حيث ظلت المبادلات التجارية بينهما قائمة، وبلغت أوج الازدهار على عهد الحفصيين.

ج) مع البندقية: تحتل البندقية[1](Venise) المرتبة الثالثة بعد مدينتي جنوة وبيزة في تعاملها التجاري مع دولة الموحدين بالرغم أنّها لم تتبوأ مكانا عاليا في تجارة إفريقية[2] إلّا في عهد الحفصيين[3].

تعود العلاقات التجارية بين الموحدين و البندقية إلى فترة الدوق" زياني سباستيانو" (Ziannì Sibastiano) ما بين سنتي 1172م-1178م، حيث وقع هذا الأخير على معاهدة صلح وتجارة مع الموحدين ومصر[4] ، إلّا أن هذه العلاقات ظلّت مجهولة بحيث أن المصادر العربية والرسائل الرسمية الموحدية تنفي وجود رسائل تتحدث عن تجارة البندقية مع إفريقية والموحدين بصفة عامة[5]، وربما انعدام التجارة بين الموحدين و البنادقة يعود إلى الفترة الأولى من الحكم الموحدي، وبذلك لم يحدد المؤرخون تاريخا لبداية العلاقات التجارية بين البنادقة وتجار بلاد المغرب، لكن الظاهر أنّ تجارتهم عرفت نفس التطور الّذي عرفته تجارة جنوة، حيث بلغت أوجها في النصف الثاني من القرن 6هـ/12م وبداية القرن 7هـ/13م، ثم تدهورت في نفس الوقت الذي تطورت فيه بمناطق الحوض الشرقي للبحر المتوسط[6].

1 البندقية: قال ابن سعيد: البندقية في شرقي بلاد الأنبردية، وهي على طرف الخليج المعروف بجون البنادقة، وعمارتها في البحر، انظر: أبو الفداء، المصدر السابق، ص 211.

2 ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 340.

3 الحفصيون: ينتسب الحفصيون إلى أبي حفص بن عمر بن يحي بن محمّد، وهو من قبائل هنتانة البربرية،وكان لشيخهم دور كبير في نجاح دعوة ابن تومرت، انظر: ابن خلدون، المصدر السابق، ج 6، ص 371.

4 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 192.

5 أحمد عزاوي، المرجع السابق، ج 2، ص 93.

6 خديجة بورملة، المرجع السابق، ص 249.

إن التبادل كان قائما بين المغرب وتونس وقسنطينة وتلمسان وجنوة وبيزة والبندقية[1]، كما انضمت كل من أمالفي والبندقية إلى المنافسة التجارية على موانئ الساحل الشرقي للجزائر[2]. وتعززت علاقة البندقية مع إفريقية بفضل الاتفاقية التي أبرمها سفيرها "بطرس دلفين"(Peter Dephini) مع الأمير أبي زكريا يحي[3] عام 628هـ/1231م، والّتي تتجددت عدة مرات في العهد الحفصي لتفتح باب المنافسة بين الجمهوريات الإيطالية بيزة وجنوة والبندقية، في وقت بدأ نجم الموحدين بالأفول[4].

ومن خلال ما عرضناه نلمس جيّدا تراجع السيطرة التجارية الموحدية في حوض المتوسط، وبروز حركة تجارية مسيحية جديدة قادتها المدن الإيطالية وفي مقدمتها جنوة والبيزة، بالإضافة إلى البندقية ومرسيليا وأمالفي الّتي عرفت نشاطا تجاريا ملحوظا مع نهاية العهد الموحدي.

4-3-2 مع مرسيليا: كان لمرسيليا Marsilie علاقات تجارية مع الموحدين، وقد أثار موضوع عقد علاقات تجارية بين بيزة وبلاد المغرب حفيظة جمهورية جنوة ومرسيليا[5] اللّتين سارعتا إلى عقد تحالف تجاري مع بلاد المغرب سنة 532هـ-533هـ/1138م[6]. وبذلك نشطت التجارة بين مرسيليا والموانئ المغربية، فقد كانت سفن جنوة ومرسيليا تتردد بين إفريقية و بلدان المتوسط حاملة على ظهرها بضائع هذه البلدان إلى إفريقية والعكس[7].

---

1 إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 339.

2 علاوة عمارة، المرجع السابق، ص 144.

3 أبو زكريا يحي:هو يحي بن عبد الواحد بن أبي حفص الهنتاني الحفصي أبو زكريا، أول من استقل بالملك ووطدّ أركانه سنة 625 واستقل بدولته سنة 626هـ،انظر: الزركلي، المرجع السابق، ج 8، ص ص 155- 156؛ ابن خلدون، المقدمة، ص 362.

4 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 239.

5 مرسيليا: بفتح الميم وسكون الراء وكسر السين، تابعة للإقليم 6، وهي فرضة من فرض الفرنج، انظر: أبو الفداء، المصدر السابق، ص ص218- 219.

6 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص 277.

7 إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 305.

وظّف المرسيليون رؤوس أموال كثيرة في التجارة مع المغرب والنقل منها وإليها، فيوجد نصوص لعشرين عقدا تحمل توقيعات تجار وأصحاب رؤوس أموال من الفرنج والمسلمين بين سنتي1212-1242م، ومنها نستنتج أنّ تجار الإفرنج باعوا بوساطة تجار يهود مقادير من العملات العربية بالمليارات في بجاية ووهران وتلمسان وسبتة، وقاموا بضربها في بلادهم كمونبلييه[1].

وقد تعاملت مرسيليا مع موانئ بجاية كثيرا بسبب موقعها القريب والمقابل لها في الضفة الأخرى، وفي سنة 608هـ/1211م نالت مرسيليا حق إرساء سفنها ببجاية[2]، كما كان نشاطها التجاري كثيفا مع سبتة التي أنشأت به فندقا تجاريا.[3] كما لعب تجار فاس دورا هاما في تنشيط العلاقات بين الجانبين بما يصدّرونه إليهم ويستوردونه من مرسيليا[4].

نشطت العلاقات التجارية بين موانئ المغرب كله مع بيشة وجنوة والبندقية ومرسيليا، حيث كان وفود التجار الإفرنج بكثرة إلى إفريقية، وكان تجارها يشترون جلود الشياه والمعز والشمع وسن الفيل وريش النعام والقطن والزعفران والفرش(البسط والزرابي)، وأنواع معينة من الأواني الفخارية، بالمقابل كانوا يبيعون لأهل المغرب الأسلحة والمعدن والأخشاب والأقمشة السميكة لأشرعة السفن إضافة إلى النبيذ[5].

وعموما اتسمت العلاقات التجارية بين الدولة الموحدية ومرسيليا بحركية معتبرة ازدادت معالمها خلال العهد الحفصي

1 عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، ص 231.

2 محمّد بن ساعو، المرجع السابق، ص 458.

3 إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 339.

4 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 239.

5 عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، ص 229.

4-3-3 مع صقلية :

ظهر التوتر في العلاقات بين مملكة صقلية[1] وبين الموحدين منذ زحفهم نحو إفريقية، وربّما منذ فتحهم بجاية، فالنورمانديون كانوا يحتلون بعض سواحل إفريقية وخاصة المهدية، وقد حاول ملك صقلية عرقلة الزحف الموحدي غير أن الخليفة عبد المؤمن بن علي انتصر عليهم في سطيف[2].وعندما تأكدت قوة الموحدين بإفريقية بعد إعادة فتح المهدية ، عقدت صقلية اتفاقا بواسطة سفيرها مع الخليفة يوسف مدتة 10 سنوات[3]، وسمح هذا الإتفاق بتنظيم التجارة بين البلدين، كما تمكن الصقليون من بناء متاجرهم بزويلة[4] والمهدية[5]، وتكمن أهمية هذا الاتفاق في تجنب كل ما يخلق المشاكل بين الطرفين.

وبهذا شهدت أواخر عهد يوسف بن عبد المؤمن نشاط تجاري مزدهر مع مملكة صقلية في عهد ملكها "غليوم الثاني"، فذكر ابن جبير في رحلته أنّ حكام صقلية كانوا يشجعون تجار المغرب للقدوم إلى صقلية، وكانوا عادة فائزون لما قصدوا رابحون في تجارتهم[6].

وزادت أهمية نساجي الحرير بصقلية ، ونشطت الحركة التجارية مع إفريقية وكثرت رحلات التجار إلى المهدية وسوسة[7]، كما تردد على مدينة طرابس كثير من التجار الأجانب الوافدين من الأندلس وصقلية وغرب أوروبا[8].

---

1 صقلية: هي في قطعة البحر الشامي، بينها وبين أقرب برّ من مالطة 80 ميلا، افتتحها أسد بن الفرات سنة 212هـ في أيام الخليفة زيادة الله بن الأغلب، انظر، الحميري، الروض، ص ص366-367.

2 أحمد عزاوي، المرجع السابق، ج 2، ص 89.

3 Mas Latrie, Op. cit, P 96.

4 زويلة: هي مدينة كبيرة قديمة أزلية في الصحراء، تقرب من بلاد كانم وهي من بلاد السودان، وإليها يجلب الرقيق ومنها يخرج إلى إفريقية، انظر، مؤلف مجهول، الاستبصار، ص 146.

5 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 194.

6 ابن جبير، المصدر السابق، ص 299.

7 أرشيبالد. لويس، المرجع السابق، ص 332.

8 نفسه، ص 228.

لكن مافتئت هذه العلاقات أن توترت بسبب التحالف الّذي قام بين تجار ميورقة[1] والنورمانديين[2] ضد الموّحدين سنة 581هـ/1185م، وازدادت العلاقات تأزما في نهاية القرن 6هـ/12م، ممّا أدى بالجاليات المسلمة بالنزوح من صقلية إلى إفريقية وبالذات تونس[3].

كانت العلاقات التجارية الموحدية الصقلية متوترة بسب الحروب بينهما، الأمر الّذي أدّى إلى عرقلة حركة التبادل التجاري، وضيق على الطرفين فرصة تبادل المنتوجات والسلع بين الطرفين ، وبالتالي انحصر التبادل بينها في بعض فترات الأمن.

4-3-4 علاقات الموحدين مع الممالك النصرانية.

اتسمت علاقات الموحدين بالممالك النصرانية بطابع العداء الشديد، فالنصارى واصلوا حربهم ضد الموّحدين ساعين بذلك للاستيلاء على أراضي المسلمين وإبقائهم تحت حكمهم، وكتعبير عن ضراوة هذا العداء عمد الطرفين إلى إصدار قرارات تقضي بالمقاطعة من كلا الجانبين، حيث حرم الخلفاء الموّحدون والملوك النصارى على رعاياهم معاملة رعايا الطرف الآخر تجاريا[4].

فقد كان النصارى يستغلون فترات ضعف الموّحدين للقيام بهجماتهم في إطار ما يسمّى حروب الاسترداد[5] (Reconquista)، ومن أهم القوى المسيحية المناوئة لحكم الموحدين مملكة

---

1 ميورقة: هي جزيرة في البحر الزقاقي، تسامتها من القبلة بجاية من بر العدوة، انظر: الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص 189.

2 النورماند : أو النورمان، تعود أصولهم إلى المناطق الشمالية من بلاد اسكندنافيا والدنمارك، عرفوا باسم الفايكنغ، وتمكنت جماعة منهم من تأسيس إمارة في شمال فرنسا، عرفت باسم نورمنديا وهي تحريف لكلمة Northmen أي الأمم الشمالية، انظر: أرشيبالد.لويس، المرجع السابق، ص ص 373- 374.

3 عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص 275.

4 هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص 391.

5 حركة الاسترداد:باللغة الإسبانيةReconquista، وهي فترة تقارب 800سنة في العصور الوسطى ، حاولت خلالها العديد من الممالك النصرانية في شبه الجزيرة الإيبيرية استعادة السيطرة عليها من المسلمين وطردهم، انظر:حسين مؤنس، موسوعة تاريخ الأندلس،ج 1، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1996، ص ص 63- 64.

قشتالة[1] ، ومملكة أرغون[2]، حيث عقدت المملكتين تحالفا في تطيلة[3]في جمادى الثانية 545هـ/1151م، اتفقوا بموجبها على تقسيم الأندلس وتحديد أماكن غزواتهما المقبلة، مع تعهد كلا الطرفين على احترام حقوق الآخر والتعاون على قتال المسلمين[4].

ونتيجة للعلاقات العدائية بين الطرفين اتجه الخلفاء الموحدين إلى مقاطعة النصارى بصرامة، ونلمس ذلك من خلال الرسالة الّتي وجّهها الخليفة عبد المؤمن إلى طلبة سبتة يحذرهم من التعامل مع أهل مالقة بعد رفضهم الخضوع للموحدين وتحذير التجار على شاكلتهم، وجاء فيها: "أمّا ما ذكرتموه من أمر أولئك التجار الذين يحملون المرافق إلى مالقة وأمثالها فلتنظروا نظرا في قطعهم وردعهم، ولا سبيل لأحد من خلق الله أن يمدّ أحدا من تلك الأصناف بمادة... وكل من أخذها حاملا إليهم بمادة فالسيف جزاؤه والقتل دواؤه[5]...".

كذلك حرم الملوك النصارى الإسبان على رعيتهم الإتجار مع المسلمين من أهل المغرب والأندلس خلال عصر الموحدين ، وخاصة في مواد معينة كالثياب وأنواع الطعام والرقيق والحبال والأخشاب والحديد، وزيادة على ذلك كان النصارى يعترضون طريق القوافل فيقتّلون وينهبون حتى في وقت السلم[6].

كما حرم البابا التعامل تجاريا مع الموّحدين خاصة والمسلمين بصفة عامة فيما من شأنه أن يزيد المسلمين قوة، كالأسلحة والمعادن والمراكب ومواد صناعة السفن (الخشب، الحديد، الحبال)

1 قشتالة: عمل من أعمال الأندلس، وقالوا: ما خلف الجبل المسمى بالشارات من جهة إسبانيا يسمّى أشبانيا وما خلف الجبل من جهة الشمال يسمّى قشتالة، انظر: الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص 161 .

2 أرغون: هو اسم بلاد غارسيه بن شانجة، تشتمل على منازل وأعمال، انظر: الحميري، المصدر نفسه، ص 12.

3 تطيلة: مدينة بالأندلس، في جوفي وشقة وبين الجوف والشرق من مدينة سرقسطة، وهي من أكرم الثغور تربة، انظر: الحميري، المصدر نفسه، ص 64؛ الحموي، المصدر السابق، مج 2، ص 33.

4 هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص 237.

5 ليفي بروفنسال، مجموع رسائل موّحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، د ط، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1941، (الرسالة 5)، ص 13.

6 هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص 392.

والمواد الغذائية[1]، وحذرت البابوية النصارى من التعامل تجاريا مع المسلمين، وكانت تذكرهم بين الحين والآخر أن الإسلام هو عدوهم الحقيقي[2]. ولم يقف الأمر عند المقاطعة التجارية وإصدار القرارات واعتراض طرق القوافل التجارية بل تعداه إلى القرصنة البحرية، حيث كانت الممالك الإسبانية النصرانية تعترض طريق السفن الموحدية وتهاجمها وتستولي عليها بما فيه، ومن أمثلة ذلك ما قام به والي طرطوشة النصراني الذي اعترض طريق سفن موحدية محمّلة بالأخشاب واستولى عليها خلال عودتها من جزيرة بياسّة[3] إلى جزيرة ميورقة[4]، لكن والي ميورقة لم يتقبل هذا الفعل فبعث ابنه على رأس الأسطول الموحدي لغزو سواحل برشلونة[5]، فاستولى ابنه على مركبين أحدهم برشلوني و الآخر جنوي[6].

بالرغم من كل هذه التحريمات إلّا أنه حدثت بعض النشاطات التجارية الفردية، وقد أشار إلى ذلك هشام أبو رميلة نقلا عن نجاة باشا في قوله: " إن التحجيرات وهذه التحريمات بقيت بدون كبير مفعول، ولم تكن لتحدّ من النشاط التجاري[7]."

كما عمل الموحدون أنفسهم شيئا فشيئا على توثيق علاقتهم التجارية مع بعض المدن النصرانية كأهل قطلونية من مملكة أراغون ، وهذا بعد أن بسطوا سيطرتهم على إفريقية، كما شهدت امتيازات خاصة مع المدن الإيطالية، فسمحوا لسفن جنوة بالإتجار من كافة موانئ الدولة

1 بغداد غربي، المرجع السابق، ص 199.

2 هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص 392.

3 بياسّة: بالأندلس، بينها وبين جيان عشرون ميلا، وهي على كدية من تراب، مطلة على النهر الكبير المنحدر إلى قرطبة، وهي مدينة ذات أسوار وأسواق ومتاجر،انظر: الحميري، الروض، ص 121.

4 هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص ص 392-393.

5 برشلونة: مدينة للروم، بينها وبين طركونة خمسون ميلا، وهي على البحر ومرساها ترش لا تدخله المراكب إلّا عن معرفة، ويسكنها ملك إفرنجة، وهي دار ملكهم، وله مراكب تسافر وتغزو، وللإفرنج شوكة لا تطاق، انظر: الحميري، الروض، ص ص 86- 87.

6 هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص 393.

7نفسه ، ص398.

وخفضت عن تجارها العشور والضرائب ، وكان الدفع يتم عن طريق ديوان الإشراف، والمشرف هو المسؤول عن التجار الأجانب في كل المدن[1].وبذلك كان لبلاد المغرب مكانة تجارية مرموقة مع نصارى الأندلس، ولا سيما قطلونية، فقد استورد رعايا بلاد أرغون الكثير من البضائع المغربية خاصة الجلود الخام والمصنعة والصوف ، وأحيانا الحبوب وغيرها من السلع[2].

ومن خلال حديثنا عن العلاقات التجارية التي ربطت الدولة الموحدية مع الممالك النصرانية نجد أنّها اتسمت بالعدائية في أغلب الأوقات من خلال قرارات المقاطعة التجارية من الجانبين، إضافة إلى تنامي ظاهرة القرصنة النصرانية في حوض البحر الأبيض المتوسط مستغلين حالة التفكك التي وصلت إليها الدولة الموحدية، وفي ظل هذه الظروف تراجع النشاط التجاري للموحدين وانحصر ضمن مجال ضيق.

وقد كان للموحدين الدور الفعال في إرساء تقاليد بحرية تتعالى عن الصراعات السياسية والعسكرية بين المسلمين والنصارى، وهذا ما يشير إليه المؤرخ الأوروبي ماس لاتري Mas Latrie[3]، والذي لاحظ أن الموحدين كانوا متفوقين على الإمارات الأوروبية فيما يتعلق بالتعامل مع السفن والمراكب الغارقة بسفنه، فقد فرضت السلطة الموحدية على رعاياها تقديم المساعدات الضرورية التي تعاني صعوبات في البحر، أو مثيلاتها التي يرمي بها البحر إلى الشاطئ واحترام الركاب الناجين وحماية بضائعهم، وبذلك كان للموحدين السبق في إرساء قانون بحري لم يطبق في أوروبا إلى في العصر الحديث[4].

بالرغم من ازدهار التجارة البحرية الموحدية والسياسة التي اتبعها الموحدون والقائمة على مبدأ احترام قوانين التجارة الدولية و ضمان السلامة والطمأنينة في البحار بعقدها اتفاقيات سلم وتجارة مع الدول الأوروبية، وامتلاكها لأسطول بحري كبير يتضمن ميليشية مختصة في قمع القراصنة

1 عصمت عبد الطيف دندش، المرجع السابق، ص 217.

2 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 222.

3 Mas latrie, OP. cit, p 180.

4 الحسين بولقطيب، المرجع السابق.

المسيحيين والعرب على حد السواء[1]، إلّا أنها لم تتمكن من المحافظة على تفوقها التجاري في حوض البحر المتوسط.

دخلت الدولة الموحدية مع مطلع القرن 7هـ/13م في طور الانحلال، الأمر الذي أثر سلبا على مجال التجارة داخليا وخارجيا، وفي التالي عرض لأهم الأسباب التي أدت إلى تراجع التجارة:

– أسباب سياسية:

– **هزيمة العقاب:** ما من شك أن الهزيمة التي لحقت بالموحدين سنة 609هـ كان لها ذيولها على سياسة الدولة ومستقبلها، حيث تحولت سياستها الحربية إلى سياسة دفاعية[2]، وقد أثر هذا على مجال التجارة البحرية التي تقلصت مجالاتها بعد هذه الهزيمة، فضياع التجارة الموحدية يرتبط كل الارتباط بضعف الأسطول الحربي.

–**ثورة بني غانية المسوفيين:** من سوء حظ الموحدين أنها ابتليت في أيام أبي يوسف يعقوب بمشكلة صغيرة في حجمها وأهميتها، لكن عجز الإدارة الموحدية على معالجتها بالصورة الناجعة جعل منها مشكلة ضخمة تعاظم خطرها مع مرور الأيام واستنزفت من دماء الدولة وجهودها الكثير[3]، وقد استمرت ثورتهم أزيد من 40 سنة حتى أتى القتل عليهم جميعهم في أيام المستنصر[4]، حيث أوجدوا حالة من عدم الاستقرار في المغربين الأوسط والأدنى منذ دخولهم بجاية سنة 580هـ/1184م، ممّا أدى إلى كساد[5] التجارة وخراب الأراضي الزراعية وتوقف الصناعة

1 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 265.

2 ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 296.

3 حسين مؤنس، المرجع السابق، ج 2، ص 117.

4 ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 294.

5 الكساد : بفتح الكاف والسين ممدودة، والكسود للسوق والسلعة، ضد نفاقها ورواجها، أي ركود البيع والشراء، انظر، محمد عمارة، المرجع السابق، ص 481.

نتيجة انعدام الأمن[1]، وقد أشار إلى ذلك ابن عذاري في حديثة عن بجاية أيام فتنة بني غانية بقوله: " لما وقعت الفتنة ببجاية وأنظارها...قلّت خيراتها وعدمت مرافقها وأقواتها"[2].

-تولي شؤون الدولة الموحدية خلفاء ضعاف غير قادرين على إدارة الدولة، فقد خلف محمّد الناصر ابنه المستنصر بالله[3] سنة 610هـ وعمره ست سنوات، والّذي كان ميالا إلى حياة الدعة والبطالة ، مشتغلا عن تدبير الأمور[4].

- دخول الدولة الموحدية بعد وفاة الناصر في مرحلة انحلال نتيجة الصراع الداخلي المستمر على انتزاع العرش، ممّا أدى إلى انقسام الأسرة المؤمنية الشامخة إلى أحزاب ضعيفة ومتخاصمة مسببة انهيار قوى الدولة ومواردها الضخمة[5]،زيادة على الضغوط النصرانية ، وهذا من شأنه الإضرار بالوضع الاقتصادي نتيجة انعدام الأمن من جهة والضغط الجبائي على السكان من جهة أخرى[6].

إن تفكك أوصال الدولة الموحدية وانقسامها إلى أمراء مستقلين، جعل هؤلاء الأمراء عاجزين عن تعقب القراصنة[7]، ممّا أدى إلى تعاظم خطرها في حوض البحر المتوسط مسببة خسائر جسيمة للموحدين. وقد اعتبرت الأزمات السياسية والفتن التي عصفت بالدولة الموحدية وسيادة الفوضى سببا رئيسيا في حالة الانهيار الاقتصادي التي شهدته الدولة في فترات عمرها الأخيرة[8].

1 توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 250.

2 ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، (قسم الموحدين)، ص 153.

3 المستنصر بالله: هو أبو يعقوب بن عمر بن يوسف بن عبد المؤمن ، بويع بالخلافة و عمره لا يتجاوز عشر سنوات، ودامت خلافته عشرون سنة، انظر: ابن عذاري، المصدر نفسه ، ص 265.

4 محمد عبد الله عنان، دولة الاسلام في الأندلس(عصر الموحدين)، ج 5، د ط، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2001، ص ص 329- 330.

5 نفسه، ص ص 320، 328؛ عز الدين عمر موسى، الموحدون، ص 55.

6 أحمد عزاوي، المرجع السابق، ج 2، ص 217.

7 هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص 397.

8 عز الدين عمر موسى، دراسات في تاريخ المغرب، ص 114.

– أسباب اقتصادية:

– التدهور الزراعي والصناعي الذي أدى إلى قلة الانتاج الزراعي والصناعي، والذي أثر بدوره سلبا على التجارة البرية والبحرية بصفة عامة، ونستشف ذلك من خلال تعبير الادريسي الذي كان يردد عبارة "قل ذلك في وقتنا هذا"[1]، في إشارة منه على تراجع الأنشطة الاقتصادية .

– النظام الجبائي المجحف: كانت الضرائب بمختلف أنواعها موردا ماليا هاما ساهم في انتعاش المجال الاقتصادي، إلّا أنّ هذا النظام بدأ يسير إلى الإجحاف بعد موقعة العقاب، ففرضت على الرعية زيادة في قيمة المكوس والمغارم[2]، ويفهم ذلك من خلال قول الادريسي: " وكانت أكثر الصنعة متقلبة عليها مال لازم مثل سوق النحاس والصابون والمغازل، وكانت القبالة على كل شيء يباع أو جل كل شيء على قدره"[3].

– حالة الترف والبذخ في الدولة الموحدية: إن حالة الترف التي شهدتها الدولة الموحدية في أوج قوتها كانت من أسباب تراجع اقتصادها و اضمحلالها في النهاية ، ويشير إلى هذه العلاقة ابن خلدون بقوله: "وأمّا الخلل الذي يتطرق من جهة المال فاعلم أن الدولة في أولها تكون بدوية كما مرّ، فيكون خلق الرفق على الرعايا والقصد في النفقات والتعفف عن الأموال، فتتجافى عن الإمعان والجباية والتحذلق والكيس في جمع الأموال وحسبان العمال...، ثم يحصل الاستيلاء ويعظم ويستفحل الملك فيدعو إلى الترف ويكثر الإسراف بسببه فتعظم نفقات السلطان وأهل الدولة...ثم يعظم الترف فيكثر الإسراف في النفقات وينتشر ذلك في الرعية لأن الناس على دين ملوكها وعوائدها ويحتاج السلطان إلى ضرب المكوس لإدرار الجباية...فتعظم حاجته إلى الأموال زيادة على النفقات وأرزاق الجند ولا يغنى فيما يريد ويعظم الهرم بالدولة إلى أن تضمحل[4].."

1 الادريسي، المصدر السابق، مج 1، ص 420.

2 عبد الجبار صديقي، سقوط الدولة الموحدية (دراسة في الأسباب والتداعيات)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013- 2014، ص 142.

3 الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص 235.

4 ابن خلدون، المقدمة، ص ص 366- 367.

وبضياع التجارة البحرية في عهد الموحدين حدثت تطورات كثيرة على مستوى التبادل التجاري بين إقليم المغرب ومختلف الأقطار الأخرى، فقد انحرفت التجارة إلى المغربين الأدنى والأوسط بعدما كانت متمركزة في المغرب الأقصى، وهذا ما يفسر تهافت التجار على موانئهم[1]، حيث تراجعت تجارة سبتة[2] ، وظهرت قواعد أخرى كتلمسان وموانئها[3]، كما تهاوت الأهمية الاقتصادية لمدن الأندلس والتي لطالما شكلت مصدرا هاما لمختلف المنتجات الزراعية والصناعية ومجالا هاما للمبادلات التجارية[4].

كما تقاسمت الدول التي قامت على أنقاضها اقتصادها، فأصبحت كل دولة تستحوذ على جزء من علاقاتها الاقتصادية بنسب متفاوتة في إطار حدودها السياسية ومجالها الجبائي والزراعي والصناعي، وطرقها التجارية التي تعتبر جزء من اقتصادها[5].

ارتبط تراجع التجارة البحرية الموحدية بمجموعة من الأسباب سياسية واقتصادية كان لها الأثر الكبير في ضياع التجارة الاسلامية ونمو التجارة الأوروبية بقيادة المدن الإيطالية والتي ستبرز معالمها أكثر خلال القرن 13م.

1 عبد الجبار صديقي، المرجع السابق، ص 172.

2 ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق(قسم الموحدين)، ص 330.

3 أحمد عزاوي، المرجع السابق، ج 2، ص 207.

4 هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص 375.

5 عبد الجبار صديقي، المرجع السابق، ص 171.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث وصلنا إلى مجموعة من النتائج تعتبر إجابات عن الإشكالية التي سبق لنا طرحها في بداية بحثنا و التي نلخصها فيما يلي:

– إن البحر المتوسط لم يكن فقط مسرحا للأحداث السياسية والعسكرية التي خاضها المسلمون والنصارى منذ القرون الأولى للعصر الوسيط، بل كانت السفن سواء الإسلامية أو النصرانية تتمحور في إطار سلمي ممثلا خصوصا في عمليات التبادلات التجارية الكبرى التي كانت حاصلة بين ضفتيه الجنوبية والشمالية،رغم الاختلاف الديني و السياسي بين بلدان الضفتين،لكن هذا لم يمنع ذلك التبادل مع التطور و النمو التجاري البحري.

– إن إتساع نفوذ الموحدين وقوتهم ساهم بشكل كبير في إقامة صناعة بحرية واسعة النطاق.

– تمتعت بلاد المغرب و الأندلس بموقع جغرافي ممتاز جعلها في نشاط تجاري بحري مزدهر مع مختلف الأقاليم والأقطار.

– تحكمت مجموعة من العوامل في النشاط التجاري البحري في عهد الموحدين منها الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة،بالإضافة إلى غنى المنطقة بمختلف الثروات الطبيعية والمعدنية، والصناعات المتنوعة،التي دخلت ضمن نطاق التبادل التجاري داخليا وخارجيا،وكانت تعتبر عماد التبادل التجاري،دون أن ننسى عامل الأمن والاستقرار السياسي،حيث أولت الدولة الموحدية عناية كبيرة بهذا المجال فسعت لتأمين الطرق التجارية البحرية ومحاربة ظاهرة القرصنة الأوروبية .

–إن بلاد الغرب الإسلامي باعتبارها تطل على حوض البحر المتوسط و المحيط الأطلسي ،كان لها ارتباط بالتجارة من منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي، وذلك إثر تحول تجارتها

الخارجية من الطرق البرية إلى المسالك البحرية، وتوفرت بلاد المغرب في عهد الموحدين على شبكة من الطرق البحرية ساهمت في الربط بينها و بين مختلف الدول الأخرى.

-تعددت الموانئ التجارية في عهد الموحدين وشهدت حركة تجارية واسعة، حيث سهلت عملية انتقال السلع بين دول المغرب والأندلس ودول المشرق الإسلامي و الدول الأوروبية، وتنوعت صادراتها وارداتها،واستطاعت هذه الموانئ في ظل حماية الأسطول الموحدي من تنشيط حركة التبادل التجاري الداخلي و الخارجي.

- تنوعت صادرات و واردات المغرب في العصر الموحدي، حيث شملت مختلف السلع باستثناء بعض البضائع التي لم تكن متداولة بكثرة.

- تعددت نظم التعاملات التجارية عند الموحدين حيث استعملت نظام الشراكة البحرية ونظام القراض ونظام الكراء،وغيرها من النظم في سبيل تسهيل العمل التجاري وضبطه،بالرغم من بعض التجاوزات التي تعرضت لها.

- إن استقرار العملة واتساع مساحة تداولها ،ساعد في ازدهار الاقتصاد الموحدي بصفه عامة و المجال التجاري بصفة خاصة.

- واجهت التجارة البحرية في عهد الموحدين عدة عوائق من أبرز الصعوبات الطبيعية التي كانت حاجزا في وجه التبادل التجاري الخارجي،بإضافة إلى تفاقم خطر القرصنة في حوض البحر المتوسط و الذي استنزف الكثير من أموال الموحدين وجهدهم ووقتهم.

- ربطت الدولة الموحدية عدة علاقات تجارية مع الأندلس و المشرق الإسلامي وأوروبا خاصة المدن الايطالية ،واستطاعت المحافظة على هذه العلاقات إلى غاية انهيار حكمها،واستطاعت من خلال هذه العلاقات توسيع نطاق التبادل التجاري البحري للموحدين.

- كان لنمو الأساطيل التجارية الأوروبية دور كبير في تراجع النشاط التجارة البحرية الموحدية بصفة خاصة، والتجارة المغربية الاسلامية بصفة عامة.

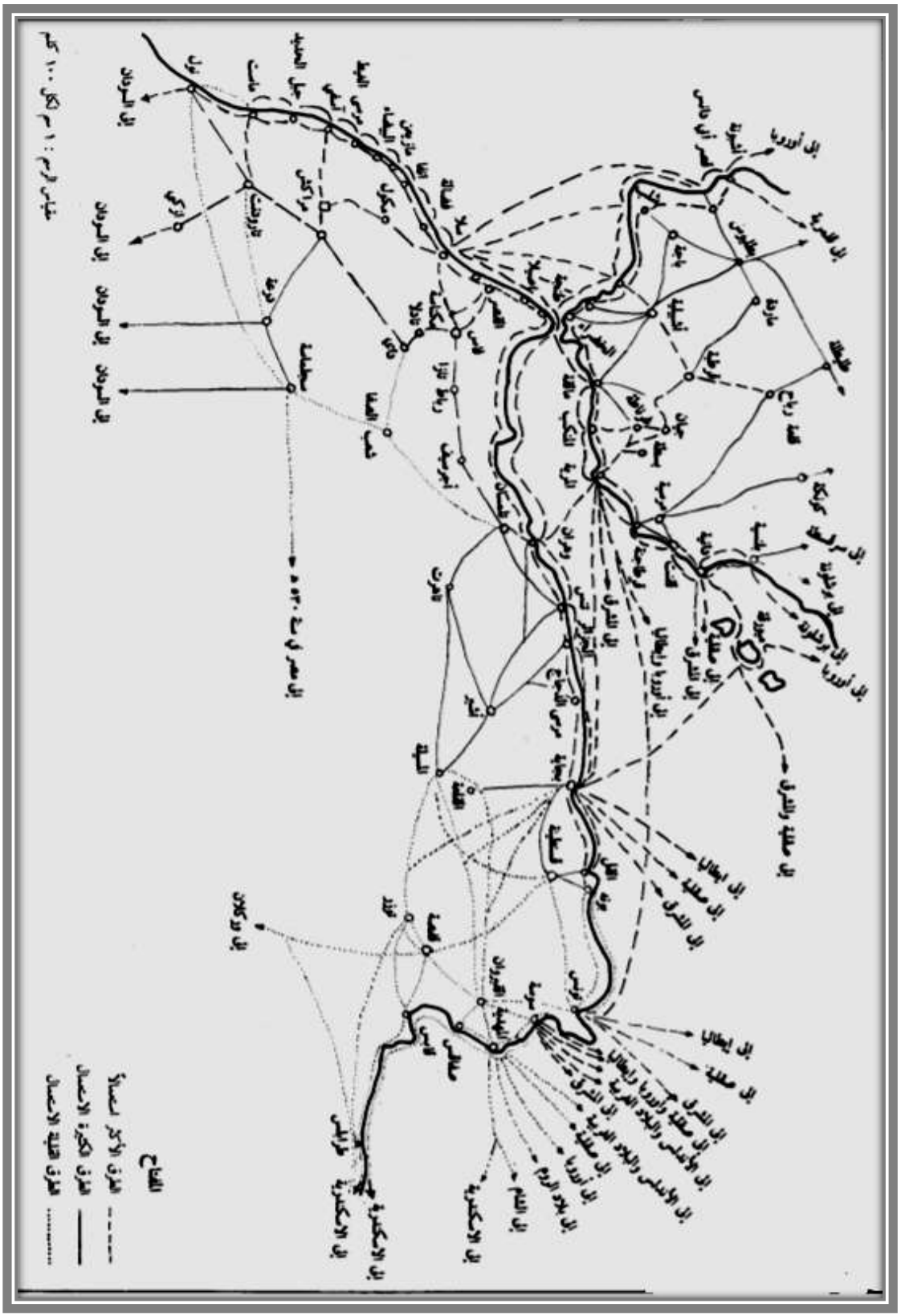
- ارتبط ضياع التجارة الموحدية بضياع أسطولها الحربي في معركة حصن العقاب وما شهدته من ضعف بعد ذلك.

وفي الأخير يمكن القول أن التجارة الخارجية للدولة الموحدية مثلت أساس من أسس الاقتصاد الموحدي، و امتازت بالرواج والنشاط مع أغلب الكيانات السياسية المجاورة للدولة.

الملاحق



خريطة: تضاريس بلاد المغرب والأندلس. نقلا عن عز الدين احمد موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 50.



خريطة للطرق التجارية في الغرب الإسلامي خلال النصف الأول من القرن السادس. 05: نقلا عن عز الدين احمد موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 307.



لوحة رقم 31



لوحة رقم 32



لوحة رقم 33

ملحق عملات موحدية، نقلا عن محمد بن ساعو، التجارة و التجار في المغرب الإسلامي ، ص 215.

الببليوغرافيا

قائمة المصادر والمراجع:

أ/ المصادر:

- ابن أبي دينار محمد بن أبي القاسم القيرواني(ت 386هـ/996م)، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، ط 1، مطبعة الدولة التونسية، تونس، 1686.
- ابن أبي زرع أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي (كان حيا سنة 726هـ/1326م)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب و تاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والنشر،الرباط،1972.
- ابن الأثير أبو الحسن علي بن محمد الشيباني (ت 630هـ/1233م)، الكامل في التاريخ، ج 3، ط 1، د د ن، القاهرة، د ت.
- ابن القطان أبو الحسن محمد بن علي بن عبد الملك الكتامي (كان حيا حتى منتصف القرن 7هـ/13م)، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تح: محمود علي مكي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.
- ابن جبير محمد بن أحمد (ت 614هـ/1217م)، رحلة ابن جبير، دط، دار صادر، بيروت، د ت.
- ابن حوقل أبو القاسم (ت 367هـ/977م)، صورة الأرض، د ط، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، د ت.
- ابن خلدون عبد الرحمن(ت 808هـ/1406م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيّام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج 6، مرا: سهيل زكار، د ط، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 2000،.
- ابن خلدون عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، مرا: سهيل زكار، د ط، دار الفكر، بيروت، 2001.
- ابن رشد أبو الوليد القرطبي، فتاوى ابن رشد(ت 520هـ/1126م)، تح: المختار بن الطاهر التليلي،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،1987.
- ابن سعيد أبو الحسن علي بن موسى بن عبد الملك المغربي (ت 685هـ/1286م)، المغرب في حلى المغرب، ج 1، تح و تع: شوقي ضيف، ط 4، دار المعارف، القاهرة، 2009.
- ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين، تح: عبد الهادي التازي، ط 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.
- ابن عذاري أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي(كان على قيد الحياة 712هـ/1312م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج 1، تح: ج. س. كولان وليفي بروفنسال، ط 3، دار الثقافة، بيروت، 1983.
- أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت 732هـ/1331م)، تقويم البلدان، دار صادر، بيروت، د ت.

- الإدريسي أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز الشريف (ت 560هـ/1166م)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مج 1، مكتبة الثقافة، القاهرة، 2002.
- الإدريسي أبوعبد الله الشريف، المغرب وأرض السودان والأندلس، د ط، مطبعة بريل، ليدن، 1961.
- البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد(ت 487هـ/1094م)، المغرب في ذكر إفريقية والمغرب (جزء من كتاب المسالك والممالك)، د ط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د ت.
- البيدق أبو بكر الصنهاجي، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، د ط، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1971.
- الجزنائي علي(كان على قيد الحياة 766هـ/1365.م)، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تح: عبد الوهاب ابن منصور، ط2، مطبعة الملكية، الرباط،1411هـ/1991م.
- الحميري محمّد بن عبد المنعم (ت 750.هـ/1349.م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، ط 2، مكتبة لبنان، بيروت، 1984.
- الحميري محمد بن عبد المنعم،صفة جزيرة الأندلس، نش وتع: ليفي بروفنسال، ط 2، دار الجيل، بيروت، 1988.
-السلاوي أبو العباس أحمد بن خالد الناصري ، الإستقصا لأخبار المغرب الأقصى، ج 1، د ط، مكتبة نبراس الصفا، د ب، د ت.
- العمري ابن فضل الله (ت 749هـ/1349م)، مسالك الأبصار في مسالك الأمصار، ج 1، تح: أحمد زكي باشا، د ط، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ،1434هـ/1942م.
- القزويني زكريا بن محمد بن محمود (ت 682هـ/1283م)، آثار البلاد وأخبار العباد، د ط، دار صادر، بيروت، دت.
- القلقشندي أبو العباد أحمد بن علي (ت 821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا،ج 5، د ط، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1915.
- المراكشي عبد الواحد (ت 669هـ/1270م)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمّد سعيد العريان، د ط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د ب، دت.
- المراكشي عبد الواحد، وثائق المرابطين والموحدين، تح: حسين مؤنس، د ط، مكتبة الثقافة، القاهرة، د ت.
- المقدسي شمس الدين أبي عبد الله محمد(ت 390هـ/1000م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط 2، دار صادر، بيروت، دت .
- المقري أحمد بن محمد التلمساني (ت 1041 /1631م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج 1، تح: إحسان عباس، د ط، دار صادر، بيروت، 1988 .

- المكناسي أبو عبد الله محمد بن غازي، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، د ط، مطبعة الآمنة، الرباط، 1952
- الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحي (ت 914هـ/1508م)،المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب،ج8، وزارة الشؤون الإسلامية للمملكة المغربية،الرباط، 1981.
- مجهول(مؤلف مغربي عاش في القرن 6هـ)، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشوتع: سعد زغلول عبد الحميد، د ط، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986.
- مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تح:سهيل زكار وعبد القادر زمامة، ط 1،مكتبة الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1979.
- مجهول، ذكر بلاد الأندلس، ج 1، تح: و تر لويس مولينا، د ط، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 1983.
- مجهول، مفاخر البربر، تح: عبد القادر بوباية، ط 1، دار أبي رقراق، الرباط، 2005.
- ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله(ت 627هـ/1229م)، معجم البلدان، مج 1، د ط، دار صادر بيروت، 1977.

ب/ المراجع باللغة العربية:

- أبورميلة هشام ،علاقات الموحدين بالممالك النصرانية و الدول الإسلامية في الأندلس،ط1، دار الفرقان، عمان،1984.
- أبو مصطفى كمال، تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين، د ط، مركز الإسكندرية للكتاب، د ب، د ت.
- أبو مصطفى كمال، جوانب من حضارة المغرب الإسلامي من خلال نوازل الونشريسي، دط، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية ،1997.
- أشباخ يوسف ، تاريخ الأندلس في عصري المرابطين والموحدين، ج 2، تر وتع:محمّد عبد الله عنان، د ط، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.
- الجعماطي عبد السلام ، دراسات في تاريخ الملاحة البحرية وعلوم البحار بالغرب الإسلامي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012.
- الحريري محمّد عيسى، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، ط 2، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.
- السمرائي خليل وذنون طه عبد الواحد، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ط 1، دار المدار الإسلامي، ليبيا، 2004.

- الطيبي أمين توفيق ، دراسات في المغرب والأندلس، ج 2، الدار العربية، د.ب، 1997.
- العبادي أحمد مختار ، في تاريخ المغرب والأندلس، دط، دار النهضة، بيروت، دت.
- الفقي عصام الدين عبد الرؤوف، تاريخ المغرب والأندلس، د ط، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، د ت.
- المنوني محمد ، حضارة الموحدين، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1998.
- باشا علي إسلام ، إسبانيا والأندلس، د ط، د د ن، الإسكندرية، 2011.
- بروفنسال ليفي، مجموع رسائل موّحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، د ط، المطبعة الاقتصادية، الرباط،1941.
- بولقطيب الحسن، حفريات في تاريخ المغرب الأوسط، ط 1، جذور للنشر، الرباط ،2004.
- ج. س. كولان، الأندلس، تر: دائرة المعارف الإسلامية، ط 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1980.
- جودت عبد الكريم ، الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث و الرابع الهجريين (9-10.م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992.
- حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، ج 1، ط 1، دار الرشاد، الدار البيضاء، 1989.
- حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ط 1، مكتبة الخانجي، مصر، 1980.
- حمدي عبد المنعم محمود حسين ، التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، دط،دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997.
- دندش عصمت عبد اللطيف، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1969.
- زبيب نجيب ،الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الأندلس ، تقديم أحمد بن سودة ،ج 2، دار الأمير للثقافة و العلوم ، بيروت ، د ت.
- زنيبر محمد، المغرب في العصر الوسيط، ط1، مطبعة النجاح، الرباط، 1994.
- الزركلي خير الدين ، الأعلام، ج 6، ط 15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.
- سالم السيد عبد العزيز والعبادي أحمد مختار ، تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس، د ط، دار النهضة
- سالم السيد عبد العزيز، تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي حتى الفتح العثماني، ط 1، دار المعارف، مصر، 1961.
- سالم السيد عبد العزيز، تاريخ مدينة المرية الإسلامية، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د ت.
- طه رمضان عبد المحسن، تاريخ المغرب و الأندلس منذ الفتح حتى سقوط غرناطة، د ط، دار الفكر، عمّان، الأردن، 2011.

- طقوش محمد سهيل، تاريخ الأيوبيين في مصر والشام وإقليم الجزيرة، ط 2، دار النفائس، بيروت، 2008.
- عبد المحسن طه رمضان، تاريخ المغرب و الأندلس منذ الفتح حتى سقوط غرناطة، د ط، دار الفكر، عمّان، الأردن، 2011
- علاوة عمارة، دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي،د ط،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2008
- عنان محمد عبد الله ، دولة الإسلام في الأندلس(عصر الموحدين) ،ج 5،د ط، مكتبة الأسرة ، د ب، 2001.
- لويس .أرشيبالد، القوى البحرية التجارية في حوض البحر المتوسط (500هـ/1100)، تر: محمّد عيسى الحريري، د ط، مكتبة النهضة، القاهرة، د ت.
- مارسيه جورج ، بلاد المغرب و علاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، تر: محمّد عبد الصمد هيكل، د ط، مطبعة الأفكار، الإسكندرية، 1999.
- مبارك الميلي محمد ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 2، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ت
- محمود حسن أحمد ، قيام الدولة المرابطين صفحة مشرقة في تاريخ المغرب في العصر الوسيط، د ط ، دار الفكر العربي،القاهرة ، دت.
- مرعي خلف الله ابتسام ، العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي، دار المعارف، مصر، 1980.
- مزاري توفيق عبد الصمد، النشاط البحري بالغرب الإسلامي في عهدي المرابطين والموحدين، دط، منشورات دار الثقافة، حسن الحسني، المدية ،2010.
- موسى أحمد عز الدين ، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1403هـ/1983.
- موسى أحمد عز الدين، الموحدون في المغرب الإسلامي، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.
- موسى أحمد عز الدين، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، ط 1، دار الشرق، الرباط، 1983.
- مؤنس حسين، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ط1، مكتبة الأسرة، د ب ، 1992.
- مؤنس حسين،موسوعة تاريخ الأندلس ،ج 1،ط 1، مكتبة الثقافية الدينية ،القاهرة ،1996.

ت/ المراجع باللغة الأجنبية:

-De Mas Latrie,Traité des paix et de commerce-document divers, concernant Les relations des chrétiens avec les arabes de L'Afrique Septentrionale au moyen âge, HenriPlon, Paris, 1866.

ث/المجلات و المقالات:

-العناسوةمحمد، **المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي "دراسة تحليلية للعملة الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي"**، مجلة دراسات، ع 1، مج43، دب ، 2016 .

-الغديقي محفوظ،**التجارة البحرية بين المغرب العربي المتوسطي من خلال كتب النوازل، مجلة قضايا تاريخية**، ع1، دب، 2016.

-بولقطيب الحسين، المغرب والبحر خلال العصر الوسيط، عبر الرابط:https:// www.aljabriabed. net ، على الساعة 7.45 صباحا، 2019/06/1.

-خليفي رفيق، الأندلسيون و تنشيط حركية الواجهة البحرية للمغرب الأوسط، الملتقى الدولي "الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا"، جامعة الجزائر 2، 7-8 ديسمبر2009.

- قدوري الطاهر، المسالك البحرية في المغرب الوسيط خلال القرنين 5و6هـ/11و12م، عبر الرابط: https:// www. Helpub. Com، على الساعة 7.30 صباحا، 2019/06/1.

الرسائل الجامعية:

- بن ساعو محمد ، التجارة والتجار في الغرب الإسلامي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي التاريخ الوسيط، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،(2014/2013.)
- حداد مزوزية، سياسة الدولة الموحدية من خلال الرسائل الديوانية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط)،جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2013/2012.م)
- خديجة بورملة، التجارة الخارجية للمغرب الأوسط في حوض البحر المتوسط(6-9هـ/12-15م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2017-2018.
- صديقي عبد الجبار ، سقوط الدولة الموحدية (دراسة في الأسباب والتداعيات) ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ حضارة المغرب الإسلامي، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2013-2014.
- طيبي سهام ، المعادن في بلاد المغرب في العصر الوسيط، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الوسيط، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (1438-1439/2016- 2017).
- عشي علي،التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثرها في الطرق التجارية والمواصلات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط ، جامعة باتنة 1، باتنة ، (2016-2017).

- عمران ريمة و العمري فايزة ، التجارة في الأندلس في العهد الأموي إلى عهد الموحدين، مذكرة لنيل درجة ماستر، جامعة البويرة، (2014-2015).
- غربي بغداد ، العلاقات التجارية للدولة الموحدية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2014-2015.

المعاجم:

- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم(ت 711هـ/1311م)، لسان العرب ، ج 10،دار صادر بيروت ، د ت ط.
- عطية جرجي شاهين، معجم المعتمد، تح: سعدي ضناوي وآخرون، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007
- عمارة محمد ، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، ط1،دار الشروق ، بيروت ، 1993.

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	11-02
1- لمحة عامة عن الدولة الموحدية	
1-1- الإطار السياسي لدولة الموحدين	16-13
1-2- الإطار الجغرافي.	31-17
1-3- :عوامل ازدهار التجارة الموحدية.	44-32
2- النقل البحري التجاري عند الموحدين.	
2-1: الهيكلة المادية والبشرية للأسطول التجاري.	53-46
2-2: طرق الإبحار.	60-53
2-3: الموانئ التجارية.	72-61
3- التبادل التجاري البحري للموحدين وأساليبه.	
3-1- أنواع الصادرات والواردات.	82-74
3-2- نظام التعامل.	95-83
3-3- عوائق التجارة البحرية.	98-95
4- العلاقات التجارية للموحدين.	
4-1- العلاقات التجارية المغربية الأندلسية.	101-100
4-2- العلاقات الموحدية المشرقية	105-102
4-3- العلاقات التجارية الموحدية الأوروبية.	124-106

الخاتمة	128-126
الملاحق	132-130
قائمة البيبلوغرافيا	140-134
فهرس الموضوعات	143-142